هذا

لمعات عرشيه

حاج ملا مهدی نراقی

قدس الله روحه

۲۱/۶/۱۲

سازمان کتابخانه ها، موزه ها و مرکز اسناد آستان قدس رضوی

اداره مخطوطات

نام کتاب: لمعات العرشیه = لمعات الشرعیه

مولف متن: محمد مهدی نراقی — محشی:

شارح: — مترجم:

تاریخ تحریر: — نوع خط: شکسته نستعلیق — تعداد سطر: ۲۹

نام کاتب:

موضوع: حکمت — زبان: عربی — عدد اوراق: ۳۱

طول: ۳۰٫۳ — عرض: ۲۰٫۳ — شماره عمومی: ۳۴۳۱۴

وقفی / مرحوم ابوالحسن حاضلیان — تاریخ وقف: سقند ۱۳۱۵

ملاحظات: ناقص الآخر.

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله المتفرد بوجوب الوجود والالوهية والمتوحد بالازلية والقيومية والربوبية كل قوي في قبضة قدرته اسير وكل عظيم في جنب عظمته ذليل حقير
هو الحق وما عداه مضمحل باطل وهو الباقي وما سواه هالك زائل جل عن ادراك العقول والافهام وعز عن احاطة البصائر والاوهام فاني لاسراء ذل
الامكان والعبودية ونيل سرادقات حجب الوجوب والربوبية وما للمسجونين في سجن مضيق الناسوت والوصول الى ذروة حقائق اللاهوت ونشهد ان
لا اله الا الله وحده لا شريك له شهادة نبلغ بها الى صقع الملكوت ونستظل بها ظلال قدس الجبروت ونصلي على نبيه المبعوث بالحق من الحق و
المستغرق في لجج بحار الازل والابد والغواص في غمرات بحار السرمد سبيح عوالم الافلاك ومخدوم [illegible] الاملاك وصلى الله
عليه وعلى عترته الارواح العرشية في ذرى شوامخ العرشية والانوار القدسية في الهياكل العنصرية والجواهر الملكوتية في القوالب الناسوتية اما بعد
فيقول اللاجئ الى عالم الانوار وطالب حقائق المعارف والاسرار محمد بن ابي ذر النراقي جعله الله من صفوة الاخيار انه لما وقع عن [illegible]
وجع عوالم الامكان واشراقات عقلية تتلألأ انوارها [illegible] الاذهان وواردات غيبية [illegible] ومصادرات قدسية تحير [illegible]
نفحات ربانية لا يمسها [illegible] البدن ونفثات رحمانية آتية من جانب القرب مكاشفات شهودية صافية عن شوائب [illegible] ومشاهد [illegible]
تذكر [illegible] اسرار [illegible] ومعارف [illegible] لا يطلع عليها الا واحد بعد واحد [illegible] من ارباب العقول النورية
[illegible] واستفادتها من عوالم الانوار [illegible] واحد [illegible] اشرق قلبه بانوار الجلال وتنور [illegible]
سرادقات الحجاب [illegible] بقلب صاف عن كدورات عالم الطبيعة واستعد لشروق نور الحق من افق الحقيقة ولا تظنن [illegible] جامد على اصول
فرقة معينة من الصوفية او الاشراقية او الكلامية او المشائية بل [illegible] بين يدي قاطع البرهان و[illegible] قطعيات صاحب الوحي وحامل الرسالة
عن [illegible] كون الواجب على اشرف الانحاء في الصفات والافعال فاخذ ما تعقبه من القواطع وان [illegible] قواعد واحد من الطوائف [illegible]
باللمعات الوشية وتحقيق لمعات تحتوي احدها في الوجود والماهية وبعض ما لها من الاحكام وثانيتها فيما يتعلق بالمبدأ من صفات الجلال ونعوت الجمال
وكيفية ايجاده وافاضته وسائر ما يتعلق بصدور الافعال وثالثها في النفس الانسانية وما يتعلق بها من الاحوال والمآل ورابعها في النبوات
وكيفية الوحي ونزول الملك وسائر ما يرتبط بهذا المعنى اللمعة الاولى في الوجود والماهية فصل في معرفة الوجود وجعله والازم في الماهيات الموجودة اما
على العدم لوجوه [illegible] والمراد به حقيقة بسيطة قائمة بذاتها مجردة عن الماهية [illegible] ونفسها [illegible] الظهور [illegible]
بالوجود المطلق والعام والانتزاعي والوجود بالمعنى المصدري [illegible] انه منتزع من [illegible] حقيقتها [illegible] الصور [illegible] عنه [illegible]

شيئا منها لا يتعين بالظهور بذاته اذ المراد بالماهية ما من شأنه الاتصاف به وعدمه والتعقل ان يلاحظ مجردا عنه فان وجد مثله الاتصف [illegible]
موجودة والا كانت معدومة ومن وجد ذاتها معدومة فهو حقيقة الوجود كيف ولو كان الوجود من لوازمها الذاتية لم ينفك عنها في التعقل ايضا
ولعقل الوجود العقلي خارجيا اذ لازم الماهية لازم لها في اي ظرف وجدت وليس الانفكاك الزوجية عن الاربعة في الذهن ولا تظنن ان
الحرارة الخارجية لازم النار مع انها تنفك عنها في التعقل لان اللازم حقيقتها الخارجية دون ماهيتها المطلقة والماهية المعقول القائم بذاته
تقتضي الموجودية الخارجية بذاته بمعنى انها من لوازمها الذاتية التي لا يمكن ان تنفك عنها ثم كان حقيقة انه في الاعيان ولذا امتنع تعقله
اذ لو حصل في الذهن انقلب الوجود العقلي خارجيا او بالكسر مقهورية متغيرة بكونه كلا ومبدئية للمطلق بغير ذاته قيل هذا [illegible]
مستقل بالماهية الموجبة للممكن ان ثبات الشيء كعلة في وجوب تقدمه عليه بالوجود مع انها متقدمة بالوجود ولا تقدم لها عليه بالوجود و
اجيب باعتبارية القابلية والمقبولية منها اذ التحقق في الخارج واحد والاتصاف بالوجود المغايرة بمجرد الاعتبار وورد [illegible] في الماهية
الواجبة فلا يلزم افتقارها الى علة خارجة والحق ان هذا النقض مع القطع بتقدم الفاعل [illegible] عليه [illegible] اصالة الوجود [illegible]
في الممكن جعلا وتحققا وكون الماهية كالاشياء منتزعة عنه من دون تحقق وجعل لها بالذات كما يأتي اذ ورود النقض مبني على اصالتها نظرا الى انها
مع قطع النظر عن الوجود معدومة فلا معنى لتقدمها عليه حتى يلزم اتصافها به وانتزاعها منها ولا مع اصالة الماهية فلتحققه في مرتبة الذات مع قطع
النظر عن الوجود وللماهية تقدم عليها ويصح انتزاعها عنه ولئن لم تكن الاتصاف الموجب للمغايرة الواقعية والقابلية الحقيقية بل لو
كانت الاصالة للوجود والماهية منتزعة جاز كونها في الواجب كذلك لعدم لزوم حصول تقدم العلة خارجية فلا يثبت كونه صرف الوجود فلنا
بعد تذكر ان الاعتبار [illegible] لا يفتقر الى جهة خارجية متناسبة ويصح لمنشائية انتزاعه او نقول [illegible] الوجود والماهية للبسائط
من الاول والاصح انتزاع الوجود من العقل وكل ماهية من كل حقيقة بل من الثاني ايضا [illegible] لا انتزاعه [illegible]
محلها من حيثيتين خارجيتين ويمتنع تحققهما في الواجب والا لزم تركيبه واتفاقهم على صحة انتزاعهما منه والالزم انتزاع مفهومين مختلفين
لها اعتبارية نفس امرية عن البسيط من كل وجه وقد ظهر بطلانه فالوجود الخاص للممكن بالنظر الى حيثية صدوره من العلة ووجوبه الغيري ينتزع منه
الموجود العام وبالنظر الى حيثية ذاته الممكنة وعدمه الذاتي ينتزع منه الماهية فهو زوج تركيبي والوجود الحق الواجبي لقيامه بذاته واستغنائه عن العلة
ليس له الا حيثية ذاته البسيطة فقد ينتزع منه الا الوجود العام فكل حقيقة خارجية ينتزع منها امران هما الماهية والعام ممكن مركب ذو ماهية وكل حقيقة
لا يمكن ان ينتزع منها الا مفهوم واحد هو الوجود العام فهو بسيط حقيقة عين وجوده فلا يجوز ان يزيد على الماهية في الاول فارجعا
وذ هنا الاختلاف الحيثية والمصحح وعينها في الثاني والالزم لوجدانها ولكن لو اريد بكون الواجب ماهية خاصة كونها فردا لكو
ذاتية معتبرة لانتزاعها لزم تركيبه ولو اريد به [illegible] الية بالمعلولية فلا وجه للتخصيص اذ الكل عند الكل منتسب اليه وان اختلفوا في كيفية
النسبة فان قيل مفهومات الصفات في الاعتبارية كالماهية والعام جزئيتهم استنادها الى حيثيات في الذات متغايرة فقلنا بانها جارية في كلها [illegible]
على اصالة الوجود واعتبارية الماهية يصير قال البرهان ان الاذهان ينتهي سلسلة الوجودات الى حقيقة ما هو منشأ بذاته لانتزاع العام فقط
لا لوروده [illegible] ولا يمكن ان يتعين لماهية فهو صرف الوجود الحق الواجبي فانه وصل حقيقة كل موجود هو وجوده الخاص وهو الاصل في الجعل والتحقق
والماهية والعام منتزعان عنه اذ الماهية المقابلة للوجود بعين الوجود عينا لها وهو ظاهر ولا دون ما والاولى ان يكون تحريرها عنه وتعقلها دونه
فلو كانت عين اعتبارية محض المحصل منها اذ [illegible] الاعتباري الملك لا يفيد الا الاعتباري [illegible] يمتنع تحقق الاعتباري نفسه بل لابد من منتزع
من غيره فلابد في كل موجود من امر متحقق بنفسه او لابد من العلة او يد صدوره عنها وهو الوجود الخاص ولا تظنن ان تحقق الوجود يتقيد بعينه
وجوده بذاته اذ معنى وجوده بذاته كونه مقتضى ذاته من دون حاجة الى فاعل وقابل ومعنى تحققه بنفسه عدم توقف تحققه على وجود آخر يقوم به ولو كان

صادرا من علته تجدد في غير الوجود فان تحقق فرع وجود تحققه او ينتزع منه فلا يتم الدليل لا بد الفاعل في وجوده وارتضاه به فالحاصل ان المهيات
لوجهها الاصلي واعتباريتها يتفرع في تحققها الى الحق وتحققها بالجملة ما لم ينضم اليها شيء اخر فيجب وبالعام كذلك اذ لا اعتبار الا بكون لحوق الحقائق و
مدرك المدارك وتحكمون بان مرتبته متحقق بنفسه بعد صدوره عن العلة وما هو الا الوجود الخاص ولذلك العام اعتبار منتزع والمنتسب بين المنتزع
والمنتزع منه لازمه والمهية لوجهها الذاتي التي يصح لمنشئية الانتزاع فلا بد من تحقق شيء بالفعل يناسبه وهو الخاص ولذا كل موجود في الخارج متشخص
والمهية كلية مبهمة وتشخصها بتبعيات الاعراض واللواحق ليطالانه مثلها في الكلية والاحتياج الى التشخص الا لتعلم الكلي الا مثله ولو الف مرة لا
يفيد التعين وبالعام فيبعد الاشتراكه بين الكل وحصصه كذلك اذ التحصص فرع التشخص فالطبيعة ما لم تتقيد بالتشخص لم تحصص الحصص فانتقال
التشخص الى الحصص غير معقول فالتشخص بنحو الوجود المعبر عنه بالوجود الخاص وجميع اللواحق والعوارض لتوقف تعينها لاضافة عليه فهي من لوازم نحو
الوجود المتشخصة لا علة فتشخص كل شيء بنحو وجوده كما في يوضع اوضح فان قيل الخاص الامكاني ليس الحاصل من لوازم الذاتية والامكان والاحتياج
عوارضه الخارجة فيفتقر في اتصافه به الى العلة فهو كالمهية في الافتقار على مقتضى الذات من مراتب الليس وعدم المنشئية لانتزاع العام من
تاثيرها وجوده الى الليس ومنشئيته لا معه فان في الوجوب منع المنشئية ان اقتضى التحقق اقتضى فرعها والامر تحقق في شيء منها لا اشتراكهما في
مقتضى الذات وان العلة فلا يجعل منها فوق الا وجود التسمية ولذا لم يفرق بينهما صاحب الشفاء واطلق كلا منهما على الاخر قلنا بعد التنبيه على
مرورا لحق الحقائق والحصل الحصصيات واعتبارية المهية المقابلة للوجود والعام وامتناع تحقق الحصص منها ووجوب تحقق منه متحقق ينتزع عنه انه يجب
ان الخاص بلا تاثير العلة معدوم الذات كما بعد صدوره متحقق بنفسه بلا افتقار الى المهية والعام بل هما منتزعان عنه والمهية المقابلة للوجود
لا يمكن صدورها قائمة بنفسها متحققة بدون وجود يقوم به اذ المفهوم منها لا يقوم بنفسه بل لا بد له من قابل متحقق ينتزع عنه ولا يجب في المتحقق
ونسبته ملاحظة في التسمية الا انها تنقطع بانه غير ما تقيم ويراد منها فان قيل هذا المتحقق لا يوجد بدون الظهور الخارجي المعبر عنه بالعام فكيف يكون
متحققا بدونه حتى ويمكن تحققه بالاعتبار قلنا لا بد التحقق بالخاص الواجب [illegible] من كل لازم يستلزم [illegible] عدم لزومه الا ان ذلك لا يستدعي تخلف المعلول
عن علته فهو لا يوجب توقف اللزوم على اللازم في التحقق الخارجي بين اللازم بالعكس فالحاصل ان صدور الشيء او جعله او ايجابه او ما يراد منها عبارة
عن ايجاد من العلة الى الليس [illegible] ويترتب عليه نحو تحققه من القيام بنفسه في الجوهر او بموضوعه في العرض وبالانتزاع من غيرها في الاعتباريات فان
الحاصل التحقق في الاشياء المختلفة ما يتوقف تحققه على وجود الغير كالمهية المعدومة في حد ذاتها الموقوف تحققها على الوجود المتحقق بنفسه والعام
لانتزاعهما منه يتوقف تحققها عليه ومنها ما لا يتوقف تحققه على غيرها من مهية او وجود كهذا الوجود المحقق لها فاجعل يطلق في الخارج متحققا في
نفسه منتزع عنه المهية ثم كل تحقق بالمحور كان يلزمه انتزاع العام عنه فظهر ان التحقق بالاصالة في كل شيء نحو وجوده المعبر عنه بالوجود الخاص
فان رجحت وقت اعتبارية المهية بمعنى الصور الذهنية المراة عن الوجود الخارجي لا كلام فيه وقد صرح به المحققون القائلون بحصول الاشياء
بانفسها في الذهن حيث قالوا ان الشيء الملحوظ بوجوده الخارجي يسمى حقيقة تترتب عليها الاثار وان حصله في الذهن يسمى مهية لا يترتب عليها [illegible]
بهذا الاعتبار لا تحقق له في الخارج وانه وجود عقلي فقط وان الكلام في منشأ انتزاع هذا المهية العقلية وهو حقيقته الخارجية فلنحقق ان يقول
انه تحقق في الخارج بالاصالة وليس من صنف العدم تكون جهة خارجية فالمهية العقلية غير تحققه في الخارج او خارجية تحققه فيه ويعبر عنها بالحقيقة
فهذه الحقيقة الخارجية التي عبرت عنها بالمهية الخارجية لا يمكن ان تكون شيئا مقابلا للوجود الخاص ومع ذلك كان له تحقق خارجي محقق لها وعلى الثاني
بالوجود وقد عرفت ان مجرد العام الاعتبار لا يمكن ان يحصلها في الخارج فلا بد ان يكون فيه شيء متحقق قائم بنفسه لا تفتقر في تحققه الى شيء اخر يكون
محققا لها وما هو الا [illegible] اي متحقق بنفسه مع قطع النظر عن علته وجودا ونسبيا الا الوجود الخاص لعدم الواسطة بين المهية والوجود فاذ ليس [illegible] فلذا
فالحقيقة الخارجية التي هي منشأ انتزاع المهية ليس الا الوجود الخاص لعدم الواسطة بين المهية والوجود فهو المتحقق والمهية من شؤونه المنتزعة

تلاديت

فقد دريت ان عرفان الوجود لا يمكن بتعقله اذ حقيقته انه في الاعيان فلا يمكن ان يوجد في الاذهان كما صرح به صاحب التحصيل وغيره من اهل الحكمة والعرفان ولما
الوجودات الخاصة الممكنة [illegible] في نفسه عين الكون العيني الا انها ايضا مجهولة الكنه غير ممكنة التصور لعدم تركيبها من جنس وفصل كما هو واضح وان التصور
الشيء هو حصول صورته او نفسها وصورته اشيء كما ذهب اليه ارباب الاشباح او مهية المراة عن الوجود الخارجي كما اتفق عليه القائلون بحصول الاشياء
بانفسها في الذهن والوجود المتحقق بنفسه انما هو الواجب الحق والوجودات الخاصة الممكنة ليس له شبح او نسخة اما عين الوجود او عدم او مهية و
الاول ليس شيئا له والثاني فمن البطلان والثالث لا يطابق الوجود مع ان المطابقة بين الشبح وذي الشبح لازمة ليكون حصوله علما به وليس عين ذاته
وجوده حتى يمكن انتقاله بتجريده عن الوجود واخذ المهية المعرفة دون [illegible] من تجريد الوجود الخاص الامكاني منه لا يكاد يتعرى
الشيء عن نفسه اما في الاول فظاهر واما في الثاني فعدم الفرض تحققه بنفسه منشأ به لانتزاع العام بعد صدوره عن العلة بدون افتقار الى المهية
او وجوداتها والعروض عليه قاضية بان تجريده منه عن الوجود الخارجي تجريد الشيء عن نفسه وبذلك يعلم انتفاء القسمين في التصور على اصالة المهية اذ
على اصالة الوجود يمتنع تعرية الحقائق ان الوجودات الخاصة عن الوجود حتى يحصل منه في الذهن [illegible] بل يمتنع تصور غير معلوم
بالعلم الحصولي فالعلم بها اما بالاثار العلمية بالعلم الحضوري ان امكنت وبالاثار او لوازمها من الوجود العام والمهيات المنتزعة عنها وقد عرفت ذكر استحالة
التصور في حقيقة الوجود وبداهته في العام ونظريته في المهيات الا الالتفات مرآة عن الوجودات الخاصة التي هي الحقائق حتى يكون [illegible] بل منتزعة عنها
وشؤونات لها [illegible] في الاعيان الا منشأ انتزاعها تنبيه اعلم ان الحصول الكشف وجوده التي [illegible] والحصولي اخذ [illegible] كليا
فالعلم بوجوده من اثاره ولوازمه تشبيه بالاول من وجه والثاني من الوجه فالعلم بوجود الواجب انا كالعلم الان البرهان [illegible]
استدلالا لمعلومية معرفة الوجود والخاص الامكاني بالحصولي لجوازه بالاثار [illegible] لا كلام فيه والحق جوازه بالثاني هنا الحضوري للمجردين اذ ثبت في
موضعه [illegible] كمال الارتباط وكل مجرد له ربط المعلولية بمبدئه وربط الصدور من واحد لكل [illegible] وهو الربط في الدرجة المشهود ليس عقليا بل
استقوانية في المناط كما له على ان ربط العلية والمعلولية لا يوجب علم العلة بالمعلول يوجب ذلك العكس بل علم احد المعلولين بالاخر مع كمال التجرد و
التخلف في الاجرين لا الشقاقه في اكثر المعلولات فالثاني نوع تدرج مع تجرد النفس ومجرد ادعماها وزيادة [illegible] بالتحصيل كما لها الكمال
وهو انما يمكن بعد استكمال قوتها وغايته كما لها الحصل بعد كشفها عن حجاب الطبيعة وارتفاعها جلباب البدن [illegible] في تلك العقول العالية
ولذلك لا يحصل [illegible] الا الاوحدي من المجاهدين في وقت دون وقت في الاعم الاغلب دون بعض هذه النوع من المعرفة ليس من الذات
المائحون للادلة بل هو الاستشهاد بالحق من الحق [illegible] في الكتاب الالهي بقوله اولم يكف بربك انه على كل شيء شهيد المأمور به في الاخبار
بقوله اعرفوا الله بالله والمعبر عنه باللقاء والرؤية في الصحف الالهية والكلمات النبوية وتوضيح ذلك ان الادراكات اما خيالية كالصور الجسمانية
او عقلية كالذوات المجردة والمعاني الكلية وادراك الاولى اما بالتخيل او برؤية العين وثبوت الفرق بينهما ظاهر لان من تخيل انسانا يجد صورة حاصلة
في خياله كانه ينظر اليها واذا فتح العين ورآه ادرك تفرقة لا ترجع الى الاختلاف بين الصورتين لتوافقهما بل الى التفاوت في الكشف والوضوح
فان الصورة المتخيلة كان لها نوع وضوح وبالرؤية صارت اوضح فالتخيل اول الادراك والرؤية استكمال له وهي غاية الكشف وسميت رؤية
لكونها غاية الوضوح لا لانها في العين بل لو كان هذا الادراك في عضو اخر ايضا يسمى رؤية واذا ظهر ذلك في الاولى فاعلم ان للادراك الثانية
ايضا مرتبتين احداهما المعرفة الحاصلة من طريق الاثر والاخرى استكمالها بزيادة الكشف بانفتاح بصيرة النفس ويسمى الثانية لقاء وتيقن زيادة
الكشف منه التخيل المرئي وهذا هو اللقاء وانه يحصل ذلك بتجرد النفس وخلاصها عن قشور البدن لانها ما دامت مشغوفة بالعوارض و
مقيدة بسلاسل الطبيعة واغلالها يمتنع [illegible] لها المعلومات المتعالية عن حيطة الحسية لانها حجاب عنها كما ان الاجفان حجاب عن رؤية البصر فاذا
ارتفع عنها بالموت فان حصل لها في الاكتساب [illegible] هنا عين المعرفة وما هو بمنزلة تصفية الارض عن الاكدار [illegible] عن الرذائل

اعقب معرفة في الآخرة مشاهدة كما ينقلب النواة شجرا والبذر زرعا ولذا لم يصل الى مقام اللقاء من لم يزرع البذر كيف يحصد ومن لم
يشق الارض كيف يتوقع زرعه ومن لم يعرف الله في الدنيا كيف يراه في الآخرة ومن لم يجد لذة المعرفة هنا كيف يجد بهجة اللقاء والنظر
هناك ومن لم يصقل نفسه كيف يستعد لشروق نور الحق وتجلي جمال المطلق وليس يستأنف لاحد في الآخرة ما لم يصحبه في الدنيا فلا يحشر
المرء الا على ما عاش ولا يموت الا على ما عاش ولا يكون له في الآخرة الا ما حمله من الدنيا ثم تختلف درجات هذه والتجلي بحسب
مراتب المعرفة والتجلي كما تختلف النباتات باختلاف البذر بالكثرة والقوة والحسن ومقابلاتها فالفاقد لها رأسا محجوب عن الهداية او الجهل
ان هدايته الحصول ولا قدر لمراتب الاختلاف في ذلك اذ للمعرفة لا نهاية لها ومراتبها غير متناهية وكيف لا والواجب غير متناهي العدة
والكمال والاحاطة بكنه جلاله وعظمته في حيز المحال وما يمكن ان يدرك لا نهاية له فكلما ازدادت المعرفة في الدنيا علة وشدة اشتد اللقاء
في الآخرة وصفاء والبهجة حتى يصير الى ما لا يمكنه غطاء في الادراك ان يتم الى ما يخرج عن حيطة [illegible] الامكان والحيلة من لم يحصل شيئا من نور الايمان
لم يعقل حصوله ولا زيادة في الآخرة بل اذا حصل له شئ يزداد ويتم فيها كما قال سبحانه نورهم يسعى بين ايديهم وبايمانهم يقولون ربنا اتمم لنا
نورنا وتمام النور انما يؤثر في زيادة الكشف والاشراق ثم لا تظنن ان المعرفة في الوضوح والبهجة كالتخيل ودون اللقاء فيها كرؤية البصر وان
زيادتها في اللقاء بالنسبة الى المعرفة كزيادتها في رؤية البصر بالنسبة الى التخيل فان الامر ليس كذلك اذ لا نسبة لها في حقيقة المعرفة واللقاء
الكشف والابتهاج وما بينهما من الفرق فيها الى ما في التخيل ورؤية البصر في ذلك وما يرى من قلتها في معارفنا فانما هو لاظلامها وضعفها بنقصها
بحجاب البدن وتشاغله وعلائق الدنيا وكدورات النفس وتشوشاتها وقصورها عن الترقي الى العوالي والالتفات الى السوافل فقلما يخلوا
شئ من معارفنا عن شئ من ذلك ثم قد يضعف هذه الموانع حتى يلوح من الهية المعرفة ما يدهش العقل ويعظم بهجته وربما يسقط العقل عظمته لكن
حصوله كالبرق الخاطف لبعض البروق دقيقا يدوم بل يعرض ما ينقصه ويشوشه من الافكار والخواطر ومع ذلك [illegible] في معرفتهم ولكنهم
ابتهاجات لو عرض على اهل الجنة بأسرها لاستحقروا ما هم فيه ثم بعض مراتب اللقاء ولذاته هنا وان حصل لبعض الكمل في الدنيا الا انه
وان قوي واشتد لا يكاد يستمر بالكمل منها في الآخرة اذ البدن وان ذاب لا يبقى منها لا يخلو عن الحجب والممانعة والنفس ما لم ينقطع عنه العلاقة
لا يصل الى حقيقة الانبساط والاحاطة **فصل** لما ظهر ان الماهية في نفسها معدومة فالوجود غير [illegible] والامكان انما لازم في وجودها وعدمها
حتى تغاير الوجود مفهوما ويستلزمه ثبوتا اذ لا ثبوت بدون الوجود والقول بتقرر المعدوم في الخارج سفسطة لا يقبل العقل مع قطع النظر عن
الوجودين لا يخبر عنها ولا يصح ان يثبت لها شئ من العوارض والاوصاف بل [illegible] غير نفسها فلا يصح القول بان الماهية المعدومة في
الخارج والذهن ماهية او ثابتة لنفسها لتوقف الصدق والثبوت على وعاء ولا وعاء سواهما فمع قطع النظر عنهما لا صدق ولا ثبوت
وذلك لا ينافي عدم مجعوليتها بالجعل المركب اذ ليس المراد به كون الماهية ماهية وثبوتها لنفسها عند عدمها مطلقة بل في نفس الامر
اي في حد ذاتها وحاق حقيقتها فان المراد بنفس الامر فيما الشئ وحقيقته وحد ذات الشئ وحقيقته لا يخرج عن الوعائين اذ المراد بالوجود
[illegible] ما يكون منشأ للآثار [illegible] نفس الامر [illegible] الخارج والذهن [illegible]
مصداقا له محمولات الشئ انما يتحقق في ضمن احد الوجودين ولولاهما لم يكن له ذات حتى يتصور له حد وحقيقة فكون الماهية ماهية او عدم سلبها
عن نفسها او تحققها لذاتها او ثبوتها لنفسها او امثال ذلك من الاعتبارات انما هو في ضمن احد الوجودين وبدونه على مرتبة العدم فلا معنى للقول
بانها هي وانها له فيطابق الحكم بها على نفسها ولكن بعد صدورها اذ لا ماهية قبله وربما يصدق عليها نفسها بالضرورة الذاتية لا الازلية حيث
ليست الا هي [illegible] بالمفهوم [illegible] في الخارج [illegible] من الوجودين وان لم ينفك [illegible]
الوجود الذهني فالمراد [illegible] لم يجعل الماهية ماهية بل جعلها موجودة [illegible] ان كونها هي ليس بجعل الفاعل بل تابع لوجودها في نفس الامر فان

وجود

وجودها في الخارج كان تابعا لوجودها الخارجي بجعل واحد وان وجدت في الذهن كان تابعا لوجودها الذهني ولو كان بجعل الفاعل لم يتحقق
في الذهن فان قيل على ما ذكرتم يلزم ان الماهيات الممكنة مع قطع النظر عن الوجودين اعدام صرفة غير متصورة الذات وحد ذات حكم
والعدم المسلوبة عن النفس لا فرق بينها وبين الممتنعات المحضة حتى تختص الاولى بالموجودية وقابليتها والتمكن في علم الاول تعالى متميزة
فان كان هذا التخصص من ذواتها لزم ان يثبت لها كونها هي وسائر الاحكام مع قطع النظر عن الوجودين والامكان [illegible]
يكون مجعولة بالجعل المركب ويلزم صيرورة صرف العدم ماهية خاصة متميزة ولا يعرف ذلك وقد تقرر في مباحث العلم الصوري [illegible]
المهيات الممكنة والممتنعات المحضة من الوجود العلمي وبذلك يتميز الاشياء منهما والحكم بقابلية الاولى للوجود العيني دون الثانية ولا يخص
المعلومية بالاولى حتى يسأل عن التخصص مع اشتراكهما في مرتبة العدم قبلها فان قيل صورها العلمية في مرتبة الذات متقدمة [illegible]
تعلق العلم بها مع عدميتها المحضة متى هي تابعة للذات من دون انفكاك لا بالوجوب التابعية من الاقتضاء الذاتي فالذات بذاته يقتضي
تمثلها لديه وترتبها عليه والاقتضاء الذاتي لا يعلل بعلة كما ان الاول تعالى [illegible] على ترتيب العلل والمعلولات باقتضاء
الذات بخلاف الثانية ولا يسئل عن علة الاقتضاء اذ الذاتي لا يعلل ولا [illegible] العقول الصور دون الصوادر خارج الذات في الوجود
الخارجي بتجلية الشيء لذاته والظل لذي الظل اعني للماهيات الممكنة [illegible] يتحقق الانكشاف بخلاف الامتناعية من الممتنعات اذ ما للوجود
في الخارج لا يمكن تعلق الانكشاف به [illegible] بصورها الرسمية في المدارك والحاصل ان صرف الوجود الحق الواجب بذاته القيوم لغيره
يقتضي بذاته ان يكون حقيقة الحقيقة كما هو وان يكون له صفات ولوازم ولا يسأل عن علة الاقتضاء ولمية كون هذه الصفة هذه
الصفة وامتيازها عن غيرها اذ يرجع الكل الى اقتضاء الذات وهو لا يمكن ان يعرف الوجوب اياه وكذا [illegible] جميع المهيات الممكنة لكونها
من [illegible] له اللازمة لذاته التابعة لوجوده كالذات في الصفات في عدم السؤال عن لمية اقتضاء الذات لها وكونها اياها اذ لا معنى للتعليل
ذاتية الذات واقتضائها الذاتي وكما انه كان عالما بذاته وصفاته الذاتية كذلك كان عالما بالمهيات اللازمة [illegible]
الوجود خارجا عن ذاته وصفاته ولوازمه ولا يمكن انفكاك الاولى عن الوجودين والثانية عن احدهما ايضا بمعنى الامكان في [illegible]
قد عرفت ان في الوجودات الخاصة عدم اقتضائها التخصص بذاتها وتوقفها على ارتباطها بالوجود الحق تعالى [illegible] متعلقة به [illegible]
ثابتة له وليست قائمة منه وهي الكاشفة لنور الانوار والمهيات تابعة لها في ظهورها وكشفها [illegible] تنتزع عنها ولولاها [illegible]
[illegible] من الظهورين وبقيت على [illegible] الذات وعدمها الاصلي ازلا وابدا **اصل** الافتراق في اشتراكات في الوجود [illegible]
[illegible] في النوع بالعرض وبالتشخص وهو يطلق على المعنى المصدري ولا خلاف في انه انتزاعي والاعتبار [illegible]
يرتفع الشركة [illegible] التشخص اي ما به التشخص بالمعنى المصدري وقد اختلف فيه والحق انه نحو الوجود فتشخص كل شئ وتعينه به [illegible]
[illegible] لا بالمادة كما قيل ولا بالعوارض من الوضع والحيز كما [illegible] ولا بالفاعل [illegible] ولا بالارتباط
الى الوجود الحق كما [illegible] ولا بنحو الاحساس او المشاهدة كما نسب الى اهل الحكمة ولا بنفس الذات المتعينة [illegible] ولا
بجزء تحليلي كالصدر الشيرازي فان كل وجود متشخص بنفس ذاته ولولا نحو وجود الشيء او قطع عنه النظر لم يخرج عن الابهام والعموم ولم
يمنع تجويز الشركة [illegible] مخصص اذ الاشياء [illegible] التشخص فان الاول [illegible] في العام والثاني باعتباره [illegible]
ولذا ما لا يوجد له [illegible] لا يفتقر الى التمييز [illegible] ومع ذلك يكون متشخصا بنفسه فلو لم يكن التشخص بنحو الوجود لم يكن له تشخص [illegible]
ثم التميز بعد المادي للتشخص الوجودي ويقربه اليه اذ المادة ما لم يتخصص استعدادها بواحد [illegible] من النوع لم يستحق لافاضة الوجود
على ذا فيمكن [illegible] التجوز اطلاق التشخص على كل مميز ومعد لافاضة الوجود بل على كل لازم الوجود وعلامته وبذلك يمكن ارجاع [illegible]

الاقوال التي نقله الى التي راو المراد من للمادة في الاول ليس بعضها لا انها في ذاتها بهمة غير متشخصة فلا يكون متشخصة لغيرها او للاتركيب الا بعد
تشخصها من صورتها او منيتها في مادة واحدة في زمانين وليس متميزا كل منهما عن الاخر بالمادة بل بالزمان ومميزات الاخر فالمراد بهما
يحصل منهما من خصوصية الاستعداد الموجبة لافاضة الهوية الشخصية فان مادة كل نوع ما لم تتخصص باستعدادات جزئية لم تقبل
الوجودات الشخصية والمراد بالوجه الثاني للازم الوجود وعلاماته كالوضع والحيز والزمان وغير ذلك من المميزات المترتبة على نحو
الوجود ولذا لما راى قائله تنبيها لما مع بقاء التشخص حكم بان التشخص وضع ما من الاوضاع الواردة عليه في زمان وجوده ولو لا ارادة
اللازم والعلامة من التشخص لم يصح منه هذا الحكم اذ الوضع كسائر الاشياء له مهية وتشخص والكلام في تشخصه عائد فاطلاق التشخص على
في الاول على سبيله مع الثاني على لازمه وان الفاعل لنحو عطاء الوجود فاطلاق المتشخص عليه اطلاق السبب على المسبب وما الارتباط في المعلوم
انه عند القابل به ومعه للوجود دون المهية اذ الوجود الحق المتشخص بذاته عنده الاصل المشرق على الكل وسائر الوجودات لمعانه واشراقاته
والمهيات ظلمة تلك الاشراقات ودوائرها فكل شيء يرتبط بوجوده دون مهيته فاطلاق التشخص على الارتباط واطلاق الشيء على الاثر
ومعه والاطلاقة على نحو الاحساس او اثبات به فاطلاق الشيء على ما يعلم به اذ الوجود لا يمكن العلم به الا باثاره ما المحصورة او العلم
اذ ثبت ان الشيء والاحساس به نوع وجوده والى مذهب الشيخ الالهي فيبتنى على ما ذهب اليه من اصالة المهية في التحقق وكون الوجود
امرا ذهنيا غير محقق في الخارج فالتشخص حقيقة على هذا نحو الذات للماهية الخاصة دون الوجود فهو الذي لا يمكن ارجاعه الى الحاد وهو عليه
ان غير الوجود من نفس الشيء بنفس المهية المشتركة او مع عارض او من كم وكيف ووضع وغير ذلك وهو كثيرة قيل ان كل منها
نفس بصورة لا يمنع الشركة وان مجموع الكليات كلي فالهويات العينية لو قطع النظر عن وجوداتها الخاصة المتعينة بنفس ذاتها فاي
شيء منها يوجب منع الشركة فمجرد الذات والمهية كيف يصير متشخصا بنفسه حتى يكون مشخصا لغيره واما الجزء التحليلي وان امكن حمله على
نحو الوجود الا ان القابل به انكر كونه حقيقة عينية فلا يمكن حمله عليه لما بان من ان نحو الوجود حقيقة هو الوجود الخاص المتحقق بغير الوجود
التام والمستغني والمتقدم والاشد ومقابلاتها دون مفهوم التمامية والاستغناء وغيرها فهو التشخص ليس الا الوجودات الخاصة
الواقعية في الاعيان وبذلك يعلم ان كون التشخص نحو الوجود انما يتاتى على القول باصالة الوجود في التحقق وكونه حقيقة عينية واعتبار
المهية اذ على العكس يخص الوجود بالعام الاعتباري وهو مشترك في الكل وانتزاعه فرع تحقق الذوات فلا يمكن ان يكون مشخصا وحصة
امور انتزاعية من الافراد بعد تحققها فلا يمكن ان يكون مشخصة وقد تقدم ان المهية القابلة لا تتشخص بنفسها ولا بغيرها مثلها ولو في
النهاية فلا يمكن ان يكون التشخص بنفس الخاص فتحققه مع عدم امكان حصوله من المهية والعام شاهد صدق على جعله وكونه حقيقة
عينية وصل لما عرفت ثبوت الوجودات الخاصة وكونها حقائق متاصلة وهويات عينية متحققة في الخارج في علم انها لتي له بذواتها
من دون اشتراك في ذاتي وتشخصها بانفسها يعني ان ذواتها نفس حقيقة التعين والامتياز فتعدد انها بنفسها انما وجودها المتخصصة لا بغيرها من دون
افتقار في تعينها الى شيء اخر وما ينتزع عنها بعد تحققها من المهيات والعوارض وان حصل به نوع امتياز لها الا انه ليس من التشخص الحقيقي بل
من توابعه لانه للازم الخاص وبعته متخصصة به ليس تخصصها بحسب ذاته بل باعتبار ما معه من اللازم والوصف وكذا ما يلزمه من التمامية والنقص
والاستغناء والفقر والشدة والضعف وسائر وجوه التشكيك بالنظر الى ما ينتزع عنه من الوجود العام وغيرها من الاوصاف العرضية الانتزاعية
ذكر المتحققة القائمة بها كالعلم وسائر الاوصاف الخاص الوجوب ومعتبرا ان الحصل له وجه خاص لاجل ذلك نوع تميز الا انه ليس من لوازم ذاته
فتخصصه بها ليس تخصصا بحسب ذاته بل باعتبار ما يلزمه بعد تحققه وتوضيح ذلك ان الوجودات الخاصة لا تشترك في امر ذاتي يقع فيه التشكيك بالتمامية
والكمال والاستغناء والتقدم والشدة ومقابلاتها ولا الازم اشتراك الواجب والممكن في الحقيقة واختلافهما بالوجوه المذكورة وهو الذي

اللم بل

ان لم يكن اختلافها في الذات والحقيقة كان اختلافهما في مجرد امر عرضي وان كان اختلافهما في الحقيقة نظرا الى ان الذاتي اذا كان متقوما بالتشكيك يكون
الاتفاق والاختلاف فلا اختلاف في الحقيقة ويتحد ما به الاتفاق وما به الاختلاف لزم اشتراك الواجب والممكن في الحقيقة واختلافهما في الغنا
فيها وقف ده في هو ولو فرض اختلافهما في ذاتي او لا لزم منع ما ذكر تركيب الواجب للغنى فالازم اختلافهما بتمام الحقيقة وعدم
اشتراكهما في ذاتي يكون الاختلاف بينهما في الوجوه المذكورة فيه لا يكون اشتراكهما واختلافهما في امور عرضية منتزعة عنهما من الوجود
العام وغيره من الاوصاف العرضية فالمقول بالتشكيك هو الوجود العام المنتزع عنها مثلا فهو المتصف حقيقة بالوجوه المذكورة والوجودات
الخاصة المعروضة له يتصف به بالعرض ومعنى كون العام الوجودي مقولا بالتشكيك ان صدقه على بعض الوجودات الخاصة او انتزاعه منه
اقدم واولى من صدقه على بعض اخر وانتزاعه عنه ومعنى اشديته ان المنتزع من البعض اشد والمجانس المنتزع من بعض اخر بل اضعف
الافراد الخاصة بهذه الوجوه انما هو بتبعية اتصافه بها فالمراد بقولنا ان وجود الواجب اقدم من وجود الممكن ووجود الجوهر اقوى من وجود
العرض انه هو في الموجودية الانتزاعية اي في المنشائية لانتزاع العام او غيره من المفهومات العرضية اقدم واقوى منهما وليس المراد
انهما في الحقيقة التي هو حقيقتها اقدم واقوى منها حتى يلزم الاشتراك في الحقيقة والاختلاف في مجرد الوجوه المذكورة وهذه كما اوا
قلنا ان الاجسام مختلفة في الضوء او الحرارة وبعضها اقدم او اشد او اولى ليس المراد الا ان الضوء او الحرارة القائم بالبعض
اشد او اقوى من القائم بالبعض الاخر او ان البعض اقدم او اولى بحقيقية هذا الوصف من البعض الاخر وليس المراد ان الاجسام مختلفة في الحقيقة
وان بعضها اقدم واقوى او اشد فيها مع اشتراكهما في الكل ثم لا يلزم من وقوع جميع وجوه التشكيك في كل امر عرضي فربما وقع بعضها في بعض
المفهومات العرضية دون بعض اخر ولو فرض عدم جريان بعضها في الوجود العام لم يقدح في المطلوب وان كان الممكن جريان الجميع فيه ثم اشتراك
الوجود الخاص الواجبي والوجودات الخاصة الممكنة انما هو في مجرد المفهومات الاعتبارية من الوجود العام او غيرها دون المهية والعوارض
المتحققة القائمة بها كالسواد والبياض وامثالها اذ لا مهية للواجب ولا يصح قيام الاعراض الخارجية بذاته وعلى هذا لا يكون المقول
بالتشكيك افرادا واقعية اصلا اذ الوجودات الخاصة امور متباينة بانفسها ليست افرادا حقيقية له وهو امر اعتباري لا يكون له افراد متحققة
قائمة بالوجودات الخاصة فلا يلزم التشكيك في ذاتي اصلا ولا يلحق الحكم على قول الشيخين والاشراقيين ولا الوجودات الخاصة الامكانية
فلا اشتراك المتحققة منها في النوع والمهية فعلى ما ذهب اليه الشيخان من عدم جواز التشكيك في الذاتي وان لم يجز كون مهيتها النوعية
مقولة بالتشكيك حتى يلزم اختلاف افرادها في ذاتي باحد وجوه التشكيك لكن على القول الاشراقي يجوز اختلافها بها في المهية مع اشتراكها
فيها لانها متخلفة في الذاتي بوجوه التشكيك ويكون المقول بالتشكيك اعني المهية لها افراد واقعية اذ للمهية افراد متحققة في الخارج
كان تحققها بتحقق الوجود كما يأتي فالمهية التي وقع فيها التشكيك ان اخذت بالنسبة الى الوجودات الخاصة يكون التشكيك فيها
تشكيكا في العرض وان اخذت بالنسبة الى الافراد المتحققة بالتبع يكون التشكيك فيها تشكيكا في الذاتي وعلى هذا فالوجودات الخاصة الممكنة
لا يمكن اختلافها بالوجوه المذكورة بالنظر الى الاوصاف الاعتبارية يمكن اختلافها بها بالنظر الى ما ينتزع عنها من المهية ولا يمكن ان يقع المهية
الخارجية كالوجود الخاص في عدم تعقل الكنه وكون المعقول منها وجها من وجوهها كالوجود العام بالنسبة الى الخاص ولا ان يقع المهية
المعقولة كالوجود العام في كونه اعتباريا انتزاعيا من الوجود الخاص من دون تحقق لها في الخارج اصلا اذ لا ريب في ان المهية موجودة
بكنهها في الذهن وكل مرتسم بالكنه يكون حقيقة محفوظة في الخارج والذهن مع التبدل في وجوده فلا بد من تحقق للمهية في الخارج
بتبعية تحقق الوجود الخاص ويكون المرتسم منها في الذهن هو نفسها وحقيقتها فيكون لها افراد واقعية فمع وقوع التشكيك فيها
يختلف افرادها في الذاتي دون العرض ثم الوجودات الخاصة الممكنة اشتراكها في الاعراض المتحققة القائمة بها ايضا كالعلم والبياض

والصدور ومثالها والكل يتفقون على وقوع التشكيك فيها فهذه المفهومات التي وقع فيها التشكيك ان اخذت بالنسبة الى ما لها من الوجودات
الخاصة يكون التشكيك فيها تشكيكا في الامور الوضعية لكن اذا اخذت بالنسبة الى افرادها المتحققة القائمة بما لها يكون التشكيك فيها
في الذاتي اذ لا ريب في ان لكل منها افرادا واقعية وهو ذاتي لها فالتشكيك فيها بالنظر اليها تشكيك في الذاتي فالوجودات الخاصة
الكلية تختلف اعراضها القائمة بها في الذاتي وان لم تختلف انفسها فكما يمكن اختلافها فيها في الوجه المذكور بالنظر الى اوصافها
الوضعية الاعتبارية وما ينتزع عنها من الماهية يمكن اختلافها فيها بالنظر الى الاعراض المتحققة القائمة بها وان لم تختلف انفسها فيها اصلا فان
قيل افراد هذه العوارض كسائر الافراد الموجودة لها وجود خاص وماهية ووجوداتها الخاصة مجهولة بكنهها مختلفة بانفسها غير مشتركة
في ذاتي فكيف جعلتها افرادا واقعية للمشكك اعني السواد قلنا المشكك ماهية السواد وما اخذ افرادا واقعية لماهية مقولة بالتشكيك
فهي يتحقق وقوع التشكيك اولا وبالذات وافراد الجسم اعني وجوداته الخاصة متحققة بها ثانيا وبالعرض نظرا الى القيام والحلية
ثم الحق وان لم يقدم بجواز التشكيك في الذاتي يلزمهم كون التشكيك في العلاء بالنظر الى ما له اعني افراد الجسم لا بالنظر الى افراد
السواد القائمة به لكون السواد ذاتيا لافراده مع ان العروض قاضية باشتراك هذه الافراد في حقيقة السواد واختلافها فيه بالوجه
المذكور كلا او بعضا فهذا اما يبطل قولهم ويثبت قول الاشراقية ولو قيل بناء على ما ذكرتم من عدم اشتراك الوجودات الخاصة في ذاتي
يتحقق فيه التشكيك بالوجه المذكور وكون اختلافها بها بالنظر الى اوصافها الوضعية يلزم عدم صحة الحكم بكون بعضها من حيث الذات
اقدم او اكمل او اقوى من بعض اخر مع انا نعلم ان وجود الواجب بحقيقته الخاصة مع قطع النظر عن اوصافه الوضعية اكمل واقوى من الوجودات
الخاصة الممكنة قلنا لا ريب في ان حقائق الوجودات الخاصة مجهولة الكنه كما تقدم وما يقال من اقدمية البعض واكمليته او اشديته
بعضها انما يكون بالقياس الى اوصافها العرضية كالوجود العام او العلم بمعنى الانكشاف فانا اذا قلنا ان وجود الواجب اقدم او اقوى
من وجود الممكن فكانا قلنا انه في الموجودية او الانكشاف للاشياء له اقدم او اقوى من وجود الممكن فالتقدم والقوة والكمال ونقائضها
انما يقع في الوجودات الخاصة بالنظر الى اوصافها العرضية دون حقائقها المجهولة وما قيل ان الاولوية والاقدمية والاشدية راجعة الى الكمال
وهو لا يخرج عن حقيقة الوجود ففيه ان المراد بالكمال اما مفهومه او مبدؤه والاول وصف للوجود خارج عن حقيقته والثاني عين الوجود ولكن
رجوع المفهومات المذكورة اليه ممنوع اذ لا معنى لكون مفهوم الاقدمية والاولوية عين حقيقة الوجود تنبيه ما جعلناه موجبا للتعين التام
بذاته هو الخاص الشخصي دون النوعي او ما فوقه اذ كل ماهية جنسية او نوعية حقيقية او اضافية ما لم ينضم اليه الفصل الاخير اعني الوجود الخاص
المشخص لا يتحقق في الخارج وغاية الفصول المتعاقبة الى الجنس انه يفيده نوع تمايز وتشخص في العقل فالمراد بقولهم ان الفصل شرط
لحصول وجوده انه يحصل له نوع وجود عقلي يقربه الى الوجود الخارجي فان ضم الفصل الى كل جنس يقربه اليه حتى اذا بلغ الى النوع الحقيقي وضم اليه
المشخص اعني الوجود الخاص صار موجودا في الخارج بمعنى ان الخاص اذا تحقق فيه تحققت الماهية النوعية في ضمنه ثم القائل باصالة الماهية
يقول انضمام كل فصل الى الماهية يخرجه عن نوع الابهام ويوجب تحصل النوع وجودا وتميزا في العقل حتى اذا حصلت الماهية النوعية
تحققت بانضمام الفصل الاخير اعني المشخص اليه فينضم اليه المشخص اعني المادة المردودة من العوارض الخارجية او غيرها فتصير موجودة
في الخارج وقد عرفت فساد هذا القول ولا على ما اخترناه من اصالة الوجود فموجودية الماهية النوعية في الخارج ليست بانضمام شيء من الامور المذكورة
اليها بل لصدور الوجودات الخاصة التي هي مبدأ آثارها وانتزاع هذه الماهية عنها فان كل ماهية جنسية او نوعية انما يكون وجودها
المتحقق الخارجي اعني الوجود الخاص فان حقيقة كل شخص هو وجوده الخاص وهو مجهول الكنه وانما ينتزع عنه الوجود العام والماهية
الخاصة والفرق بين المنتزعين ان العام لا تحقق له في الخارج والماهية متحققة فيه بتحقق ما ينتزع منه كل وجود خاص منتزع منه

العام

العام والماهية يصدق انه فرده وفرد ما مع انه في الحقيقة ليس فردا لشيء منهما لكون الوجودات الخاصة متباينة بانفسها وما يشترك فيه منها اعني الماهية والعام منتزع
عنها ليس ذاتيا لها حتى يكون افرادا له فالوجودات الخاصة المندرجة تحت ماهية نوعية واحدة تشترك عندنا في الماهية والعام وتختلف بحقائقها
والمندرجة تحت نوعين كوجودات افراد الانسان ووجودات افراد الفرس تختلف بانفسها وبالماهية وتشترك في مجرد العام وعند القائل بعينية
الماهية فالوجودات للاول لا تختلف بحقائقها اذ حقيقتها الماهية وهي في الكل متحدة والثانية تختلف بالحقيقة لاختلاف الحقيقة اعني الماهية فيها
على ما بيناه وذكرناه وهو مختار الحكماء واما الصوفية فيقولون ان حقيقة الواجب عين الوجود والموجود ويكون منشأ التعدد والاختلاف تمام الحقيقة
ومع ذلك يثبتون التشكيك في الوجود ولعل غرضهم ذلك لما تكلم به الصدرية من تكثر الوجودات بالحقيقة ووجه مقصودهم بان مرادهم من الوجود
الواحد هو حقيقة العام البديهي اعني معروضه الحقيقي لكن لا بشرط التعين بالماهيات بل في عدم دلالته على تلك الحقيقة بلا شرط عند الصوفية فرد شرط
لا عند الحكيم فكما يجوز ان يكون فرد المفهوم العام زائدا على الوجوب الخاص الواجبي والوجودات الخاصة الممكنة على تقدير كونها حقائق مختلفة
كما هو مذهب الحكيم يجوز ان يكون زائدا على حقيقة واحدة مطلقة مجردة هي حقيقة الوجود والوجوب كما ذهب اليه الصوفية ويكون هذا
المفهوم الزائد اعتباريا غير موجود الا في العقل ويكون معروضه موجودا حقيقيا هو حقيقة الوجود والتشكيك الواقع فيه لا يدل على
عرضيته بالنسبة الى افراده اي تلك الحقيقة المتعددة بتعدد القيودات والاعتبارات فافرادها ليست الا ذاته من حيث تقيدها بالقيد
بتقيدها بالمهيات من حيث انضمامها لانتزاع ماهية يكون فردا لنفسها واحالل افرادها في الحقيقة من الممكنات وهذه الحقيقة
يكون مشتركة بينها وذاتية لها والتشكيك فيها لا يدل على عرضيتها بالنسبة اليها اذ لم يقم برهان على امتناع الاختلاف في الذاتيات واقوى
ما ذكروه انه اذا اختلف الماهية والذاتي في الجزئيات بالتشكيك لم يكن ماهيتها واحدة ولا ذاتيتها واحدا وهو منقوض بالعارض لكونه
واحدا ووقوع التشكيك فيه فكون حقيقة الوجود مقولة بالتشكيك بالنسبة الى افرادها لا ينافي ذاتيتها لها ولا يرفع وحدتها ولعل الاختلاف بنفس الماهية
كالذراع والذراعين من المقدار لا يوجب تغايرهما على ان الاختلاف في اي حقيقة فرضت من الوجود او العلم او غيرهما بكونها في التقدم او الاقوى او الاشد
او الاولى راجع الى الاختلاف في الظهور وان الحقيقة الظاهرة فظهورها من حيث هي في كمال التمام في ظهورها في قابل اخر مع ان الحقيقة واحدة في الكل والاختلاف
من ظهوراتها لاجل المظاهر المقتضية للاختلاف بعينها لا تاخذها فلا تعدد فيها من حيث هي والتجربة والتدقيق ومستند الصوفية في ذلك هو الكشف والعيان
دون النظر والبرهان فانهم لما توجهوا الى اشرف المطالب بتخلية القلب بالكلية عن التعلقات الكونية ورفض القوانين العلمية مع توحيد
العزيمة ودوام الجمعية والمواظبة على هذه الطريقة فتح الله في قلوبهم نورا يريهم الاشياء كما هي ونور يظهر في الباطن عند ظهور طور وراء
طور العقل ولا يستبعد وجود ذلك اذ وراء العقل اطوار كثيرة لا يعرف عددها الا الله ونسبة العقل الى ذلك النور كنسبة الوهم الى العقل فكما يمكن
ان يحكم العقل بصحة ما لا يدركه الوهم كوجود موجود لا في داخل العالم ولا في خارجه كذلك يمكن ان يحكم ذلك النور الكاشف بصحة ما لا يدركه العقل
كوجود حقيقة مطلقة محيطة لا يحصل لها التقييد ولا تقيد بالتعين مع ان وجود حقيقة كذلك ليس مما لا يدركه العقل بوجه فان اكثر العقلاء
اثبتوا وجود الكلي الطبيعي في الخارج ووجود حقيقة الوجود مثله والمقصود من التمثيل رفع الاستحالة والاستبعاد فان اكثرهم اثبتوه بالبرهان اذ ادلة
وجود الطبيعي لا يفيد الاطلاق على الحقيقة بل على الاطلاق فلا شرط في اثباته الكلي ثم يمكن ان يستدل عليه بان مبدأ الموجودات موجود ولا
يمكن ان يكون غير حقيقة الوجود لاحتياجها في التحقق الى الوجود وهو يثبت في الوجود فيتعين ان يكون حقيقة الوجود فان كانت مطلقة ثبت المطلوب
وان كانت متعينة امتنع دخول التعين فيها والا تركب الواجب فيتعين خروجه عنها فالواجب محض الوجود والتعين صفة عارضة فان قيل يجوز
ان يكون التعين عينه قلنا التعين بمعنى ما به التعين يجوز ان يكون عينه ولكن لا يلزم ما ذكرتم اذ ما به تعينه اذا كان ذاته كان هو في نفسه غير متعين
والا تسلسل وبمعنى التشخص لا يجوز ان يكون عينه لانه من المعقولات الثانية التي لا تكون بها امر في الخارج وحاصل هذا الوجه يرجع الى ان

حقيقة الوجود الذي هو الواجب تعالى كالكلي الطبيعي في الوضوح والتحصل بمعنى انه في نفسه امر مطلق مبهم ليس له فعلية وتحصل وليس التعين عين ذاته
بل عارض له وهذا امر للتوهمات يصحح وصف الوجود وهو في غاية القصور كما يأتي في قوله فصل لما وقف لسان الواجب عرف الوجود ان
حقيقة كل شيء هو خصوصية وجوده تتم ان الوجود حقيقة عينية سواء يعبر بموجود ذو الحقيقة لاجله وانه انما هو لانه موجود او ذو الحقيقة كما ان الابيض
او انما يكونه ابيض ما يتميز بياض ويوصف البياض وكيف لا يكون ذو حقيقة وجهالة في المتحقق مع ان تفسير حقيقته انه في الاعيان تحقق بالمتيار
وبالجملة فالوجود حقيقته انه في الاعيان لا غير وكيف لا يكون في الاعيان ما هو حقيقته ولذا لا يمكن تصوره كما هو مفصل لشيء على كونه
ذو حقيقة دون غيره امور متعددة مقطعية الوجه الاول انه لو وجد غيره في الخارج تحقق فيه بنفسه لا باعتبار الوجود تمتنع ومنه لو كان الوجود
المتميز ابدا عليه لزم ان يكون موجودا بوجوده او يوجد شيء لا وفرع ثبوت المثبت له فينتقل الكلام الى الوجود المتقدم فيلزم التسلسل وان
كان جزؤه فالجزء الاول ان تحقق بوجوده كان لوجود آخر فينتقل الكلام اليه ويلزم التسلسل والا كان تحقق الجزء الآخر به فهو الموجود بالذات و
المتحقق بالاصالة وغيره محقق به وهو المطلوب في الخارج من الحقائق ان كان صرف الوجود كوجود الواجب فلا كلام فيه لغير الوجود بوجه وان
كان وجودا ذا ماهية كالوجودات الخاصة الممكنة فالمتحقق منه بالذات هو الوجود من دون عروضه للماهية او زيادته عليها حتى يلزم منه ثبوتها
بدونه او النقص في الوعية اذ تحققه راجع الى ثبوت الشيء لا ثبوته لشيء فهو بعد صدوره من جاعله بنفسه محقق بذاته من دون
توقف تحققه على شيء آخر كنفس الماهية فانها منتزعة منه متحققة بتبعية لا كتبعية الموجود للموجود بل كتبعية الشبح لذي الشبح والظل
للشخص وبالجملة هو الوجود بالحقيقة دون الماهية كان لها ذات ف بالحقيقة هو بغير الاضافة دون عروضها ولذا قيل الفطرة السليمة تشهد
بان الماهية اذا كانت موجودة بنفس وجودها لا بوجود آخر وجودها يكون الموجود بالذات وبالاصالة هو الوجود دونها كان المحكي
بالاضافة بغير الاضافة دون عروضها فوجودها بوجوده ولولاه لم تكن متحققة الوجه الثاني ان العام منتزع من كل شيء ويحكي ما انتزع
منه لا دائم متحققة انما تنتزع هذا الانتزاع او بالوجود او غيره والاول يوجب المطلوب والثاني يستلزم الدور والتسلسل بين اجزاء
او غير الوجود لا يتحقق ولا يحقق وبذلك يعلم ان منشأ الماهية الخارجية لا انتزاع العام كتحققها الخاص الوجه الثالث ان الوجود لو لم يكن له
حقيقة سوى الحصص لما اتصف بلوازم الماهيات التي لا تختلف مع ان وجود الواجب متصف بالتجرد ووجود الممكن بالفقر والامكان لذاتها
والحصص لعدم اختلافها وكون الكلي مطلقا بالقياس اليها غير متفاوت لا يمكن اتصافها بالمتخالفات فلا بد ان يكون له افراد ذاتية
بتحقق بها ولقائل ان يقول المتصف بما ذكرت انما هو الماهية ان الطبيعة المراد بها استغناؤها وافتقارها في الاتصاف بالوجود
من السبب واليه فان قيل الافتقار لا يستند الى الماهية من حيث هي غير الجعل في الوجود يرجع الى بعض الادلة السابقة الرابع ان الوجود لو لم
يكن له حقيقة عينية بها تحقق الاشياء وكان تحققها بها بغير ذاتها لم يتحقق منها حمل متعارف مفيد لان الاتحاد في الحمل
انما هو الاتحاد بين المتغايرين مفهوما في الوجود والوجود الذي هو مناط الاتحاد لا يمكن ان يكون هو الامر المنتزع لانه في الوجود تابع
تابع لما يضاف اليه من الحيثية والنفي والوصف تعدد الموضوع والمحمول في الماهية فاتحادهما في الخارج لا يمكن ان يكون به اذ اتحاده باتحادهما
فالمتكثر يوجب الدور فلا بد ان يكون بالوجود الخاص المتحقق بنفسه من دون حاجة في كونه ذا حقيقة الى حقيقة اخرى فهو حقيقة كل شيء حقيقة
والمتحقق في الاعيان بنفسه وغيره اعني الماهيات يصير لاجله ذا حقيقة ومتحققا بها ولولاه لم يتحقق بين الاشياء الا الحمل الذاتي
الذي مناطه الاتحاد في المفهوم دون المتعارف الذي مفاده الاتحاد في الوجود الخامس ان الوجود لو لم يكن بذاته او بعد صدوره من
العلة متحققا بنفسه لم يوجد شيء اذ الماهية لا بشرط الوجود والعدم لا موجودة ولا معدومة وبشرط العدم معدومة وموجوديتها بانضمام
الوجود اليها باطلة اذ ثبوت شيء لشيء او انضمامه اليه نوع عيني فرع ثبوت المثبت له مع ان كلا من الماهية والانضمام
تحققه

تحققه بنفسه فالكلام عين المتحصل من انضمام احدهما الى الآخر وعلم حصول الوجود من انضمام المعدوم بالمعدوم وهو غير معقول والقول بموجوديتها
بالاتحاد لا الى الوجود الذي لا يحصل لها الاحصول النسبة مع وجود المنتسبين فلو لم يكن للوجود ثبوت في الاعيان لم يتحقق شيء فيها السادس
ان الوجود لو لم يكن حقيقة عينية لم يتحقق للانواع اشخاص اذ الماهية لا تابى عن الكلية والشركة ولو تخصصت بالف كلي فلا بد من كون
التشخص امرا زائدا على الطبيعة المشتركة متشخصا بذاته وما هو الا الوجود الخاص فلو لم يكن تحققا في افراد النوع لم يتحقق شيء منها في الخارج
والقول بان تشخص الماهيات بانتسابها الى الوجود الحق المتشخص بذاته لا يتم بما مر فان النسبة بين الشيئين فرع تشخصهما السابع
ان الوجود المحصل للماهية ان لم يكن حقيقة قائمة بذاتها كان عرضا قائما بالماهية متقوما بها او منتزعا عنها ووجود العرض في نفسه
هو وجوده الموضوع فكيف يكون سببا لوجوده والمفروض ان الماهية موجودة به هف ولقد لو كان انضمامه بها انضماما خارجيا
وجب كون كل منهما موجودا في الخارج بوجود على حدة وليس الامر كذلك ولو كان انضمامه عقليا فلا بد من تقدم المنتزع منه بالوجود على
المنتزع ولكن لا مدخلية للانتزاع المذكور في وجود الماهية وتقررها فان قيل لا نزاع ان الوجود المحصل للماهية هو هذا الامر الانتزاعي
حتى يرد ما ذكر بل ندعي انه كون الماهية بحيث يترتب عليها الآثار الخارجية قلنا هذا الكون لا شك انه عرض متقوم بها فلا يصير سببا لوجودها
سواء كان انتزاعيا كما هو الواقع او امرا عينيا فيتغير الجواب الثامن ان القوم ذكروا ان العارض على ضربين الاول
عارض الماهية من حيث هي كالفصل للجنس والتشخص للنوع وهذه لا يحتاج اليه معروضه في تحققه ومعناه بل في تقومه وتحصله
كالعرض اللاحق بها وان لم توجد الا به لا ترى ان الجنس لا يفتقر الى الفصل بحسب المفهوم والمعنى اذ مفهومه غير مفهومها
ولا حق به مع ان لم توجد الا به لان الفصل المقوم له ولا يمكن ان يكون له مرتبة من التحصيل الوجودي بدونه بل حصة الجنس كالحيوان
يصير محصلة موجودة بفصله المقسم لا بعينه فيتحد معه في الوجود وان كان عارضا له بحسب التحليل العقلي وبالجملة الكلام بحسب الوجود
والعروض بحسب التحليل وكذا نسبة التشخص الى طبيعة النوع في عروضه لها بحسب التحليل وصيرورتها موجودة به واتحادها في الوجود
الثاني عارض الوجود بعينه او احدهما كالزوجية للاربعة والعلاقة للجسم والفوقية للسماء والكلية للطبيعي والنوعية
للانسان والجنسية للحيوان وهذا يتوقف وجوده على وجود موضوعه من دون عكس فان العلاقة لا يصير موجودا بالجسم والجسم يصير
به لا موجودا وكذا الحكم في الانتزاعيات سواء كانت منتزعة من الوجود الخارجي كالفوقية المنتزعة من السماء الموجودة في الخارج
او الذهني كالكلية المنتزعة من الطبيعة المطلقة الموجودة في الذهن او منهما كالزوجية المنتزعة من ماهية الاربعة سواء كانت موجودة
في الخارج او الذهن وكذا الحكم في غير ذلك من الاعتباريات والسلوب والاضافات فان نحو وجود جميعها فرع وجود موضوعاتها المعروضات
لا يصير بها موجودا بل تتصف بها وصفا فرع وجود وتقرر فاذا ان عارض الماهية كعارض الوجود اما لازم لها غير منفك عنها كالزوجية
او مفارق عنها فيعرضها من حيث هي كالفصل للجنس والتشخص للنوع والاول داخل في عوارض الوجود ولازمه باعتبار
كل عارض للوجود لازم او مفارق يتوقف وجوده على وجود الموضوع بلا عكس والثاني بالعكس اي يتوقف وجود معروضه عليه
بمعنى العكس ثم المصرح من الحكماء مرارا ان عروض الوجود للماهية كعروض عارضها المفارق في توقف وجودها عليه وعدم انفكاكها
بمرتبة من التحقق قبل اتصافها به بل يصير بهذا الوجود ذات حصة من الوجود واذ تقرر ذلك نقول لو لم يكن للوجود صورة عينية
لم يكن عروضه للماهية على النحو المذكور بمكان كسائر الاعتباريات اللاحقة للماهية بعد ثبوتها وتقررها فيجب ان يكون الوجود حقيقة يتحد
مع الماهية وجودا في الخارج مغايرة لها معنى ومفهوما في ظرف التحليل فهذه الحقيقة الوجودية هي بعينها الحقيقة المتحققة كما اتفق عليه الحكماء الذي
والاتحاد مع ان الحكماء فالوجودية المصدرية بغير المتشخصة المصدرية والوجود بمعنى ما به الوجودية على ما به التحقق بالمعنى المصدري

والفرق بينهما بالمفهوم وليس المراد انهما مترادفان لفظا متغايران مفهوما بل المراد انهما من حيث الذات والهوية متحدان وبحسب المفهوم متغايران
وهذا كالفرق بين الوجود والخير المحض فان المراد به حقيقة الخير بالذات من حيث انها حقيقة الوجود وان تغايرا مفهوما لعدم ترادفهما فان قيل
نسلم كون عروض الوجود للماهية كعروض عارض لها من حيث نسلم لا ما لها في التحقق وفي مرتبة الوجود دون ما رتبة قبلها الوجود
اذ لو كان الوجود عارضا لها لم يكن من الاعراض القائمة بها كالسواد بالنسبة الى الجسم بل كان من الاعتبارات الغير المتأصلة فكيف يحكم
على هذا التقدير بكونه حقيقة عينية محصلة بنفسها مع ان عروض الحقائق القائمة بانفسها لغيرها غير معقول قلنا ما ذكرناه الزام للقوم بما قرروه
من اثبات العوارض للماهية من حيث هي وجعل عروض الوجود لها من هذا القبيل وحكمهم بموجوديتها به مع تصريحهم لعدم مدخلية الاعتبار
في وجود معروضاتها فانه يلزم عليهم حينئذ كون الوجود صورة عينية محققة بنفسها معروضة للماهية لا امرا اعتباريا كما ذكروه اذ العارض
الاعتباري على ما قرروه لا يمكن ان يكون سببا لوجود معروضه واما على التحقيق عندنا فلا عارض لها من حيث هي لانها من هذه الحيثية معدومة
الهوية فاقدة عن الثبوت والتقرر والشيئية فكيف يتصف بالعوارض بعروضها لها انما هو باعتبار احد الوجودين او كليهما وقد اطلقوا
على تسمية ما يعرض بالاعتبار الاول بعارض الوجود وما يعرض بالاعتبار الثاني بعارض الماهية ويمكن تسميتها بالثاني بل هو الاولى
بلا حظ للمعنى الا ان الكلام ليس في هذه التسمية وانما الغرض ان ما عارض الماهية من حيث هي وبنفسها ينحصر العارض في عارض
احد الوجودين وعارض كليهما واقسام الاخير بعارض الماهية او عارض الوجود وعلى هذا فعروض العوارض للماهية لا بد ان يكون بعد
وجودها في الذهن او الخارج ومتحدا بها في الخارج لا يمكن ان يكون بالوجود الاعتباري لا من العوارض فلا بد ان يكون بوجود محقق
بنفسه ولا بد لتحققها ومتحدة بها بتبعية [illegible] لوازمها وعوارضها ثم ما ذكر من عروض الفصل والتشخص للماهية الجنسية والنوعية
من حيث هي يكال بمنع العروض اذ القدر المسلم عدم دخولها في نفسها وكونهما من لواحقها وذلك لا يثبت الا الوصفية دون العارضية
والفرق بينهما غير خفي اذ الوصفي ما يكون خارجا عن حقيقة ما يصدق عليه غير ذاتي له وان كان جزءا كالفصل للجنس بالنسبة
الى الانواع والعارض ما يكون عرضيا [illegible] لوجود المعروض وان كان ذاتيا للافراد كالحيوان بالنسبة الى الافراد [illegible]
وليس بعرض فلا يكون عارضا للجنس وان كان عرضيا له ولو اقتضى الوصفية الخارجية لكان الجنس ايضا عارضا للفصل لانه [illegible]
ليس عينه وهو ظاهر ولا جزءا له والا لزم الدور اذ حينئذ يتقوم كل من الجنس والفصل بالاخر ودخل الجنس في النوع مرتين [illegible]
نفسه والاخرى [illegible] في الفصل الذي اخذ فيه وذلك يؤدي الى اللغو واذ ثبت استلزام عارضية الفصل للجنس للعكس يلزم بطلانها
لبطلان العكس بالوفاق وعدم تعقل كون كل من الشيئين عارضا ومعروضا للاخر فان قيل [illegible] الخارجية ليس بمجرد الوصفية حتى يلزم
مساواتها في الخارجية بل العرضية مع التابعية في الوجود وعند ذلك يثبت عكس المطلوب اذ التابعية في الوجود للجنس دون [illegible] فان
قيل [illegible] التفرقة بينهما في الخارجية على ما قرروه من التفرقة بين الجنس والمادة والفصل والصورة ومن كون الجنس متحدا مع المادة
والفصل مع الصورة فكما يحكم العقل بعروض الصورة للمادة ولحوق المادة بها كذلك يحكم بعروض الفصل للجنس واللاحقية به اذ الاول
واضح والاتحاد فيه [illegible] قلت لو كان بين الفرق ذلك لوجب ان يحكم بحلول الفصل في الجنس كما يحكم بحلول الصورة في المادة
والحلول اعم من العروض اذ المحل قد يكون [illegible] للحال [illegible] حتى يصح اطلاق العارض عليه [illegible] مطلق الحلول
عروض فلا مشاحة في التسمية لكن عروض الفصل بهذا المعنى لا يثبت المطلوب اذ المدعى اثبات كون الوجود عرضا بالمعنى المشهور [illegible] لوجود
معروضه مع ان الحال الفصل وان كان لاحقا وتابعا للجنس الا انه ليس عارضا له ولا حالا فيه بل متحد معه في الوجود اي في وجود النوع
وكذلك الحال في التشخص والنوع [illegible] ذلك كما ان ما يوجد ويتقوم به كل ماهية بسيطة ومركبة هو مبدأ الفصل الاخير اي التشخص

الذي

الذي هو نحو الوجود الخاص اي الوجود الخاص المتحقق بنفسه والطبيعة النوعية متحدة معه في الوجود بمعنى ان وجودها بتبعية وجوده وفي ضمنه وهذا معنى قوام النوع
متحد مع التشخص في الوجود ووجود التشخص لم هذا النوع المتحقق بتحقق التشخص المتحد معه في الوجود له مبدأ الفصل متحصل ويتقوم به الطبيعة الجنسية
بمعنى انه يحصل لها لاجله نحو وجود ويحصل بحيث عما كان لها من مرتبة الابهام الى هذه المرتبة من التحصل وان لم يحصل بمجرد ذلك في الخارج التام
الا بها الفصل الاخير وهي متحدة مع مبدأ فصلها في هذا النحو من الوجود والتحصل بمعنى ان وجودها بتبعية وجوده وفي ضمنه فالجنس متحد مع الفصل
في وجود النوع وبهذا الحال فما هو فوق الجنس القريب من الاجناس البعيدة بالنسبة الى فصولها ثم جميع هذه المتحصلات والوجودات التي للانواع
والاجناس ان كانت [illegible] حظ الفصل الاخير المتحقق بنفسه وكون هذا النوع والجنس متحققا في ضمنه بكون متحصلات خارجية بتبعية [illegible]
في المطالب الطبايع المندرجة تحت التشخص من النوع والاجناس المندرجة تحته موجودة بوجود واحد هو وجود التشخص وكون تحقق الجميع بتبعية
تحقق مبدأ الفصل الاخير اعني الوجود اي الخاص من التشخص المتحقق بنفسه ولا يمكن فيه انفكاك البعض عن البعض في التحصل الا بكون متحصلات
ذهنية يمكن انفكاك بعضها عن بعض وبما ذكر يعلم ان اتحاد الماهية مع الوجود في التحقق على الوجه الذي [illegible] الا اتحاد جزء
الانواع والاجناس والوجود ليس الا الخاص المتحقق بنفسه اعني مبدأ الفصل الاخير هذا ويمكن ان يعلم عارضية الفصل والتشخص بالجنس والنوع
بالمعنى المشهور [illegible] انهما لا يعرضان لمهيتهما من حيث هي اذ [illegible] الوجودات متفاوتة بالقوة والضعف وطبيعة الجنس وان كانت مبهمة غير
محصلة بالنظر الى انواعها لكن لها في مرتبة ذاتها نحو وجود ونوع تحصل ممتاز به عن غيرها وهذا الوجود وان كان ضعيفا بالنسبة الى وجود الانواع
والاشخاص المندرجة تحتها لكنها بحسب هذا التحصل يصلح لمعروضية حصة من الفصل تحصل لها باعتبار [illegible] وجها اقوى واتم [illegible]
طبيعة النوع لها في حد ذاتها نحو وجود تتميز به عن غيرها وهذا الوجود وان كان ضعيفا بالنسبة الى الوجود الشخصي لكن للماهية بحسبه يصلح لمعروضية التشخص
حتى يحصل متشخصا ويحصل لها وجه اتم من الوجود النوعي فليست الطبيعة الجنسية او النوعية لا يكون لها وجود اصلا وليس موجود بوجود
الفصل او التشخص بل [illegible] عروضهما لها من قبيل عروض المعقولات الثانية للطبايع الكلية الا ان عروضها للطبايع الكلية من حيث وجودها
الذهنية فقط ومن حيث ملاحظة شيء اخر من العموم وغيرهما وعروض الفصل والتشخص للجنس والنوع من حيث كلا الوجودين [illegible]
بدون ملاحظة شيء اخر من العموم والخصوص وغيرهما فان قيل الفصل يثبت نحو تحصل خارجي للماهية الجنسية والنوع في حد ذاتها مع قطع النظر
عن الفصل والتشخص [illegible] لما عرفت من ان مهيتهما [illegible] مبعدة [illegible] متبعية [illegible]
والنوع والتشخص في الوجود وفي الذهن تنتزع الجنس والنوع من الفصل والتشخص فيحكم العقل بعروض الاولين للاخيرين دون العكس [illegible]
انه لا عروض [illegible] من الاولين [illegible] الحكم يكون عروضها لها كعروض المعقولات الثانية للطبايع الكلية بان يكون العروض
في الذهن فقط اذ المراد به ان يحكم العقل بكون ما هو العارض صفة للمعروض ومحمولا عليه بالنظر الى الثبوت نحو تحقق خارجي [illegible]
العارض [illegible] لا يتصور [illegible] تحقق سوى التحقق الذهني [illegible] النوعية التي عروضها الا ان عروضها في الذهن فقط لا تحقق لها في الخارج
وانما تحققها في الذهن فقط واما الاول فانه تحقق في الخارج وان كان تبعيا وذلك لا يتصور بالنسبة الى الجنس والفصل او النوع والتشخص
لما علمت من ان تحقق الجنس والنوع في الخارج بتبعية الفصل والتشخص فكيف يحكم العقل بعروض الاخيرين للاولين بل الحكم بالعكس قلنا لا
ريب في ان الماهية الحيوانية او الانسانية من حيث هي مع قطع النظر عن صيرورتها جنسا او نوعا متحدة متحصلة لكن صيرورتها جنسا
او نوعا لا يتحقق الا بموجوديتها بوجود ضعيف بمعنى ان يتحد به كما هو شأن كل ماهية مع الوجود فالجنس او النوع ماهية مع وجود ضعيف
مع قطع النظر عن وجود الفصل والتشخص الا انها لضعف وجودها لا يمكن تحصلها التام بنفسها لم ينضم اليه التشخص حتى يحصل لها وجود اقوى
ويحصل لاجله في الخارج تحصلا تاما فالجنس والنوع في الوجود الاقوى والفصل الاتم متوقفان على الوجود التشخص ومن حيث الوجود الضعيف يحصل

ما لا يتوقف عليه وبهذا الوجه أضعف معروضا للفصل والمشخص فان حصة انما نوع الجنس والنوع متوقف الجنس والنوع على الفصل [illegible]

من حيث الماهية والكلب والعسكر من حيث الفاحشة والصدور وعلى هذا الماهية الجوهرية والانسان مع قطع النظر عن كل [illegible]

من الوجوه اي من التشخص ومتحدة معه الا انها من حيث اعتبارها [illegible] يعتبر فيها وجه ضعيف [illegible]

[illegible] ذكر [illegible] التعاليم [illegible] الناطق مثلا فصل مقسم للجنس ومحصل له نوعا كلام ظاهري لا يمكن حمله على حقيقته اذ [illegible]

هو شيء ما ثبت له النطق ومصداق هو الانسان [illegible]

[illegible]

المشتق وما يطابقه امر بسيط ليس فيه تركيب بين الصفة والموصوف ولا يعتبر الشيء في الصفة معنونا ومصداقا ومناط الحمل لو كان حقيقة
عينيه توقف ثبوته للماهية على وجودها للقاعدة الفرعية فيتقدم الوجود على الوجود وذلك اما او على اتصاف الماهية بالوجود
يتحقق في الخارج ام لا ولا تخصيص بالاول وجوابه على اصالته واعتبارية كون الوجود فحاله ماهية لا تخصيص فانتهائها له والتصاقها به
بل الوجود يتحقق بنفسه بعد صدوره من علته والماهية منتزعة عنه متحققة بتحققه والنسبة بينهما اتحادية لا ارتباطية ثم تتصف الماهية
بالوجود العام في ظرف التحليل لانه من عوارضها التحليلية واما على التكثر فيمكن الجواب بان الوجود عند القائل به ثبوت الماهية لا ثبوت شيء لها
ولا اثنينية بينهما حتى يثبت لها ويتقدم عليها بل هي متحدة مع الوجود الخارجي في الخارج ومع الذهني في الذهن والعقل ينتزعها بلا اعتبار الحكم
بان الموهوم من احدهما غير المفهوم من الاخر وبالنذكر مزيد توضيح ومنها ان الوجود لو قام في الاعيان فقيامه اما بالماهية الموجودة
فيلزم وجودها قبل وجودها او المعدومة فيلزم اجتماع النقيضين او التجرد من الوجود والعدم فيلزم ارتفاعهما وهو اكثر اشد لا تخصيص له
بوجودية الوجود بل هو اول على زيادته وان كان اعتباريا وجوابه كما تقدم ومنها ان الوجود لو كان في الاعيان لو يسير بجوهر فيكون
كيفا لصدق حد الكيف عليه فيلزم مع ما فيه من الموضوع المستلزم للدور او التسلسل كون الكيف اعم الاشياء مطلقا لا عمية الوجود
وجوابه ان الجوهر والكيف وغيرهما من المقولات ماهيات كلية تكون جنسا ونوعا وذاتية وعرضية فالجوهر ماهية كلية حقها في الوجود
الخارجي ان لا تكون في الموضوع وقس عليه سائر المقولات والحقائق الوجودية هويات عينية وذوات متشخصة متعينة بانفسها غير مندرجة
تحت كلي ذاتي او عرضي فلا يكون جوهرا او كيفا او عرضا اخر من الاعراض والحاصل ان المقولات اجناس عالية متحصلة بالكنهات المفهومات
الكلية اما انواع او اعراض عامة او خاصة فافرادها الخارجية اما اجناس وانواع واعراض متحققة مشتركة بينها والوجودات ليست
بشيء من هذه الكليات الذاتية والعرضية ولا مندرجة تحت شيء منها فيكون حقائق عينية وهويات متشخصة متميزة بانفسها غير
مندرجة تحت كلي متحصل وينتزع منها الماهيات والوجود العام والفرق بينها ان الماهيات متحدة معها متحققة بتحققها في الخارج والعام
ليس له تحقق في الخارج بوجه وما عد من الاعراض هو هذا المفهوم العام العقلي المنتزع من الوجودات الخاصة وثبوته لها ثبوت المنتزع
لمنشأ الانتزاع دون ثبوت المتصل الزائد او الوصفي لافراده والمراد بكونه عرضا انه خارج المحمول على الكليات ومنها انه
على اصالة الوجود اعتبارية الماهية وعلى التكثر فالجواب انه يخالف الاعراض لان وجودها في نفسها ووجودها لموضوعها بخلافها يعني له
وله وجود اخر وانحاء الوجود فهو بعينه وجود الموضوع لا وجود الوجود فيه والعرض يفتقر في تحققه الى موضوعه دون العكس والامر في الوجود
وموضوعه بالعكس اخرا وبعضهم اجاب بان وجود الجوهر جوهر بجوهريته وكما ان الجوهر لا بجوهرية اخرى ووجود العرض عرض بعرضيته
وكما العرض لا بعرضية اخرى وحاصله ان كل ماهية من الجوهر والعرض لما كانت متحدة مع الوجود في الخارج يكون وجود الجوهر المتحد معه
جوهرا بجوهريته وان لم يكن في نفسه مع قطع النظر عن الاتحاد جوهرا ومنها ان الوجود لو كان موجودا فان تقدم على الماهية لزم حصوله
دونها فيتقدم الصفة على الموصوف ويبقى بدونها وان تأخر عنها لزم كون الماهية موجودة قبله فيلزم تقدم الشيء على نفسه وان كانا معا كانت موجودة
معه لا به فلها وجود اخر فيلزم التسلسل وبطلان التوالي باسرها يوجب بطلان المقدم وجوابه ان اتصاف الماهية بالوجود امر عقلي ليس كاتصاف
الشيء بالعوارض الخارجية حتى يكون لها ثبوتان وتجري فيها الشقوق المذكورة بل هما في الخارج متحدان بمعنى ان كون الماهية في الاعيان
عين كون الوجود موجودا بذاته والماهية متحدة معه موجودة به لا بغيره فالاصل انه بنفسه وجود الشيء بنفسه وهو في نفسه مصداق
لحمل الماهية عليه فلا يتقدم ولا تأخر ولا معية لاحدهما بالنسبة الى الاخر بل ولا وجود لها اذ حصول شيء منها للشيء بالقياس الى نفسه غير معقول
والمراد بما قيل ان الوجود متقدم على الماهية انه الاصل في التحقق والصدور ومصداق صدق الذاتيات الكلية المسماة بالماهية والذاتيات

عبر

عليه بذاته كما انه مصداق الوجوديات بواسطة وجوداتها ونحوه وليس تقدمه على الماهية كتقدم العلة على المعلول والقابل على المقبول بل كتقدم
ما بالذات على ما بالعرض وما بالحقيقة على ما بالمجاز والتحقيق ان الوجودات الخاصة الامكانية حيثيات واقعية راجعة الى نقصها
وقصورها عن مرتبة الوجود الحق وهي متحدة مع الوجودات في التحقق ومتحققة بتحققها ومتفرقة عنها بنحو الانتزاع عن الملزوم وهي
الماهيات الخارجية التي ينتزع عنها الماهيات المعقولة وبعضهم على ان الماهيات وجودات ضعيفة مندمجة في الوجود المتحقق المتحقق بنفسه
ومتحدة معه بضرب من الاتحاد ولضعفها وبعدها عن صرف الوجود يمكن تعقلها فينتزع العقل منها الماهيات المعقولة ثم الوجودات الخاصة
الامكانية كلما كانت في سلسلة الصدور اقرب الى صرف الوجود الحق الموجد للكل كانت حيثية الماهية التركيبية اضعف وجهة الوجود
فيه اشد وكلما كان ابعد عنه كان الامر فيه بالعكس فاول المعلولات لضعف حيثية ماهيته كانه وجود لا ماهية له واقواها لضعف جهة كانه
ماهية لا وجود له ومنها انا قد نتصور الوجود ونشك في انه موجود اي له الوجود ام لا والمعقول غير المشكوك فيكون له وجود زائد
وكذا الكلام في وجود الوجود فيتسلسل فلا بد ان يكون الوجود اعتباريا محضا ولا يكون حقيقة عينية حتى يلزم التسلسل بانا نعقله ونشك في كونه
موجودا وجوابه ان حقيقة الوجود لا يحصل في الاذهان حتى يتصور اذ وجود كل موجود هو عينه الخارجي والخارجي لا ينقلب ذهنيا وما يتصور
منه هو المفهوم الاعتباري المنتزع منه والعلم بحقيقته انما هو بالحضور الاشراقي والشهود العيني الذي لا يبقى معه ريب في هويته ثم لو
فرض امكان تصوره وحصول حقيقته في الذهن فالشك في كونه موجودا اي ذا وجود زائد له لان الوجود بنفسه ذاته والمحقق
بمحض هويته فهو وجود وموجود فمعنى كونه موجودا انه ثابت بنفسه ومعنى ثبوت الوجود له انه ثابت لنفسه والاولى بهذا الاستدلال ان
يدل على القول بزيادة الوجود على الماهية فيقال انا نتعقل الماهية ونشك في وجودها او نتعقل عنه والمعقول غير المشكوك فيه والمعقول
عنه فالوجود زائد على الماهية وجوابه ان زيادته عليها انما هو بحسب التحليل دون الخارج لا ينافي ما سبق ان عروضها لها ومنها
ان الوجود لو كان موجودا للماهية فله نسبة اليها وللنسبة ايضا وجود فلوجود النسبة نسبة اليها وهكذا الكلام في وجود نسبة النسبة
فيتسلسل والجواب ان حقيقة الوجود ليست صفة زائدة على الماهية ثابتا لها في الخارج بل هو عينها فيه وغيرها في الذهن بمعنى ان المتحقق بالذات
هو الوجود والماهية متحققة بتبعه ومتحدة معه في الخارج فلا نسبة بينهما الا بحسب اعتبار العقل وعند اعتباره يكون للنسبة وجود
هو عينها بالذات وغيرها بالاعتبار وللنسبة اعتبارية اليها وهكذا ايضا نسبة الوجود ووجود النسبة بحسب الاعتبار لا ان
ينقطع بانقطاعه وضعنا الوقت وفيما ذكرنا من الشبهات عن وضع الكتاب بتسليم الموصل لنا اولا على هذا الاصل
ووقع لنا مع ما تقدم ذكر ان الوجود في كل شيء امر حقيقي غير الانتزاعي اي الموجود به سواء كانت موجودية الوجود او الماهية فان نسبة
الانتزاعي الى الحقيقي كنسبة الانسانية الى الانسان والابيضية الى البياض ونسبة الماهية كنسبة الارتسامية الى الضاحك ومبدؤه
الاثر واثر المبدأ هو الحقيقي دون الانتزاعي المعدوم في الخارج والماهية التي لولا الوجود لبقيت على عدمها الاصلي وما شمت رائحة
الثبوت وفيه ان المجعول بالذات اثر الجاعل وما يترتب عليه بالذات هو كون الوجود بالجعل البسيط دون الماهية كما ان الجاعل
بالذات مرتبة منه دونها فالموجود في الخارج هو الوجودات الخاصة دون الماهيات كيف والمحكوم بتقدمه على كل الصفات ومنبعه عن طريان العدم
لا يجوز ان يكون امرا عدميا ومنتزعا عقليا فانما هو الحقيقة متحدة في الواقع مسماة بالوجود الحقيقي وهو عين الحقيقة والتحقق لا انه
شيء متحقق فما قيل ان الحكم بتقدم الوجود على فعلية الماهية غير صحيح اذ ليس للوجود معنى حقيقي الا الانتزاعي مردود بما قررنا من كون
الوجود الحقيقي غير الانتزاعي وانه المتحقق في الخارج لما تقدم مرارا ان الماهية متحدة مع الوجود بضرب من الاتحاد وانها منتزعة منه
فاعلم ان جهة الاتحاد في كل متحدين هو الوجود سواء كان اتحادا بالذات كاتحاد الانسان بالحيوان والناطق او بالعرض كاتحاده

بالايجاب ولولاه لم يعقل الاتحاد بين شيئين اذ بدونه لا تحقق لشيء حتى يتصور اتحاده مع الآخر في الخارج فمرتبة الاتحاد من الاول بل الوجود المنسوب الى الانسان بالذات وبين الاولين هو الوجود المنسوب اليها بالذات وبين الاخيرين هو الوجود المنسوب الى الاول بالذات والى الثاني بالعرض فالاتحاد بين شيئين في الاتحاد ومناطه المحقق اعني الوجود سواء كان ما به التحقق نفس احدهما كما في اتحاد المهية بالوجود او لا كما في اتحاد الحيوان بالانسان وعلى تقدير لا يمكن استقلال كل منهما بالفعل والتحقق والا لكان لكل منهما وجود على حدة فلا يتحد احدهما بالآخر والاتحاد حقيقي اذا كان احدهما نفس ما به التحقق اعني الوجود او كلاهما اتحدا في الذات ما به تحققهما غيرهما كما في اتحاد الجنس والفصل بالانسان كالانسان فان ما به تحققهما اعني حقيقة اتحادهما هو الوجود وهي امر اخر ثم ان النسبة في التحقق والمحقق بذاته واحد منهما هو الوجود والمهية منتزعة منه فيثبت ان معنى اتحاد المهية بالوجود كونه متحققا في الخارج بنفسه وانتزاعها منه من جهة نقصانه اللازم لامكانه فصل على ما حققنا من اصالة الوجود واعتبارية المهية لا اشكال في كيفية اتصافها به نظرا الى ان الفرعية اذ ثبت المهية ثم يتصف بالوجود حتى يقال مقتضى تلك القاعدة ان يكون لها قبل الاتصاف ثبوت يصحح به قطع النظر عن الوجود لا ثبوت لها اذ الاصل هو الوجود وهو متحقق بذاته ثابت بنفسه من دون افتقار في ثبوته الى وجود اخر هو امر اصيل عيني متحقق بذاته بنفسه ومتحقق مظهر لها واحق الاشياء بالتحقق والثبوت واولها بالنبع والظهور اذ تحقق غيره بذاته وظهوره بنفسه بل هو عين التحقق والظهور الحقيقيين ومنشأ انتزاع مفهومهما الانتزاعيين وبه تحقق كل تحقق في الاعيان والاذهان وظهوره كل ظاهر في المدارك والاعيان وهو نور السموات والارض تحقق الحقائق وحكى المهيات ومظهر الظواهر وبه يصل كل ذي حق حقه ويتنال كل ذي حظ حظه وحقيقته في الاعيان فلا يحصل في المدارك الاذهان ولا يكون العلم به فهو نوع من المشاهدة والعيان لا بالاحاطة بمعرفته وبيان فهو حقيقة الهية والآيات وهو الاية والصانع للجملة هو الاصل المتحقق والمهية منتزعة منه ومتحدة معه بنحو من الاتحاد وقد عرفت ان التحقق والتحصل في كل متحدين انما هو لاحدهما والآخر يكون اعتباريا وان المتحقق منهما هو الوجود ولو وجد متحدان كل منهما غير الآخر لكان الوجود في كل منهما الا في اتحادهما لكون ما به تحققهما وتكون هو المتحقق من الثلثة والاولين اعتباريان فالوجودات لما كانت امكانية لضعفها وقصورها وتناهيها تشتمل على جهات عدمية واقعية وحيثيات سلبية نفس امرية هي منشأ حكاية المهيات المختلفة وانتزاعها على هذه الاعتبارات لتخصص المهية وعروضها الوجود ثم لا كلام في الوجود يمكن الوجود نفس المهية عينا فلا يتصور عروضها له والقاعدة لا مدخل لها في التفريع في مرتبتها لم يكن اتحاد والملحق الذي فرع الاتحاد الذي بينهما من باب الاتحاد اذ الارتباط بينهما اتحادي وليس كالارتباط بين العارض والمعروض والصفة والموصوف بل من قبيل الصفة الجنس بفصله في النوع البسيط كالنقطة عند تحليل العقل اياه الى معنى جنسي وفصلي لا من حيث انهما مادة وصورة عقليتان والتوضيح ان كل نوع بسيط كالنقطة في الخارج واحد بسيط من جميع الوجوه واحد لكن لاشتماله على جهتين هما جهة المهية وجهة وجود يحللها العقل الى جنس وفصل ماخوذين منهما وكيفية الفصل على الجنس من جهة الجنسية والفصلية اي من حيث اتحادهما لابشرط لا من حيث كونهما مادة وصورة عقليتين من حيث اخذهما بشرط لا اذ من هذه الجهة لا يحمل احدهما على الآخر وبالجملة النقطة في الخارج ليس الا شيء واحد له جهتان لاجلهما يحللها العقل الى جنس وفصل وليست مركبة فيه من مادة وصورة خارجيتين منفصلتين موجودين بوجودين متغايرين يوجد بينهما الجنس والفصل وهكذا الحال في كل موجود ممكن اي الوجود الخاص بالاتحاد فانه ليس في الخارج الا شيئا واحدا ولكن لاشتماله على جهتين واقعيتين هما جهة الوجود المتحقق وجهة القصور المستند الى الامكان يحلله العقل الى مهية ووجود والارتباط بينهما كالارتباط بين الجنس والفصل الماخوذين من النوع البسيط كالنقطة بالتحليل

لاالموجودين

للا الموجودين من النوع المركب كالانسان لانه مركب من مادة وصورة خارجيتين منفصلتين فان قيل قد حققت سابقا ان المتحقق من كل موجود ممكن هو منشأ الفصل الاخير اعني وجوده الخاص في كل من الانواع والاشخاص من اجناسه والفصول الحقيقية التي هي مبادي الانواع والاجناس والفصول التحليلية المنطقية جهات واقعية له محققة بتحققه ومتحدة معه في الوجود وغير وجود الكل بل وجودها صحيحة كذلك لعدم استقلالها بالتحقق وعلى هذا فلا فرق بين الجنس والفصل في النوع البسيط ومنهما في المركب في اعتباريتهما وانكارهما في الوجود فالتخصيص بالتشبيه لا وجه له قلنا لما كانت المهية في كل موجود ممكن اعتبارية منتزعة من وجوده الخاص المتحقق متحدة معه في الوجود لزم ان يكون المشبه به حيث وفصلا لا يكون لهما بد من تحقق كل منهما بوجود على حدة وان كان ضعيفا كما في الانواع المركبة من مادة وصورة خارجيتين تحقق كل منهما بوجود ضعيف ويحصل من اجتماعهما وجود كامل يكون نوعا متحدا في الوجود ويكون الجنس منتزعا من الفصل محققا بتحققه كما في الجنس والفصل للنوع البسيط مع ان فرد انما الجنس والفصل في النوع المركب فكما اشير اليه ماخوذان من مادة وصورة خارجيتين تحقق كل منهما بوجود ضعيف على حدة غير مستقل ويحصل من اجتماعهما وجود كامل هو وجود النوع وان كان وجوده لها غير مستقل وتوقف على المتحصل الذي هو الوجود المتحقق بنفسه فكان الصورة او المادة المتحققة التي مع وجودها الضعيف موجود متحقق من افراد نوع المادة او الصورة كما ان المتحقق من المادة وجود الاقوى موجود متحقق من افراد نوع الماء وما هو من المهية ونفسها مع قطع النظر عن وجودها الخاص المتحقق بذاته جهة عدمية واقعية لها او وجود ضعيفا مستند اليه فلا تحقق لها اصلا وانما هي متحدة معه في الوجود ومنتزعة منه وليس لها وجود على حدة متميز عن الوجود الخاص المتحقق فلا يصح تشبيهها بالجنس والفصل للنوع المركب لتحقق كل منهما بوجود على حدة متميز عن وجود الآخر وان كان ضعيفا كما في النوع البسيط فان تحقق جنسه الفصل الذي هو الوجود الخاص على ما قررناه وليس وجود سوى وجود الفصل فانه من قبيل ان كان كل من الجنس والفصل والنوع في النوع المركب وجود على حدة كان للمهية لضعفها لا تكاد تثبت الا احد هذه الامور يكون الارتباط بين المهية والوجود كالارتباط بين الفصل والجنس مطلقا من ان فرق بين النوع البسيط والمركب فلنا اعتبار الوجود الحقيقي مع الجنس او الفصل كفعله من حيث انتقسام المهية وكون الوجود كذلك بين الموجودات الخارجية والمهية في كونها منتزعة من الوجود الخاص ومتحققة بتحققه هي البرودة عن كل وجود وان كان او ضعيفا فالضعيف كالقوي في انه المتحقق الذي ينتزع منه المهية اذ مراتب الوجود الى جهة الامكانية محتملة في الذات والضعف الشديد في الفصل الاول وجود الهيولى ومنها مراتب الكثرة ومنها انتشبه الارتباط بين المهية المحدودة والوجود اي بالارتباط بين الجنس والفصل الذي كل منهما موجود في بر الاسم مركب من المهية وكون الوجود ولو كان ضعيفا غير مناسب هو كالارتباط بين الجنس او الفصل ووجه الضعيف لكونه مثل سائر الوجودات الخاصة ولم يرجع الى التشبيه الى كونه المشبه به فردا من المشبه في الاشياء فشبهه بالارتباط بين الجنس والفصل في النوع البسيط اذ الجنس فيه مجرد الاعتبار والوجود الذي لا يتصور له نفسه وجود على حدة وفصله هو الوجود الخاص المتحقق بنفسه وبما ذكر يظهر الفرق بين النوع البسيط والمركب وجهة تشبيهها وتفصيلها والتوضيح ان كل موجود ممكن ينقسم الى ماهية ووجود وفيه يتصور المستند الى الامكان ينتزع منه الجهة الاولى الوجود العام وبالثانية المهية والجميع متحد الذات في الوجود ولكن جهة المهية اعتبارية منتزعة من جهة الوجود ثم لو كان الممكن نوعا بسيطا مجردا كالعقل انحدرت جهة المهية بالجنس الكلي كالجوهر الذي لا يستدعي فيه شيء اخر ويكون فصله هو الفصل الاخير اعني الوجود الخاص وتنفيذ وجوده به ولا يكون له وجود على حدة بل يكون منتزعا من هذا الوجود الخاص متحدا معه في التحقق ولو كان نوعا مركبا ممكنا كان جنسا بسيطا لقيد الجوهر بعنوان الموجود

كالقضية البديهية الاولية وصارت شلية مركبة متخللة الجنس والفصل ماخوذين من مادة وصورة خارجيين يختص كل منهما بوجود يتعقب لا يتجدد
وجود الاخر وان لم يستقل كل منهما بانفراده بالتحقق ولو تنزل عن ذلك وصار جسما مركبا كالانسان ازدادت الوجودات وصار
مهية مركبة من جنس وفصل ماخوذين من مادة وصورة خارجيين يختص كل منهما بوجود اخر من الحيوان فان مادة الانسان هو البدن
وصورته النفس ولكل منهما وجود خاص متميز عن وجود الاخر وان حصل منهما جميعا وجود الكل هو وجود الانسان ثم الدليل على ان وجود
كل ممكن عين مهيته خارجا ومتحد بها نحو من الاتحاد انه لما ثبت ان الوجود الحقيقي الذي هو مبدأ الاثار ومنشأ الاحكام والموجد
المهية ويطرد عنها العدم امر عيني لزم ان يكون وجود كل ماهية عينها ومتحدا بها والا لما كان يكون الوجود جزءا منها او عارضا او زائدا
عليها عارضا لها اولا والاول يوجب كون المهية حالة الوجود قبل نفسها لان وجود الجزء قبل وجود الكل والعرض من وجوه ما
جزء لها فيتقدم وجودها عليها ووجود الشيء لا ينفك عن حصوله فيتقدم حصولها على حصوله والثاني يوجب تقدمها عليه لتقدم
الجزء على الكل مع ان الذي كان كعقلها به وتقدمه عليها لما تقرر من اصالته وموجوديتها به والثالث يوجب تقدم الوجود بنفسه
لان وجود الصفة والعارض بعد وجود الموصوف والمعروض متوقف على الوجود لها يوجب تأخره عنها من المعروض كونه امرا عينيا
محصلا للمهية ومتقدما عليها فيلزم تقدمه على نفسه بل تقدمها عليها على نفسها ولعدم توقف اتصاف المهية بالوجود العارض على وجودها
قبله يلزم ان يكون وجود شيء واحد من جهة واحدة او اشد في المرتبات المجتمعة من افراد الوجود وهو باطل بالبراهين واستحالة كون
غير المتناهي من افراد الوجود والمهية مع انه يستلزم المطلوب اي كون الوجود عين المهية خارجا بالخلف اذ فيه حينئذ مجموع هذه الوجودات
بحيث لا يشذ عنها وجود عارض لا يكون فيها بالمهية الموجودة والا لزم صدق الوصف ولا بالغير الموجود للعرضية فيعين ان يكون
عين المهية في الخارج فيكون لها وجود غير عارض والرابع يوجب عدم تقتضي اي من الامكان لجهة عدمية واقعية تنتزع منها المهية اذ لم
تقتضيها لها وانتزاع المهية منه لا لاجلها الذي للمكلم لكونها زائدة عليه عارضة له كعروض العلاقة للجسم اذ لا يمكن للجسم منشأ انتزاع
للتولد وعدم تقتضيه لها يوجب كونه في ذاته صرف الوجود عروضا للمهية لكنه خارجة عن دون مدخلية للقوة والعدم في حقيقته
من نقص القصور والامكان وجهات القوة والعدم من مقومات الوجودات الامكانية ولوازمها فكل وجود ممكن لمهية في الذي تقول
لو كان عينها في المعنى والمفهوم لكان لزم ترادف الوجود للاول وكان حمله عليه كحمله على نفسه غير مفيد ولم يكن تصور احدهما
مع الغفلة عن الاخر والتوالي باسرها باطلة فالمقدم مثلها فيكون غيرها مفهوما بحسب التحليل العقلي مع اتحادهما هوية في الخارج
الكلام في كيفية اتصاف المهية بالوجود في ظرف التحليل بحسب الامكان فيه لبيان وعدم ارتفاعه بما ذكر اذ تحليل العقل كل موجود
الى مهية ووجود ثابتة لها ما لا ريب فيه فارق فيها به في الذهن حال الانكار وهو نوع ثبوت لها فيه للمرتبة واذا انفتق الكلام الى
هذا الثبوت بكونه نوع وجود ثبت للمهية لزم التسلسل والرجوع في الاتصاف حقيقة معلا تحقق الوجود بنفسه وانتزاع المهية عنه لها في
في ظرف الخارج دون الذهن لحصول الانفكاك بينهما فيه بالتحليل وتوقف كل منهما بثبوت علية فيه فيتحقق الاتصاف بينهما فيه حقيقة
فحديث الاصالة والانتزاع لا يتاتى فيه فكلام مسبوق بثبوت علية لها وكل ثبوت فيه يقتضي اتصافا او فيلزم التسلسل او توقف
او نفي اتصاف المهية بالوجود وعروضه لها في ظرف التحليل ما لا ريب فيه فعروضه للمهية الموجودة او المعدومة او لا الموجودة
ولا المعدومة والاول يوجب الدور او التسلسل والثاني يستلزم التناقض بعد خلط النوعية والثالث يقتضي ارتفاع النقيضين
وجواز ارتفاعهما عن المرتبة لا يحقق مرتبة واقعية يحكم لها نوع تحقق في ما بين النقيضين كمرتبة المهية بالقياس الى الوجود
كالجسم بالقياس الى البياض في نفسه فان له وجودا في حاق مرتبة الجسمية مع قطع النظر عنها وهذا الوجود متقدم بالذات عليها

ذهني

فيصح الاتصاف بها وان لم تنفك في الخارج عن احدهما الا المهية بالقياس الى وجودها وعدمها فليس لها مرتبة واقعية متحققة بنفسها عليها
اذ ليس لها مرتبة وجود مع قطع النظر عن وجودها فقياس عروض الوجود للمهية على عروض البياض للجسم ودعوى خلوها عن الوجود والعدم
على خلوه في مرتبة وجوده عن البياض والسواد فليس بصحيح مع ان قيام البياض ومقابله بالجسم فرع وجوده وقيام الوجود بالمهية
ليس فرعا على وجودها اذ لا وجود لها الا بالوجود والتحقيق في هذا المقام هو ما يندفع به الشكوك والاوهام ان المهية الموجودة
في الذهن المنتزعة من الحقيقة الخارجية كالموجودة في الخارج لها وجود خاص فيه لا ينفك عنها بالتحليل والمنفك عنها هو مفهوم الظهور
الذهني المعبر عنه بالعلم الانتزاعي فكان الخاص الخارجي يتحد مع المهية في الخارج ولا ينفرد كل منهما بوجود علي حدة وليس بينهما في
حقيقة بل الاتفاق تفاوت بينهما يرجع الى الاتحاد من نحو من الارتباط فكذلك الخاص الذهني متحد معها في الذهن ولا يختص كل منهما
بوجود علي حدة وليس بينهما اتصاف حقيقة ولا يمكن تجريد احدهما عن الاخر وكما ينتزع العقل من الخاص الخارجي العام الذي لكن ينتزع
من الخاص الذهني الاخر المهية لا تتصف به في الخارج حقيقة لعدم تحققه فيه ومتصف به في الذهن لثبوته فيه بالتحليل والتجريد التعرية
والاتصاف وما يراه اذهان الافاضل انما يتعقل من المهية ومن العام لا منها ومن الخاص وكما انها في ظرف الخارج متحققة بتحقق الخاص الخارجي
في ظرف الذهن متحققة بتحقق الخاص الذهني وان كان المهية من حيث هي كونها معدومة غير ممكنة التحقق بنفسها لا يمكن وجودها في
ظرف من الظروف الا بتبعية وجود مبني بحكمها الوصف ويمكن تحققه فيه بنفسه ولا يمكن ان يكون هذا التحقق المتحقق للمهية هو العلم الاعتباري
وان امكن تحققه بنفسه في ظرف الذهن لانه يدرك العقل بعد انتزاعه من موجود ذهني او ذهني قبل حصوله فرع ثبوته وكونه منشأ
لانتزاعه فلا يمكن ان يتحقق به غيره فيتعقل المهية ليس الا بتعقل وجودها الخاص الخارجي الى الخاص الذهني وليس عينه حتى يلزم تعقل
الخاص الخارجي مع انه قد تقرر ان لا سبيل الى معرفته الا باثر من اثاره الوجود حقيقة المهية غير بعد انتزاعها من الثانية في الاولى وان كان من
متحققا بالوضوح وحقيقة الثانية في الاولى كالاولى مجهولة الكنه ولا يمكن ان يعلم بالعلم الحصولي بل انما يعلم بالحضور الاشراقي فانه الحضور
العقلي وان كان في العقل الا انه لا يمكن فيه ان يحيط الى ادراكه وتصل الى كنهه بل انما يدركه بالحضور الاشراقي وما يجرد عنه العوام
الاعتبارية ولا يتوهم ان المراد من انقلاب المهية من بعض الثانية الى الاولى انها تنفصل منها وتدخل فيها حتى يلزم خلوها في مرتبة
من الثانية بل المراد انه مع حصول الاستعداد بالنظر وتوجه العقل يفاض عليه من المبادي الفياضة موجود ذهني هو المهية
بوجودها كما يفاض منها الموجودات الخارجية وبالجملة لا فرق بين الثانية من الوجود للمهية الا فرقا بينا احدهما ان العقل يمكنه
من انتزاع المهية من الثانية في الاولى وافاضتها في الثانية ولا يمكن ان ينتزعها من الثانية بلا ذلك فرع ان يوجد الثانية في الاولى
بدخولها فيها بعد النزع وليس وراء هذا وراءه وحصول الانفكاك بين المهية والثانية في الثانية اي حال الذهني في الذهن حقيقة
لما مر وثانيهما ان العلم الاعتباري غير متحقق في الخارج ولا يمكن ثبوته فيه بنفسه والمتحقق فيه منشأ انتزاعه وبعد انتزاعه لا يلزم
تحققه في الخارج بل في الذهن ولذلك لا يكون المهية متصفة به في الخارج ولا في الذهن بعد انتزاعه من موجود خارجي او ذهني يمكن
تحققه فيه بنفسه واتصاف المهية به حقيقة فتحقق المهية في الذهن انما يتوقف على وجودها الخاص الذهني وهو لا يتوقف على شيء او
بل يتحقق بنفسه تحققا يليق بظرفه وليس بينهما اتصاف حقيقة حتى يتوقف على ثبوت الموصوف واذا انتهى الكلام اليه يلزم التسلسل
كما في المهية ووجودها الخاص الذي هو عينه ثم لما كان للعقل ان يجرد العام الاعتباري عن ظرفها الذهني عنها في الذهن وبعد التجريد
يكون له فيه ثبوت علي حدة فاذا وصفها كقولنا موجودة او وقع الاتصاف بينهما يكون هذا الاتصاف اتصافا حقيقيا لثبوت الطرفين في ظرف
الاتصاف فلا يرجع الى المجرد الذي هو اعتبار وكلمة منشأه اذ لا يتحقق للصفة فيه اصلا وكل هذا الاتصاف الحقيقي يتوقف على ثبوت الموصوف

دوجوده من طرف الاتصاف فيقع العقل الذات في منها فرع ان يلاحظها ولا مقارنة لوجه عام او متعلقة به اذ ما لم يلاحظ الماهية في
الذهن لم يمكن من تصفها بالعام الذي وجده عنها واذ اتفق الكلام الى ظهور ما السابق وتجريدها عنها وتوصيفها به يتسلسل الى ما لا نهاية
هكذا الى ان ينتهي الى الاتصافات والتجريدات بالنسبة الى العام الاخير الذي يلزم من هذا التسلسل في الخارج لا بثبوت العام فيه ولا الاتصاف به
حقيقة حتى يتوقف اتصافها بكل عام على ثبوت اخر منها بل الموجود في الخارج ليس الا منشأ انتزاعه فهذا التسلسل انما هو بحسب تحليل العقل
واعتباره فلا ضير فيه لانقطاعه بانقطاع اعتباره والحاصل ان الواقع في الذهن ليس الا موجود خاص لا يمكن للعقل تحليله الى الماهية
ووجود خاص دائما يمكنه ان يجرد عنه وجها عاما مرات غير متناهية الا انه غير لازم لما كان بحسب اعتباره فينقطع بانقطاع
اعتباره فان قلت طرف الخارج لما كان وعاء الموجودات وكل من الماهية والوجه منها بالاعتبارات ولا يمكن تحقق الموصل فيها باعتباره من
لم يكن بد من اثبات وجود خاص يتحقق بنفسه بعد صدوره ليكون منشأ لانتزاعهما ويتصف به الماهية ويكون به موجودة واما طرف
الذهن فهو وعاء الاعتبارات ولذا يحصل فيه العام الاعتباري منفردا وعلى هذا فاي مانع من حصول الماهية فيه بنفسها من دون حاجة
الى اثبات وجود خاص هي وانه وما هو فالحاصل فيه ليس الا الماهية الملزمة للعام وتحققها فيه انما هو بنفسها لكن تحقق الاعتبارات
في الذهن من قبيل تحقق بالعام ويتعقبها بفعل العقل تجريدات واتصافات غير متناهية فكل تجريد واتصاف مسبوق بآخر
او حتى ينقطع تحليل العقل فهذا العام الاعتباري من الظهور البديهي لازم للماهية غير منفك عنها وكذا في تحققها الذهني لا يفتقر الى
تحققها فيه بنفسها لصلاحية الذهن لتحقق الاعتباري فيه بنفسه وعلى هذا فلا حاجة للاثبات وجود خاص ذهني قلت لا ريب في ان الماهية
الموجودة في الذهن كالموجودة في الخارج في انها بنفسها مع قطع النظر عن الوجود الخاص والعام لا يمكن تحققها ولا يصح ان يكون موجودة
بنفسها اذ الماهية في اي طرف وقعت في الخارج او الذهن لا يمكن ان يكون بنفسها مع قطع النظر عن الوجودين منشأ لانتزاع الوجود
العام لانها في حد ذاتها محض ليس ومن طرف العدم فلا يمكن ان يكون بنفسه موجودة بها هو الوجود في اي طرف كانت والعام الاعتباري لا يتوقف
على منشأ الانتزاع في اي طرف فرض لا يمكن ان يكون بنفسه موجودة بها فهي في اي طرف وقعت لا بد ان يتحد مع وجود خاص يكون به
تحققها وموجوديتها وهذا الوجود الخاص متحقق بنفسه تحققا نيابيا في طرف الوقوع فالحاصل في الذهن اذن كونه متحققا بالتحقق الذي
يليق بالذهن وان كان اعتباريا بالنظر الى طرف الخارج فالتعقل ان كل موجود خاص سواء كان في الخارج او احد المدارك العالية او
السافلة اذا افيض من مبدئه الفياض بعد حصول شرائطه وجود لا بد ان يكون فيه اصل تحقق يكفي للماهية منشأ لانتزاع العام
وما هو الا الوجود الخاص من دون فرق في ذلك بين الخارج والذهن حتى ان العام الاعتباري بعد انتزاعه من الخاص وحصوله
في الذهن يكون له وجود خاص لانه من حيث حصوله في مدرك خاص لا بد ان يكون فيه ما يكفي لانتزاع العام منه ايضا وكذا الكلام
في العام المنتزع منه وهكذا ما يقع في الذهن سواء اخذ من محسوس جزئي او تخيلي او نحو ذلك من التجريدات والتحليلات الغير المتناهية بالنسبة الى الوجود
العام ولا يخرج عن الخصوص والعموم بتناسبين ولو وقع عليه تجريدات غير متناهية او حصل بعدها وبالجملة كل ما يوجد في الذهن
او الذهن اصل تحقق هو الوجود الخاص وهو مجهول الكنه غير ممكن التصور ولهذا الاعتباري معلوم التصور هو العام الاعتباري
العارض للماهية فان قيل التصور هو حصول ماهية الشيء بنفسها في الذهن مجردة عن الوجود الخارجي الذي يترتب عليه الاثار ليس
موجوديتها كلية ولا يمكن تجريدها عن نفسها فتعارفه [illegible] في الخاص لان العام الذي هو عين وجودها وشأن من شؤونها فانه كالعرض
المبتنية لما كانت الماهية موجودة لانه بعد حصوله في الذهن يكون منشأ لانتزاع الاشياء ذوات الماهيات فيكون موجودا لها ومتحدا معها بضرب
من الاتحاد ويتنزع العقل منه وجودا عاما او مغايرا له بالاعتبار وكان عند التصور في الذهن كذلك يحصل في الذهن ماهيته مع

عن هذا الوجه

عن هذا الوجه كذلك عند تصور هذا الوجه يحصل ماهيته في الذهن مرآة عن حقيقته الذي هو مغاير له بالاعتبار ولكن هذا لا يلزم عنه ثبت
شيء بعيد حيث يكون شيء واحد عاما وخاصا مجهول التصور ومعلوم التصور عارضا للماهية ومعروضا لها صالحا في الخارج وفي الذهن بالاعتبارين
ثم التسلسل اللازم من تصور وجه كل وجود لا ضير فيه لانه تسلسل ينقطع بانقطاع الاعتبار كما تقدم وبما ذكرنا يظهر للمتأمل سر سريان نور
الوجود وعمومه في جميع الاشياء والمعاني لجميع الحيثيات والاعتبارات باستواء اطلاقه بها ونفي حكمه فيها حتى ان يحكم مثل الماهية عن الوجود متفرع
على وجود ما فصل جميع ما ذكرنا انه هو على اصالة الوجود واعتبارية الماهية ولا على العكس متقدم القائلين به في كيفية اتصافها به وعروضه لها
الخارج او الذهن منشأ على ان ثبوته او عروضه لها او اتصافها به فرع ثبوتها كما هي القاعدة الفرعية وليس لها قبل وجودها ثبوت في ظرف
او ان اتصافها بالوجود بمعنى الكون المصدري فرع ان يكون لها كون مصدري فيلزم تقدم كونها المطلق على كونها المطلق وقد ذكروا في دفع
ذلك وجوها كلها مردودة مزيفة الاول ما ذكره [illegible] من ان موجوديتها واتصافها بالوجود ليس الا بوجودها في نفسها فثبوت الوجود لها
في الخارج او الذهن نفس ثبوتها او وجودها لا ثبوت شيء او وجوده لها وبين المعنيين فرق واضح والذي يجري فيه الفرعية هو ثبوت الشيء
لا ثبوت شيء في نفسه فانه لا يتوقف على ثبوته في نفسه فمعنى قولنا زيد موجود هو وجود زيد وثبوته لا وجود شيء آخر له فهو بمنزلة قولنا
زيد زيد فهو بمعنى جريان الفرعية فيه وما قيل ان كل قضية لا بد لها من ذات الموضوع ومفهوم المحمول وثبوته للموضوع وهو معنى الرابط
فانما هو بحسب تفصيل اجزاء القضية واعتبار الاطراف بحسب المفهوم لا بحسب مصداقها فمصداق حمل الكلي المحمول غير الوجود هو نفس
ثلثة وللوجود اذا كان محمولا لا بكيفية الموضوع ونفس المحمول الذي هو وجوده لا وجود شيء آخر له فلا يحتاج الى الرابط وفيه انه
لو سلم ان ثبوت الوجود انما هو ثبوتها لا ثبوت شيء لها فيقول هذا الثبوت هل هو مقارن لنفسها ليس عينها ولا جزءها ليس لها حقيقة
متأصلة متغايرة لما يكون فارضا لها فيعود الاشكال في الفرعية ولا يعقل ثبوتها بدون الوجود فالاولى الذي هو ثبوتها لما عارض
لها او معروض او مباين عنها حيث بالذات بل له في الاول يجيء الاشكال بالفرعية وعلى الثاني يخرج عن الموصوفية والاصلية
وعلى الثالث يلزم ارتباط المعدوم بالموجود وبطلانه من البديهيات العقلية الثاني ما افاده بعض المحققين من [illegible]
وحاصله ان المسلم استلزام ثبوت شيء لشيء لثبوت المثبت له لا توقفه عليه وتقدمه عليه بالتقدم الزماني فيجوز اتصاف الهيولى
بالصورة لعدم تقدمها عليه وبالوجود والماهية بالوجود لذلك ولا يلزم الدور او التسلسل في الوجودات ثم لما يعطف [illegible]
الشيء بالشيء وعروضه له مشروطا بعدم اختلاط الموصوف المؤوض بالصفة والعارض للماهية مخلوط ومتحدة بالوجود الخارجي في
الخارج وبالذهني في الذهن وبالمطلق في نفس الامر فلا يصح الحكم باتصافها بالوجود مندفعة بان للعقل ان يجردها عن كل وجود
وعارض حتى عن الكون الذي لها في ظرف التجريد ويصفها بالوجود فهذا الاتصاف في ظرف التحليل ظرف للاتصاف وما للاقتران الكون
الصحيح للاتصاف نحو من انحاء وجودها في نفس الامر ثم انه بان هذا النحو من الوجود متقدم على كل اتصاف فلو اعتبر تقدمه لم الكلام
عند انتفاء الفرعية واجاب بان هذا النحو من الوجود لا تقدم له على نفسه مع ان الاتصاف بعد النحو على اعتبار التقدم يوجب تقدم ما
النحو على هذا النحو فلا يشترط التقدم وفيه انه بعد تسليم ان اتصاف الماهية بالوجود في ظرف الذهن يلزم مسبوقية كل اتصاف بنحو من
الوجود لها فيه اذ العقل ما لم يلاحظ الماهية بنحو من الوجود العقلي لا يصفها بشيء وقوله ان هذا النحو من الوجود لا تقدم له على نفسه غير نافع
في المقام اذ لو سلم ذلك فلا ريب في ان للعقل ان يجردها عن هذا النحو ويصفها به في الاتصاف به يتوقف على نحو من الوجود لها في العقل
وكذا الكلام في هذا النحو ولا ينتهي الى نحو من الوجود لا يمكن تجريدها عن الماهية وحملها عليها ولا يكون مسبوقا بنحو من الوجود لو سلم
هذا الاتحاد وحمله ولا يتقدم شيء منها على نفسه غاية الامر لزوم التسلسل في التجريدات والتوهمات ولا ضير فيه لانه تسلسل ينقطع بانقطاع الاعتبار

العقل كما تقدم فظاهر ان مبدأ انتزاعه كون اتصافها بالوجود في ظرف التحليل بل مناط الاتصاف معه وجودها فيه وتقدمها عليها لوجودها
هو مقتضى القاعدة الفرعية من دون فرق وعدم جريان حديث الاستلزام فيه وهذا احد الشواهد على بطلانه ثم ان عمدة الاشكال على طائفة
القوم انما هو في اتصاف الماهية بالوجود في الخارج اذ الشأن المحاذي لها يتاتى علة الاشكال انما يلزم فيه نظرا الى كون الوجودات المتبلية
فيه امورا واقعية مترتبة تحققها فيه لا في الذهن اذ الشأن في الوجودات فيه انما هو بحسب الاعتبار فينقطع بانقطاعه فيتغير الاتصاف
في الخارج والقول بكثرتها فيه كما التزمه هذا المحقق على ما حكى المحدث الاستلزام من ان القول بكثرتها فيه ينافيه ما ذهب البعض اصالة
الماهية لما عرفت من بيانه المحقق في كل من محتدين في الوجود هو الوجود والدون يكون اعتباريا ومن هذا كله يعلم حقيقة تلك القاعدة
مالحكم به ضرورة العقل ولذا لم ينكره احد من العقلاء والاستلزام مع انه لا دليل له بل البرهان قائم على بطلانه اذ لو كان ثبوت شيء لشيء
مستلزما لثبوت المثبت له لكان الثبوت الاول ملزوما لثبوت الثاني والملزوم علة للازمه كما صرح به جماعة فيلزم كون الثبوت الاول
علة للثاني ومتقدما عليه وهو بين الفساد قيل المراد بالاستلزام هنا التلازم وعدم الانفكاك بمعنى ان الثبوت الاول لا ينفك
في الواقع عن الثاني سواء كان الثاني متقدما عليه او متحققا به اي كان هذا الثبوت الثاني بها كما الثبوت اي الاول قلنا عدم الانفكاك
بين شيئين لا بد له من سبب يحقق اللزوم بينهما وهو اما احد المتلازمين لو كان احدهما علة للاخر او شيء ثالث لو كان كلاهما معلولين
له ولذا صرحوا بان كل متلازمين اما احدهما علة للاخر او كلاهما معلولان لثالث فهنا احد الثبوتين ليس علة للاخر وهو ظاهر
ولا يمكن استنادهما الى ثالث يفيد عنهما اللزوم اذ كل متلازمين لا بد ان يكونا بحيث كلما تحقق احدهما تحقق الاخر مع ان الثبوت
الثاني قد ينفك عن الاول مطلقا قيل المراد ان ثبوت شيء لشيء او الحكم به يستلزم الحكم بثبوت المثبت له قلنا خلاف الظاهر ولو سلم فعلى
سبيل الفرعية اي الاستلزام ولعلنا ثبوت شيء لا اقول في العلم كثيرا ما ينفك عن فعلية الحكم بثبوت المثبت له وجود الامكان
خلاف الفهم ثم قد عرفت ان الباعث لعدوله عن الفرعية الى الاستلزام اتصافها باتصاف الماهية بالوجود والهيولى بالصورة ولم
يمكن التفصي عنه وقد عرفت وجه التفصي عن الاول واما الثاني فيمكن دفعه بما تقدم من ان من مراتب الوجودات متفاوتة في
الضعف والقوة واضعفها وجود الهيولى فاتصافها بالصورة يتوقف على هذا الوجود وما يتوقف من وجودها على الصورة هو وجودها
التام النوعي او اللازم التشخصي والحاصل ان للهيولى في مرتبة من الواقع وجود ضعيف ووجودها في تلك المرتبة محض القابلية فعليتها
محض القوة وهذا الوجود يصحح الاتصاف بالصورة وبعده يحصل لها وجود اقوى واتم وهكذا في مراتب الصور النوعية والتشخصية فيصح
التلازم بينهما وان تم ما ذكر من القول بذلك يشكل **الثالث** ما ذهب اليه بعضهم وهو ان الاتصاف بالوجود الخارجي انما هو في الذهن
اذ لا عروض في الخارج بمعنى ان العقل يحكم باتصاف الماهية بالوجود الخارجي وان لم يكن في الخارج اتصاف وطرفا الاتصاف فيه انما هو الذهن
دون الخارج فقولنا زيد في الخارج موجود قضية ذهنية مفادها ان زيدا الماخوذ في الذهن متصف بالوجود الخارجي فالاتصاف فيه
دون الخارج وفيه ان القضية الذهنية كما صرح به القوم قضية يكون لخصوص الوجود الذهني لموضوعها مدخل في اتصاف ذات الموضوع
بمبدأ المحمول وصدق مفهومه عليه كما في قولنا الحيوان جنس والانسان نوع والاكثر حمل الوجود على زيد ليس من هذا القبيل اذ
الحكم بكونه موجودا خارجيا حكم خارجي ومصداقه ذات الموضوع بحسب حاله في الخارج لا بحسب حاله في الذهن **الرابع** ما ذهب اليه بعض افاضل
ان ثبوت الوجود الخارجي للماهية يتفرع على وجودها في الذهن لا في الخارج بمعنى ان اتصافها به وثبوته لها فرع وجودها في ظرف الاتصاف
الذهني فقولنا زيد موجود هو قضية خارجية الا ان اتصاف موضوعها بالمحمول وثبوته لها متفرع على وجوده في الذهن فالفرق بين
القول وسابقه ان القضية على الاول ذهنية مفادها ان ثبوت الوجود الخارجي لزيد انما هو في الذهن دون الخارج وعلى الثاني خارجية

مفادها ان زيدا متصف بالوجود الخارجي في الخارج الا ان ثبوته له لا يتوقف على ثبوت الموضوع في الخارج بل في الذهن فقط وكان الماهية
وحدها تتصف بالوجود الخارجي يكفي تقدم وجودها الذهني على الاتصاف ولا يلزم تقدمها عليه في الخارج حتى يلزم التسلسل في الوجودات وفيه
ان ما يحكم به صريح العقل من الفرعية ان الاتصاف في كل ظرف انما يتوقف على ثبوت الموصوف في ذلك الظرف ولا مدخلية
للثبوت في ظرف اخر فالاتصاف بالوجود في الخارج انما يتوقف على وجود الموصوف فيه ولا يكفي وجوده في ظرف اخر ذهنيا كان او غيره
على انه اذا نقل الكلام الى اتصاف الموضوع بالوجود الذهني في الظرف الاول يلزم التسلسل في الوجودات الظرفية ويلزم من وجوده وجود الماهية
مرات غير متناهية وهذه الوجودات والظروف وان كانت لو سلم اعتبارية الا انها متحققة في الواقع على مقتضى الفرعية فليس
مما فيها ينقطع بانقطاع الاعتبار **الخامس** ما ذكره بعض افاضل وهو انه ليس للوجود وجود حقيقي في الخارج ولا للماهية اتصاف حقيقي به بل
اتصافها به يرجع الى امر بسيط الانتزاع اذ الوجود من الانتزاعيات ومصداق الحمل في قولنا زيد موجود نفس هوية زيد من غير حيثية
يمكن هنا امر يسمى بالوجود والفرق بين حمل الذاتيات على الشيء وبين حمل الوجود عليه لكن هو من حيث الذات كما في الاول
وفي الثاني يحتاج الى ملاحظة امر اخر كانت بالجاعل لو ترتب اثر عليه من غير دخل ذلك الامر في مصداق الحكم ومطابق الحمل
وفيه ان ثبوت شيء لشيء سواء كان من الانتزاعيات او الخارجيات فرع ثبوت المثبت له في ظرف ذلك الثبوت فالقول بانتزاع
الوجود غير مفيد **السادس** ما افاده بعض افاضل وهو ان لا ثبوت للوجود ولا اتصاف للماهية به اصلا لا عينا ولا ذهنا بل الموجود
اعتبار الوهم الكاذب واختراعه ومناط صدق المشتق وحمله على الشيء اتحاده مع مفهوم المشتق لا قيام مبدأ الاشتقاق به لان
مفهوم المشتق كالموجود والعالم والابيض امر بسيط يعبر عنه بالفارسية بهست ودانا وسفيد فكون الشيء موجودا عبارة عن اتحاده
مع مفهوم الموجود لا قيام الوجود به حقيقيا او انتزاعيا فلا يحتاج الى وجود اخر ولا عروض له للماهية توجه فالواجب عند
هذا القائل عين مفهوم الوجود لا عين الوجود وكذا الممكن الموجود وكذا في جميع الاتصافات بالمفهومات ومعنى كون الوجود
عارضا للممكن عنده انه محمول عليه خارج عن ماهيته ليس ذاتيا له والفرق بين الذاتي والعرضي بالحمل اذ لا وجود عنده بل نوع
المفهوم الزائد في جواب شبهة ان الوجود هذا القول مما لا محصل له عند المحصلين وظهور فساده بحيث لا يحتاج الى بيان **السابع**
ما ذكره بعض افاضل ونسبه الى ذوق المتالهين وهو ان موجودية الاشياء الممكنة عبارة عن انتسابها الى الوجود الواجب الحق وهو موجود
بنفسه من غير قيام معنى الوجود به فالوجود جزئي حقيقي والموجود مفهوم كلي يصدق على ذلك الوجود وعلى الماهيات الامكانية
بنسبة انتسابها اليه ومعنى موجودية الشيء ترتب الاثر عليه وفيه ان النسبة بين الشيئين فرع تحققهما بوجود غير تلك النسبة
لانها امر ثبت لهما فثبوتها للماهية الممكنة فرع موجوديتها بانتساب اخر نظرا الى الفرعية واذا انتقل الكلام الى هذه الموجودية والانتساب
لزم التسلسل فيهما سواء كانت الموجودية امرا اعتباريا او خارجيا الا ان ذلك بالاعيان الثابتة كما ذهب اليه فرقة من المعتزلة
مع بين الفساد **الثامن** ما ارتكبه بعضهم من تخصيص القاعدة الفرعية بما عدا الاتصاف بصفة الوجود لكونه في غاية الظهور اذ الاستثناء
في القواعد العقلية غير معقول **فصل** قد عرفت ان التشخص بنحو الوجود كما افاده المعلم وصاحب الاشراق وما ذكر بعض اليمني
من الماهية والعوارض المادية من توابعه ولوازمه فتشخص الوجود الخاص وتشخصها التي لها بغير ذاتها في الفيها والكاد
وجود انها المجهولة بالكنه وسائر ما يلحقها من الكيفيات والعوارض بل كان التشكيك من القدم والتأخر والشدة والضعف والغنى
والفقر من اللوازم والتوابع بمعنى ان الذات منقسمات ذواتها التي لها ومنتزعة عنها بعد تمييزها وليس تخصيص الوجود حتى يكون
نفس التشخص متخصص كل وجود بنفس حقيقته وسائر ما يلحقه من اللوازم والعوارض تترتب عليه ولا يمكن استناد تشخص الوجودات

الخاصة الممكنة الى مثل التقدم والتاخر والشدة والضعف وسائر وجوه التشكيك لانها انما تقع في الوجود العام وهو عرضي بالنسبة الى
الوجودات الخاصة فاوصافه خارجة عن حقائقها فلا تكون ذاتية لها حتى ترجع الى الاتحاد وجوداتها وتكون التخصص بها كتخصص انواع الجنس
ولو كان الوجود الذي يقع فيه التشكيك اعني العام الاعتباري ذاتيا لها حتى يكون ما به الاختلاف عين ما به الاتفاق ولا يكون الى رجوع
اتحاد التشكيك الى اتحاد الوجودات الا ان ذلك بين الفساد لايجابه التركيب في اشتراك الواجب والممكن في الذاتي وان كان المراد
الوجود بعضوله حقيقة ووحدة الوجودات كان بكثرة بعينه وتقيده بذلك الاتحاد والمراتب الاعتبارية فالوجودات الخاصة هويات
بسيطة متباينة بانفسها غير مشتركة في ذاتي مترابطا ومكك وتحققها بنفس هوياتها وانحاء وجوداتها يتم على القول بوحدة الوجود
لما كان الوجودات الخاصة الامكانية شئونا الوجود الحق واطواره ومراتبه ومنازله في التقدم والتاخر والكمال والشدة والضعف
والتحقق والفقر يمكن ان يكون تخصصها بهذه المراتب التي هي في الحقيقة عين حقائقها واتحاد وجوداتها فان الفعل يتبع الوجود فانه لو كان الوجود
واحدا هو الواجب الحق والوجودات الامكانية عبارة عن تطوراته ومراتبه في التقدم والتاخر والحاجة وغير ذلك وتخصصه
بالواحدية بنفس ذاته البسيطة وحقيقته المقدسة عن كل نقص وقصور ومراتبه وتطوراته بشئونه الذاتية وحيثياته العينية بحيث حقيقة
البسيطة وكخصص هذه المراتب وتحققها انما هو بذواتها الاعتبارية وحقائقها الارتباطية ذات تلك سلسلة وتكثرة
بل لا يحصل له عند المحصلين من اهل النظر كما يأتي في فصل بطلان الجعل المركب سواء كان في الوجود اعني الوجود وجودا
او في الماهية اي جعلها ماهية لا ريب فيه ولا خلاف فيه اذ لا معنى لتوسط الجعل بين الشيء ونفسه ولا يكاد يمكن تحقق الجعل غير
نفسه وجعله اي على نفسه فيلزم سلب الشيء عن نفسه وهو باطل ثم كونه نفسه ضروري اذ هي على نفسه موقوفة يتوقف عليه اذ
لو لم يجعله لم يصدق عليه انه نفسه لسلوبية المعدوم عن نفسه وهذا التوقف ليس جعلا ولا محل للنزاع وبالجملة كون الوجود
او الماهية متعلق الجعل بالجعل المركب ليس محلا للنزاع متعلقة بالذات في المجعول نفسه اما كونه وجوده الذي اعبر عنه بالوجود الخاص
جعلا بسيطا معدودا عن كثرة من جهة المجعول والمجعول اليه كما اختار بعض المحققين او نفس الماهية لذلك كما ذهب اليه اتباع
الاشراقيين او مفهوم الموجود بما هو موجود كما ذهب اليه بعض المشائين ومن ادلة مشتملة اصلها وارتباطه بالاول كما ان المشائين
والحق هو الاول اذ متعلق الجعل بالذات ما يكون بعد صدوره متحقق بنفسه وما هو الا الوجود الخاص لما تقدم فيتعلق الجعل به
بالذات وتتبعية الماهية بمعنى ان الواجب تعالى يجعله وافاض من ذاته بذاته من دون ان تنفعل منه شيء وجودات خاصة متعددة
بقيودات الماهية وعوارضها ومقومه بجهات عدمية ومتابعها ومنشأ الماهية كالعوارض والامارات ورائها تجعل بها وجعل
الوجود جعلا بسيطا ليس الا ذلك الافاضة ثم هذا المذهبين الاولين اعني كون المجعول بالذات مفهوم الموجود او ارتباط
احدهما بالاول حيث الماهية موجبة في غاية الظهور اما فساد الاول فلان مفهوم الوجود امر انتزاعي غير موجود في الخارج و
المجعول بالذات يجب ان يكون حقيقة عينية لكيف وكل منتزع له منشأ انتزاع محقق في الخارج محققة اما بالجعل فهو المجعول بالذات
دون منتزع منه او بدونه فيكون واجبا فان كان المنشأ لكن مفهوم واحد لازم لكل الحقيقة العينية في واحد من الوجود ولكون
ما عداه من معلولاته مجرد مفهومات اعتبارية لا تحصل له وهذا يرجع الى مذهب الصوفية وبالجملة فيرجع الى عدم مجعول
اصلا لان مفهوم الموجود ينتزع من كل حقيقة عينية اتباع فقطع النظر عن تاثير وتاثر فيلزم انتفاء اللافاضة والايجاد والعلية و
المعلولية وان كان متعددا لزم مع ما ذكر لتقدم الواجب بالذات واما فساد الثاني فلان الوجود على تقدير عينيته ليس الا عرض
خص يرتبط بالماهية ويتعلق بها ويضيف الماهية به مثل جعل الجسم الاسود حيث انه بعد ثبوته يتصف بالسواد فانها على تقدير عينيتها

وثبوتها لكون موجودة فلا معنى لارتباط الوجود بها واتصافها به انما هو العقول الصالحة لها مع كون تحققها وثبوتها به لا يحصل لها علم بامر ولذا لو كان
المجعول بالذات هو الارتباط بين الوجود والماهية فان كان احدهما او كل منهما حقيقة عينية لزم تعدد الواجب في الذات وان الارتباط في الواقع في المجعول
بالذات وان كان كلاهما من الاعتبارات لزم اعتبارية جميع الجهات المجعولة لاعتبارية الارتباط في ذاتي الوجود والماهية حسب هذا التقدير
فان قيل الارتباط حقيقة عينية مجعولة بالذات والوجود والماهية مجعولان بالتبع فنقول لا ارتباط وجود خاص او ماهية مما اختلف
المذهبان لانها لا تخلو اما الخاص او الماهية الحقيقية الخارجية فيكون المجعول بالذات احدهما دون الارتباط ولو كان مجعوليته في الحقيقة التي هي
الارتباط عبارة عن مجعولية الطرفين بالوجود لزم انتفاء بل يلزم ان يلغى عدم موجودية الحقيقة التي فرضت موجودة بل يكون الوجود حينئذ اولى
من الارتباط ولا اظن المذهب الثاني فابطاله كبطلان المذهب الاول وسلطان الكلام لانه ان اختار من لا دليل على معنى الاعيان وفي الادوار
عن الاعدام فنقول المراد بالمجعول بالذات نفس الماهية جعلا بسيطا بمعنى ان الجاعل اوجدها من العدم واللبس والاثر الى الوجود واللبس
والتقرر بحيث يعتبر بها الوجود اي يصح ان ينتزع العقل منها الوجود ويحكم عليها بانها موجودة تترتب عليها الاثار ويصلح لان يحمل عليها جميع المبادي
موجبة انا اتصف بالوجود وبه لما نطلقه وجوه من الضوابط الاول ان ما ثبت في كتب الوجود عرضا اشراقيا وقد عرفت ان الوجود
الخاص امر اصيل عيني لا يمكن ان يعرض الماهية ولا في القول به اي تحقق الجعل بالماهية وجعلها جعلا بسيطا بحيث ينتزع منها الوجود ويقول
بالوجود الخاص او لا وعلى الاول اما القول بتحققها او عدم ثبوتها او تحققها اعتبارية او بالعكس والثلثة الاول باطلة قطعا والرابع
يوجب تعلق الجعل به لا بها وعلى الثاني فمنشأ انتزاع الوجود عنها اما نفس الماهية مع قطع النظر عن صدورها وارتباطها بالجاعل او
مع وصف المجعولية والصدور او حيثية ارتباطها بالجاعل او ثبوت انتسابها اليه والاول بين الفساد لانها في نفسها مع قطع النظر عن الوجود
والصدور والارتباط معه وتقدم عدم فلا يمكن ان يكون منشأ الانتزاع الوجود ومع التسليم يكون واجبة لا ممكنة والثاني في لغاية البطلان
الماهية بنفسها لا يمكن تحققها ومنشأ بيتها لانتزاع الموجود به وثبوت الوصف والحيثية المذكورين لها فرع تحققها وتقررها فما لم يتحقق
ينتزع عنها وصف المجعولية ولم يثبت لها الارتباط لانه فرع تحقق المرتبطين والماهية مع قطع النظر عن الوجود لا تحقق لها حتى يتصور
ارتباطها بالجاعل وثبوت النسبة اليه وايضا الماهية في نفسها معدومة وتاثير الفاعل فيها باخراجها من العدم وابرازها الى الاعيان بحيث يصير
محققة منشأ لانتزاع الموجودية لا يتصور الا بفعل او احداث امر او حصول وصف فيها يوجب تحققها ولا يتصور فعل يوجب لها الايجاد
ما يمكن تحققه بنفسه بعد صدوره فيكون منشأ للانتزاع وما هو الا الوجود الخاص فيكون هو المجعول بالذات لانها ولا يعقل
احداث امر منها يوجب لها الا الافاضة الوجود الوارد عليها وهذا يرجع الى كون المجعول بالذات الخاص به وقد عرفت فساده وايضا لا يتصور
وجود وصف لها موجب لها الا كونها مرتبطة بالجاعل وقد عرفت انها في نفسها مع قطع النظر عن الوجود لا يمكن ان يصير مرتبطة به لكونها
معدومة وبالجملة الارتباط امر اعتباري متفرع على تحقق المرتبطين فلا يمكن ان يكون سببا له ويتوهم امكان جعلها واظهارها في الخارج
محققة متباينة عن العدم من دون ثبوت ربط بها واحداث امر فيها من العدم لان الجعل والاظهار والاخراج وما يرادفها مفهومات
اعتبارية لا يوجب اعتبارها مع اعتبار آخر ان لا يمكن ان يتحقق بنفسه اعني الماهية تحققه وتباينه بنفسه محقق الماهية وتحصلها في نفسه منفردة ومع اعتبار
الاعتباريات مثل الوجود العام والجعل والصدور وغيرها من الاوصاف الاعتبارية غير ممكن اذ ضم الاعتباري الى ما هو لا يخرجه عن
الاعتبارية وبذلك يظهر ان الماهية مع قطع النظر عن الوجود لا يمكن صدورها وظهورها في الخارج لعدم امكان في ذاتها وتحققها بنفسه دونه
وان اعتبر معها الامور الاعتبارية من المجعولية والوجود العام وامثالها وبالجملة لا يمكن تحققها في الخارج الا بتبعية الوجود الخاص
الذي يمكن ان يصير محققا مرتبطا بعلته فانه حقيقة منشأ للتحقق بنفسه والارتباط بعلته بعد الصدور فكيف الماهية بالوجودات

اى جهة الشرية الامكانية يمكن ان يصدر عن صرف الوجود الحق محققة متصلة وصدور الاشياء الازلية بارتباطها بلا ارتباط لا يعلم حقيقة ولا ماهيتها
بتبعية الظل لذى الظل والشبح لذى الشبح لان حقيقة العلية هى الاستتباع والتبعية لان الصدور والتاثير من الفواعل الماديه انما هو
بانفصال شىء عنها ووقوعه فى الخارج مباينا لها ولو بسلب المناسبة بين العلة والمعلول بحيث يمكن تجرد المنفصل منه سببا لفاعله
ومثالا له فان كل منفعل عن فاعل فانما ينفعل بتوسط مثال يقع من الفاعل على منفعله وكل فاعل انما يفعل فى المنفعل بتوسط مثال
يقع منه فيه ودونك بين بالاستواء فان الحرارة النارية يفعل فى جرم من الاجرام بان يضع فيه مثالها وهو الصورة العقلية المجردة
والسيف انما يقطع فى الجسم مثاله فهو شكله والمسمار انما يحدد الشىء بان يصنع فى جانب منه مثاله ما ما شبهه وهو الاستواء الاول
ثم تاثير الفواعل المادية ليس الا الافاضة والايجاد بل بالتهيئة والاعداد وايصال الرحمن بعضها الى غيرها ولا تاثير القوى
المجردة العقلية فانها ابداع ما لا وجود له اصلا ولا يمكن ذلك الا بتفصيل الفاصل من ذواتها البسيطة المجردة اذ الانفصال والخروج
من المجرد غير معقول ولذا لا يتطرق فى الخارج ما لم يكن فيه جدية خارجية من جهة لحصول الانفكاك الخارجى منها فمن ان يكون
من الانكار وضرب من الاتصال بينها اذ لو صدر شىء عن شىء من دون ان يكون منفصلا عنه ومثالا له او مرتبطا به ومترتبا عليه لزم
ان لا يشترط المناسبة بين العلة والمعلول وجاز ان يصدر كل شىء عن كل شىء وكيف يمكن ان يخرج من حاق العدم شىء غير منفك عنه
فى الخارج من دون ان يكون منفصلا عنه او مرتبطا به ومترتبا عليه ومع ذلك يحكم بتناسبهما فان المناسبة فرع الخروج والانفصال
او الارتباط الذاتى وعدم الانفكاك بل لو لا احد الامرين لم يصح الحكم بان هذا المعلول لذاك لانه لو فرض صدور شىء
فى الخارج بعد ما لم يكن فيه اصلا بدية واقعية ولم يكن منفصلا عن شىء ولا مرتبطا بشىء كيف يحكم بان هذا معلول لهذا دون ذاك
فى بيان عدم نسبة شىء منها اليه بالارتباط والانفصال والخروج منه وبالجملة المناسبة بين الارتباط مجاز والارتباط
بين التلازم الحقيقى والمعية الواقعية غير ممتنع انما مع الانفكاك فى الخارج لا يكون للارتباط لان ثبوته مع عدم الانفكاك غير معقول
اذ لا معنى للارتباط الموجود المعدوم وعند وجوده يوجب ان يحدث بعد وجوده فتوقف حصول الارتباط على صدوره من
الحدوث والظهور من الارتباط كان فان قيل يمكن ان يكون موجب المناسبة مع الانفكاك فى الخارج تعقل العلة للمعلول وارادة
صدوره قلنا لا ريب ان الموجود الخارجى غير صورته المعقولة فلو كان مرتبطا منفصلا بالعلة متمثلة فى ذاتها بعينها فذلك من غير انفكاك
انما يتبع المناسبة بينهما ولا يوجب المناسبة بين العلة وذى الصورة مع انفكاكه عنها فى الخارج فكان الصورة المعقولة لا يكون
دون كلها منها فى الخارج وليس تحقيقها العلة بحيث فى زمان دون الانفكاك بينهما بل اللازم مجرد التقدم الذاتى حتى يثبت الارتباط
والمناسبة فكذلك الكلام فى الصور الخارجية من ان فرق اذ لولاه ارتفع الارتباط والمناسبة فانما جاء المجرد وحينئذ لا يكون
بالاستتباع والترتب بالذات الى شىء من الربط المجهول كنهه بلا انفكاك خارجى بينهما اذ الانفكاك الخارجى ينافى التلازم
والارتباط بالذات فذات الحق الاول اقتضى بذاته ان يترتب عليه المعلول الاول ترتبا ذاتيا ويتبعه تبعية الظل لذى الظل من
دون انفكاك بينهما لارتباط خاص لا يعلم حقيقته وذات المعلول الاول اقتضى ان يترتب عليه ويتبعه المعلول الثانى ويتبعه الى
وهكذا على الترتيب السببى والمسببى الى اوسط الدائرة فالمعلول الاول بمنزلة الظل للاول والثانى بمنزلة ظل الظل وهكذا الى ان ينتهى
الى ظل له غير او سبب النزول ولا نظير فى فرده الاظلال امور اعتبارية وشئون انتزاعية محققة كما ذهب اليه الصوفية بل
امور محققة متصلة فى الخارج يترتب عليها اثار خارجية وحقايقها هى وجوداتها الخاصة القائمة بانفسها الا ان مهياتها الاعتبارية
الانتزاعية منها لعدم امكان تحققها بذاتها كما تقدم وليست اعتبارات عارضة للوجود الواجبى من ان يتحقق لها فى نفسها حتى يكون

الممكن مجرد عينه ومن يكون حقيقته هو الواجب تعالى عن ذلك كما يظهر من كلام الصوفية بل ان حقايق مستقلة مغايرة للحقيقة الواجبية يترتب عليها اثار
خارجية وان امكن ان يقال انها بالنظر الى ذاته القاهرة الغير المتناهية اظلال واشباح وامور عدمية او عدمية الا ان ذلك انما هو على
سبيل الاضافة دون الحقيقة فان رجع مراد الصوفية ايضا الى ذلك فلا كلام لنا معهم ولقائل ان كان مراده من كونها عوارض ومراتب وشئونا
للوجود الحق انها مرتبطة به ارتباطا لا يمكن معه ان يقال انها منزلة عنه فهو لغو لا ذكره لان بين الواجب ومعلوله تعلقا وربطا مجهولا
لا يصح معه ان يقال انه منزل عنها او مقارن له كما اشار اليه ومرجع الرسل صلوات الله عليهم بقوله داخل فيها لا بالممازجة وخارج عنها
لا بالمزايلة ومن عرف معنى التجرد والعلية وكيفية احاطة العلة بمعلولها والربط الخاص الذى بينهما يعلم ان الواجب الذى هو علة كل شىء
غاية التجرد والاحاطة والارتباط الذى بينه وبين معلوله اقوى الارتباطات ولذا لا يمكن الحكم عليه بالمزايلة والمقارنة
ولا مثالها ويأتى لذلك زيادة بيان واذ ثبت نفى منشأ الاشتراك الوجودية لا يمكن ان يكون ذات المهية مطلقة وبعينها يقول لا يمكن
ان يكون ذات الفاعل مع حيثية الارتباط وبرونها اذ الوجود الموجود او متحد معه نحوا من الاتحاد فلو انتزع من ذى علة لزم
وصفا للمجعول ولا متحدا معه والا لزم اتحاد العلة والمجعول على ان ثبوت الارتباط الذى لا يتعقل ثم ذات الفاعل يفيد للوجود
وليس الكلام فيه ولا يمكن ان يكون منشأ الوجود والعلية اذ المراد به اما كا علية بالفعل او بالامكان فقد مر انها لا يمكن ان يصح للمجعول
والاتحاد معه او المجعولية والمعلولية كذلك لان كانت حيثية المجعول الكن تحققها بعد وجود المجعول وتحققه فكيف يكون منشأ الوجوده
لتقدم الافاضة فرع تحقق المفاض ومتاخر عنها بالوجود فلا يمكن تقدمه عليهما او على احدهما ولذا منشأ الوجود احدهما والا لزم احد الامور
ذكر نحو شأن من شئون الوجود الحقيقى ووجوده وحدوثه وكيفياته الفائضة من مبدئها مجهولة الكنه والمهية ظاهرة الوجود والانية
سمى لها بالحقيقة وتبعية عوارضها ولواحقها التى هى المهيات وتوابعها لا من هذا الان او الوجه كان امرا اعتباريا لم يمكن ان يكون
منشأ لانتزاع الوجود ولو كان احدها عينيا فانه لا يمكن على المهية الممكنة فيلزم كونها واجبة الوجود ومعروضا للوجود لكونه انتزاعيا اذ
المفروض زيادة الوجود او فرضها فيلزم تركيبها من الوجود وغيره او عارضها فيكون معروضها هو المهية تقدما عينيا للوجود واللوازم
بارها باطلة لم يبق من الاحتمالات الا كون هذا المفهوم من الوجود فهذا الشىء الاول وهو المعبر عنه بالوجود الخاص امرا عينيا محققا ثابتا
عن الواجب ومعروضا للمهية الممكنة ويكون المهية قيدا او عارضة له فيتعلق الجعل به اولا وبالذات وبها ثانيا وبالعرض فقد ان
انه يمتنع تقدم جعل المهية جعلا بسيطا وكونها بذاتها منشأ لانتزاع الوجودية يلزم كونها واجبة او وجود فيه من هذا المحال لو لزم
هذا التعدد يلزم مع تقدم جعل الوجود كون ذلك المفهوم من الوجود مجعولا بالذات معروضا للمهية وتوابعها ومنشأ لانتزاع الوجود
لان ذلك المفهوم من الوجود لو كان بنفسه مجردا عما سواه منشأ لهذا الانتزاع كان واجبا بذاته كما اذا كانت المهية بذاتها
منشأ له من دون فرق واجب ان يفرق بين الاعتبارين وجعله من حقايق الممكنات وذواتها من حيث هى ليست الا هى
ولا حقايق لها دونها والامر الذى يسمى بالوجود هو وجودها من حيث هى لا حقيقتها ولا وجود حقيقتها فلو كان اصل المهية مجعولة والوجود
عرضا منتزعا منها الا ما يكون بذاته منشأ الانتزاع للوجودية ولو كانت الوجودات الخاصة مجعولة مستتبعة للمهيات وكانت
عين الوجودات منشأ الانتزاع الوجودية لم يلزم انتزاعها من ذوات المهيات وحقايق الممكنات تلك الوجودات المعلولة
التى هى من حقايقها لا لانها وجودات الممكنات لا حقايقها والمهيات التى هى حقايق وذواتها عارضة فمنشأ انتزاع الوجود
ليس حقايق الممكنات بانفسها حتى يلزم كونها واجبة ثم باعتبار عروضها لتلك الوجودات وكونها منها نحوا من الاتحاد يكون
منشأ الانتزاع الوجودية منها بل لا يمكن الا كان الوجودات المعروضة للمهيات مدخلية فى ذوات الممكنات فى كونها منشأ لهذا

عنها فقد اسلم فاللازم كون حقايق الممكنات معراة عن جميع الوجودات المعروضة والمهيات العارضة والموجودية المنتزعة لكن منتزعة
من المجموع حتى يلزم حقايق الممكنات واجبة بل من المعروض بالاصالة وهي العارض بالتبع والمعروض ليس واجبا لان حقيقته
فائضة من المبدأ وغير مستقلة في الوجود وفي انتزاع الموجودية فلا يلزم كون حقايق الممكنات ولا كون وجوداتها العارضة عنها او المنتزعة
منها واجبة قيل على تقدير حديث الكيفيات وانتزاع الموجودية عنه بذاته لا يصح قول الحاكمين انه واجبة لان حقايقها فائضة من المبدأ
غير مستقلة في الوجود وفي انتزاع الموجودية عنها قلنا ان الشيء اذا لم يكن نفس الوجود ولم يكن الوجود لها من وجوهه وشئونه
كالمهية فمحض انتزاع صفة الموجودية عنه بذاته يستلزم وجوبه بالذات لا يدفع فرض معلوليته وفيضانه من المبدأ بل هذا الوجوب
ينافي فرض الانتزاع المذكور اذ المهية التي هي غير الوجود وليس الوجود ولا من وجوهه لا مناسبة لها لانتزاع الموجودية
منها الا اذا كانت واجبة اذ لو لم يكن واجبا لم يحدث لعلها فيها اثر ايجاب انتزاع الموجودية عنها والا اذا كان الشيء نفس
الوجود او كان الوجود له من وجوهه فمحض انتزاع الموجودية عنه بذاته لا يوجب كونه واجبا بالذات اذ هذا الانتزاع اما
باعتبار ان سلب الشيء عن نفسه محال كانتزاع الوجود الانتزاعي عن نفسه او باعتبار ان سلب وجه الشيء عن ذي الوجه محال
كانتزاع الانتزاعي عن الوجود الخاص ثم على هذا التقدير لو كان المنتزع منه غير معلول ايضا كان انتزاع الموجودية عن صرف
الوجود الذي لا علة له كان المنتزع منه واجب الوجود ويحصل الفرق بين الوجودات الخاصة لكون الوجود الانتزاعي من وجوهها اذا
افيض من المبدأ امكن ان ينتزع منها الموجودية ففرض الافاضة والانتزاع منها لا يتنافيان ولا في الكيفيات فالوجود ليس من وجوه
للتغاير اذ لا يتصور حصول الارتباط بينها وبين المبدأ حتى يكون هو المصحح له لما عرفت من انه لا يتحقق الارتباطان ولا تحقق
لها بدون الوجود ولا يمكن ان يوجب جعل شيء او تصحيحه كالعدم كما سبق فلو فرض انتزاع الموجودية عن المهية لا كما مر فرض فيضانها
من المبدأ والثبوت التنافي بين الفرضين فهذا الفرض يؤدي الى كونها واجبة بذاتها ثابتة بنفسها وهذا الخلف محال لا انا نمنع انها
لا يمكن ان تكون واجبة فيصح انتزاع الموجودية بنفسها لان حقيقتها من حيث هي مغايرة للوجود وتحققها لا يكون الا مع ما
يمكن ان يكون بذاتها مع قطع النظر عن الوجود متحققة حتى يكون بذاتها منشأ لانتزاع الموجودية والا فالوجودات الخاصة متحدة
صدورها يمكن ان يقوم بنفسها وينتزع عنها الوجود العام لكونها من وجوهها فانتزاعه لا ينافي معلوليتها وفيضانها لان الوجه متحد
مع ذي الوجه باي نحو كان ولفيضانه بنفسها بعد صدورها يكفي حصول الارتباط بينه وبين المبدأ الثالث ان المعلول يجب ان يناسب
العلة من وجه ويباينه من وجه اذ لو ناسبه من كل وجه لكان عينه اي علته لا مجعوله ولو باينه من كل وجه يمتنع الصدور
صدور تحقق الشيء عنه ولا ريب في ان صرف الوجود يباين العلة من كل وجه لانه عينه والمهية المحضة تباينه من كل وجه
فيمتنع تحقق المجعول وجعل شيء منها بالمهية تنبق العليت بالذات وبها يتحقق والجهة المناسبة كالنور والمباينة كالظلمة
والثانية تابعة للاولى لان المهية المشوبة بالوجود اعتبارات لها مباينة من جهة هويتها ووجوهها المنتزعة منها ومباينة من جهة
ذاتها فيمكن ان يكون مجعولة لان المجعول بالذات يجب ان يكون حقيقة لها جهتان مناسبة للعلة بهذا الاعتبار ومباينة بالاخرى
ويجب ان يكون الجهتان داخلتين في ذاته ولا ريب في ان الوجود الخاص الامكاني حقيقة متضمنة لجهة نقص وضعف ولفقره للوجه الكامل
ينتزع منه كما يصل المهية وجهة كمال راجعة الى ذاته ينتزع منها لاجلها الوجود العام فيصح المجعولية ولا في المهية من حيث هي
فيتحقق فيها جهة كمالية داخلة في ذاتها لانها ينتزع عنها الوجود بل هي محض جهة نقص وقصور مباينة للجاعل من كل
وجه ولا يتحقق فيها جهة كمالية مناسبة له ولا يمكن ان ينتزع عن نفسها الوجود العام فلا يمكن ان المجعول بالذات يجب ان يكون جعلية

يمكن

يمكن ان يقوم بذاتها بعد صدورها من الجاعل ويكون مناسبة له باصل حقيقتها ومباينة له لجهة عدمية داخلة في ذاتها كما هو شان الخاص الامكاني
والمهية لا يمكن ان يتحقق بعد نفسها من الوجود ولا يناسب الجاعل من حيث حقيقتها ولا يتضمن جهة كمالية مناسبة لها فلا يمكن ان يجعل بذاتها منتزعة
متحقق بذاته بعد الصدور وهو الوجود الخاص فقد صح بهذا البيان مجعوليته والمجعول ما ذكر ان كل مركب بذاته من جهتين جهة نورانية بها يناسب
الفاعل وكما كيفية جهة ظلمانية بها يباينه وينافيه وليس النورانية وجودا والظلمانية مهية وهي غير صادرة بالذات عن الفاعل لا ان فيه
المباينة معه ولا ينبعث من الشيء الى ما ليس عينه كيف ولو كانت صادرة منه لكانت جهة الموافقة فاحتاج الى جهة اخرى للمباينة فالحق
ان العلة كالظلمة النورانية بنسبة النهاية النور الحقيقي والضوء المنبث على الاجرام المظلمة او القمر او غيرها من الحقائق النورية
بل النور قائم بذاته لا الى جسم منتزع فان الضوء المنبث له من حيث ما فيه من النورية ويباينه من حيث ما فيه من شوب الظلمة ولا ريب
في ان الجهة الظلمانية في الظل والضوء المنبث ليست فائضة من النور ولا هي من النور وانما مضادة بل هي لازمة تابعة لهذا النور الناقص
الصادر بالذات عن النور الكامل ومنتزعة منه فكذلك الجهة المسماة مهية في الوجود الناقص الصادر عن صرف الوجود ليست تابعة
منه بالذات بل هي تابعة لهذا النوع من الوجود منتزعة منه وقد ثبت ان الشيء لا يثبت هذا التركيب في كل معلول بقوله والذي يجب وجوده بغيره
دائما فهو غير بسيط الحقيقة لان الذي له باعتبار ذاته غير الذي له من غيره وهو حاصل الهوية منهما جميعا في الوجود فلذلك لا شيء غير ذات
الوجود يعري عن ملابسة ما بالقوة والامكان باعتبار نفسه هو الفرد وما عداه زوج تركيبي الثالث وهو يتوقف على تمهيد مقدمة
هي ان الوجود كما ينقسم الى الاعتباري الانتزاعي والى الحقيقي كذلك التشخص ينقسم الى الاعتباري مشترك بين التشخصات ومنه يكون الشيء
ممتنع صدقه على كثيرين وبعبارة اخرى كون الشيء شخصا وفردا حقيقيا والى عيني هو مناط التشخص ومفيد التعين اي به يتشخص الشيء
ويتعين وما هو الا نحو الوجود فانه متشخص بذاته ويتعين بنفسه وقد تقدم ان العوارض واللواحق لوازم التشخص وامارات وعلامات
لا انها ان كانت كلية لم يفد التشخص وهو ظاهر وان كانت جزئية كان لموضوعها مدخل في تشخصها مع ان تشخصها بناء على تقدير كونها
متشخصة فيلزم الدور والقول بانه دور معية باطل اذ تقدم متشخص الموضوع ومفيد معيديته ومناطه بالتشخص عليه كتقدم المتشخص
على عوارضه تقدم ذاتي ويتوقف المتاخر منهما على المتقدم توقفا واقعيا فلو افتقر كل من العوارض ومعروضها في التشخص الى الاخر لزم الدور
المحال والدور الذي يسمى دور معية ليس كذلك لانه نحو من التلازم بين شيئين اذا العلة منهما لزوما ومعية ليس لاحدهما
علاقة موجبة لكون كل منهما في مرتبة وجود الاخر غير منفكة عنه وليس لاحدهما على الاخر تقدم ذاتي وتوقف واقعي ولقد تقول
تلك العوارض مع بقاء تشخص معروضها مع انها لو كانت مشخصة له لزال تشخصه بزوالها لاستلزام زوال العلة زوال المعلول
والقول بان المشخص هو المطلق الباقي دون الخاص الزائل باطل اذ الكلي لا يفيد التشخص الجزئي والا كان كل عرض مفيدا لكل تشخص
ولقيام اقسام العوارض وجود تشخص فان كانت عين وجودها وتشخصها كانت مناط لانتزاعها ومفيدة لهما ثبت المطلوب
الا انه خلاف المفروض وان كانت معروضة لهما وكانا زائدين على ذاته لم يكن ذاته معينة لهما بل المفيد لهما على المعروض
عوارض اخر وتنقل الكلام الى مفيد وجودها وتشخصها فيلزم الدور والتسلسل ثبت انه التشخص غير العوارض وليس ذات الفاعل للعارض
لانه كالوجود مضافة للمتشخص او متحد معه ضرورة ان الاتحاد وذات الفاعل ليس كذلك ثم هو مفيد للتشخص بمعنيه وليس الكلام فيه ولا في
المادة لعدم تحققها لكل متشخص مع انها لو تحققت لم يكن علة مفيدة للتشخص بل علة قابلية معدة له ولا غير ذلك من الامور
توهم ان يكون الموجودية بها من المهية والجعل والاثار وغيرها مما لم يتقدم هناك بعينه فثبت ان التشخص ليس الا نحو الوجود القائم
من المبدأ الذي هو متشخص بذاته ومتعين بنفسه ومتعلق لنبا التحقق ومعروض لمهيته وهذه المقدمة وان تقدم بيانها الا ان سياق

به اوضح الا انا تعرضنا لها هنا للاشارة الى بعض فوايد تركناها هناك وبعد تمهيد ما نقول اذا كان الوجود هو المجعول بالذات
والمهية تابعة له في الوجود فهو كانه وجود بمعنى ما به الموجودية فكذلك هو تشخص بمعنى ما به التعين والامتياز فوجوده وتشخصه نفس
ذاته ووجود المهية وتشخصها به فهو وجود وموجود وتشخص ومتشخص بالذات ومنتزع منه نفس الوجود والتشخص بالمعنى المصدري والمهية
موجودة ومتشخصة به وينتزع منها الوجود والتشخص بالمعنى المصدري باعتبار اتحادها مع الوجود اي ما يتحقق بنفسه وعلى هذا فلو اشكال
بوجه ولا اذا كان المجعول بالذات هو نفس المهية وكان الوجود عرضا منتزعا منها فيلزم الاشكال اذ ح كما يلزم ان لا يكون للمهية وجود
بمعنى معنيه الموجودية ومنشا انتزاع الوجود بالمعنى المصدري كذلك يلزم ان لا يكون لها تشخص بمعنى معنيه التعين ومنشا الامتياز المتحقق
بالمعنى المصدري لما مر من انه لا يمكن ان يكون معنيه للموجودية والتعين فلو لم يكن وجود اصيل هو المجعول بالذات لزم ان لا يكون المهية
موجودة ومتشخصة وهو باطل بل التقرر عند الجماعة ان الاشكال في صحة زاية مكن وكيفية لنسبة الوجود الذي هو صفة له ومحمول عليه الى
المهية المعروضة له وهذا على مجعولية المهية بالذات واما لها يستقيم الا على مجعولية اي ص واما له فلا يستقيم لوجهين احدهما انه على
هذا التقدير لا يكون الوجود صفة للمهية بل موصوفا لها ومعروضا لها فلا يكون محمولا عليها فلا يكون الاشكال في كيفية لنسبة اليها وثانيها
انه يلزم ان يكون حقايق الممكنات باسرها واجبة الوجود لان انتزاع الوجود بالمعنى المصدري عن ذلك الوجود الذي هو المجعول بالذات
والمعروض للمهية الممكنة واصل حقيقة الممكن ضروري لا يمكن سلبه عنه كيف انتزاعه عن نفس المهيات فانه ليس بضروري لا نفاذ وانها
مسلوبة عنها ضرورة الوجود والعدم وانه يحصل لها احد الضرورتين بالعلة او عدمها ولذلك لا يمكن ان يطرأ العدم على ذلك الوجود
المجعول بالذات المتحقق بنفسه لا يمكن ان يطرأ على المهيات فيكون كل حقيقة ممكنة واجبة الوجود والجواب عن الاول بوجهين الاول
ان الوجود الذي جعله القوم محمولا على حقيقة الممكن وحصر الاشكال في كيفية لنسبة اليها انما هو العام الاعتباري دون الخاص الاصيل
وكون الاول عرضا انتزاعيا من المهية محمولا عليها مما لا يتعقل بوجه لا ينكره الثاني ان منا في حمل احد الشيئين على الآخر هو
الاتحاد في الوجود سواء كان اتحاد العرض مع المعروض او بالعكس او اتحاد بعض الذاتيات مع بعض او غير ذلك لولا الحمل بلا اتحاد
المتغايرين معنى في الوجود فكلما اتحدا يصح حمل كل منهما على الآخر فاذا اتحد العارض والمعروض في الوجود صح حمل كل منهما
على الآخر ولا يتغير الحمل بحمل العارض على معروضه بل يصح عكسه ايضا كحمل البشر على الفصل مع ... ذكره الجماعة ثم لو كان المعروض
موجودا بوجود مباين لوجود عارضه لم يصح حمله عليه وما نحن فيه ليس كذلك لان الوجود والمهية متحدان نحوا من الاتحاد كما
ان الوجود بمعنى يصح حمله على المهية ... موجود بلا ... الوجود ويصح حملها ايضا على الوجود المتحقق الاصيل فيقال الموجود او هذا
الموجود نية مختلفها على الوجود اي الموجود الموجود بذاته المنتزع عنه الوجود العام بنفسه اذ قد ثبت ان الوجود بمعنيه محمول
على المهية فيكون الاشكال في كيفية لنسبة هذا الحمل ويظهر ... هذا الاشكال بجوابه بان ثبت الوجوب ايضا كالامكان كيفية لنسبة الوجود
الى الذات في الواجب الواجب عين ذاته وليس صفة له فلا يكون محمولا عليه فلا يكون الوجوب كيفية للنسبة ويجاب بان الوجود الذي
يكون الوجوب كيفية لنسبته الى الذات هو الانتزاعي وهو زايد على الذات ومحمول عليه ولو سلم انه عين الزايد فلا يبطل فالحمل ايضا
صحيح لان مناط كونه انما هو الاتحاد والاختلاف الشيء مع نفسه صحيح فذاته تعالى بذاته وجود وموجود فذاته باعتبار محمول على ذاته باعتبار
اخر والمغايرة الاعتبارية تصحح المفهوم كافية في الحمل فالوجوب على التقديرين كيفية لنسبة الوجود الى ذاته تعالى ولا اشكال الثالث
ان الوجود المحمول على الواجب والممكن ليس بمعنى ما يقع عليه الوجود الذي هو مصدر بمعنى الفاعل اعني المعطي حتى يراد به الشيء المجعول
ولا بمعنى ما قام به الوجود الذي هو مصدر مبني للمفعول اي الموجودية لانه بهذين المعنيين لا يمكن حمله على الواجب فهو بمعنى ما يعم الكم

ثبوت

ثبوت الوجود له سواء كان هذا الثبوت ثبوت العارض لمعروضه وهذا في الوجود الانتزاعي او بالعكس وهذا في الوجود الخاص او ثبوت الشيء
لنفسه كما في الواجب ونظير ذلك اطلاق المشتق في الصفات كالعالم والقادر وغيرهما على الواجب لكن فان المشتق حمله على ما يشمل
كالعلاق سائر المشتقات فان العالم لو كان بمعنى ما قام به مبدأ العلم لم يصح اطلاقه على الواجب تعالى لان علمه تعالى عين ذاته بل
بمعنى ما ثبت له العلم سواء كان هذا الثبوت ثبوت العارض كما في العلم الانتزاعي او الكل في المعلوم مع العالم وهذا العلم الوجوب
والممكن وهو العلم بمعنى منشا الانكشاف العالمية في الممكنات او ثبوت الشيء لنفسه التغاير له بالاعتبار كما في العلم بمعنى منشا الانكشاف في الواجب
فانه عين ذاته تعالى بذاته وعلى هذا التقرير في الاشكال انما هو في الوجود بمعنيه ونسبته الى الممكن صحيح والاشكال كيفية لها النسبة والفرق
بين هذا الوجه وسابقه ان المصحح للحمل في الوجود الاصيل المعروض للمهية عليها ونسبة اليها ان بما اتحادهما في الوجود لصحة حمل
كل من المتحدين على الآخر ونسبته اليه وفي هذا الوجه كون الوجود المحمول على المهية بمعنى ما يثبت له الوجود مع كون الثابت موجودا
والمهية عارضة فلو قلنا زيد موجود بالوجود الخاص فمعناه ان الوجود منسوب اليه بالعروضية كما اذا قلنا انه موجود بالعام فمعناه
انه منسوب اليه بالعارضية واذا قلنا الواجب موجود فمعناه ان الوجود منسوب اليه بالعينية الرابع لو سلم ان الامكان في صفة ذاتية
للمهية وكيفية لنسبة الوجود اليها والمحمول يلزم ان يكون وصفا وعارضا للموضوع وعلى مجعولية الوجود بالذات لا انتزاعية المهية لا يتصور
ذلك نقول كون الامكان عبارة عن ذلك انما هو على اصالة المهية واعتبارية الوجود واما على العكس فهو صفة للوجودات الخاصة
المجعولة بالذات وامكانها عبارة عن ارتباطها بعللها المفيضة وانتسابها اليه فالواجب هو الوجود الحق القائم بذاته الغني عن الارتباط
بشيء والممكن هو الوجود المرتبط بغيره المفتقر اليه بحيث لولا ارتباطه لكان عدما صرفا هذا اول الجواب على الثاني فبان
انتزاع الوجود بالمعنى المصدري عن الوجود المجعول بالذات وان كان ضروريا وطريان العدم عليه وان كان ممتنعا الا ان ذلك
بعد صدوره عن العلة وارتباطه بها وبدونها معدوم محض لا يمكن ان يثبت له وجود او شيئية فضلا عن ان يمكن انتزاع الوجود
عنه ضروريا وطريان العدم عليه ممتنعا وبالجملة يجب عن الغير بالصدور والارتباط لا يمكن واجبا بل ممكنا اذ ما عده لازم الوجود
الذاتي من ضرورة الوجود وامتناع طريان العدم انما هو اذا اقتضاه ذات الذات صرف الحقيقة الا اذا كان من الغير بالجعل
والارتباط فالوجودات الخاصة لصدورها عن الواجب وارتباطها به يكون ممكنة وان لم يطرأ العدم على ذواتها المجعولة المرتبطة
حيث انها وجودات وكان انتزاع الموجودية عنها ضروريا والحاصل ان تلك الوجودات التي هي من المبدأ المستتبعة للمهيات وان
كانت اصل حقايق الممكنات من حيث هي ومن حيث ان ذواتها وجودات وان كان انتزاع الموجودية عنها ضروريا وطريان العدم عليها
ممتنعا لكن ثبوت تلك الوجودات للمهيات الممكنة وكونها معروضة لها ليس ضروريا بالنظر الى ذواتها وكذا افاضة الواجب الحق لتلك
الوجودات الخارجية بطلان الاعدام والمقيدة بقيود المهيات ليس بضروري في حد ذاتها وكذا انتزاع الموجودية منها من حيث انها
مجعولة ومستتبعة للمهيات ومن المهيات الخارجة لها ليس بضروري للامكان ان لا يكون شيء منها منع القول بمجعولية الوجود يكون
المهيات وذوات الوجودات التي هي حقايق الممكنات ممكنة بهذه الاعتبارات جميعا كما انه على القول بمجعولية المهية كون
الوجود عارضا لها يكون المهية ممكنة لعدم كون انتزاع الموجودية منها من حيث هي ضروريا الخامس ان الكلي الطبيعي نوعه مثلا كما ان
متعددة ومتشخصات ووجودات متكثرة توجب تعدد الطبيعة وهذا التكثر ليس بتكثر في نفس المهية لان المهية بنفسها لا تتكثر ولا تتميز
ولا فرق لا فرق لها من نفس المهية بنفسها لا بعينها الوجود يتشخص الراجع اليه فلو كان من لوازمها فلو كان المجعول نفس المهية
لم يحصل منه الجعل الا واحدا لان حرف الشيء لا يتعدد ولا يتكثر فكيف يتكثر نفس المهية وتتعدد جعلها من حيث هي مع ان تعدد

المجعول ومن ثم لا ريب في ان تكثر المجعول بالذات والصادر اولا يوجب الكثرة في الذات والكمالات عن الوجودات المتشخصة
بذواتها وتكثر الماهية الواحدة بتبعية تكثرها الخامس ان الماهية الموجودة ان اقتضى نوعها تشخص كالشمس مثلا تكون هذا الوجود
المتشخص مع احتمالها بحسبها التعدد والاشتراك بين الكثيرين ان كان من قبل الجاعل يكون المجعول بالحقيقة هو الوجود اذ كون تعيين
الماهية الكلية بهذا الوجود الخاص من الجاعل لا يتصور الا بان يفيض هذا الوجود الخاص الذي يمتنع منه هذه الماهية الكلية اذ
مجرد افاضتها نفسها لا يوجب كونها هذا الوجود المتشخص وان كان من قبل الماهية نفسها فمع لزوم الترجيح من غير مرجح لعدم نسبتها
الى شخص منها المفروضة يلزم ان يكون قبيل الوجود والتشخص موجودة متشخصة فيلزم تقدم الشيء على نفسه وهو ممتنع ومع ذلك اذا
نقلنا الكلام الى كيفية وجودها وتشخصها لزم الدور السابع لو كانت الجاعلية والمجعولية بين الماهيات وكان الوجود من الاعتبارات
العقلية ولا ريب في ان المعلول من لوازم العلة فيلزم ان يكون المجعول من لوازم ماهية الجاعل ولوازم الماهية اعتبارية فيلزم ان يكون
العالم بجواهره واعراضه اعتباريا الا المجعول الاول عند من اعترف بان الواجب عين الوجود ومن اعترف بكون حقيقة الواجب وكونه
عين الواجب لكون فعله هو الوجود لزمه الاعتراف بان كل موجود يجب ان يكون فعله مثل طبيعته وان كان ناقصا عنه
قاصرا درجته عن درجته ففعل الله تعالى ليس الا افاضة الوجود مترتب بمراتب ظلماته وفعل فعله ليس الا افاضة وجود مترتب بمراتبه اظلم
مرتبته الثامن لو تحققت الجاعلية والمجعولية بين الماهيات لزم وقوع التشكيك والتفاوت بالاقدمية في نفس الماهية والمعنى
الذاتي لان بعض افراد الجوهر علة للبعض اذ فان الجواهر المفارقة بعضها علة للبعض وهي علة للاجسام والمادة والصورة
علتان للجسم المركب منهما والعلة في ذاتها اقدم من المعلول بل لا معنى لهذا النحو من التقدم والتأخر الا العلية والمعلولية فاذا
كان كل من العلة والمعلول ماهية كانت ماهية العلة بما هي متقدمة على ماهية المعلول واذا كانتا جوهرين كانت جوهرية
العلة بما هي جوهرية اسبق من جوهرية المعلول فيلزم التشكيك في نفس الماهية وفي المعنى الذاتي وهذا باطل اذ لا اولية ولا اولوية
لماهية جوهر على ماهية جوهر اخر في تجوهره ولا في كونه جوهرا اي محمولا عليه معنى الجوهر الجنسي بل تقدم احد الجوهرين على الاخر انما
في الوجود كتقدم العقل على الجسم او في الزمان كتقدم الاب على الابن وبالجملة ما به التقدم اما الوجود او الزمان ولا يمكن ان يكون
نفس الماهية والمعنى الذاتي مع ان ثبوت الجاعلية والمجعولية بين الماهيات يقتضي كونه احدهما التاسع ان ثبوتها بينهما يوجب كون الماهية
كل منهما من مقولة المضاف واقعة تحت جنسه لما مر من لزوم التعلق الذاتي والارتباط المعنوي بين الجاعل والمجعول الذات
فتعقل ماهية كل معلول يتوقف على تعقل فاعله وكل ما لا يمكن تعقله الا مع تعقل غيره فهو من مقولة المضاف فيلزم ما ذكره
باطل لا يقال هذا يرد على مجعولية الوجود ايضا لان مقولة المضاف كغيرها من المقولات التسع اقسام للماهية دون الوجود فالاكثر
الاولية المسماة بالمقولات لكل له حد نوعي له جنس وفصل تحت جنس فكيف واقعة تحت احدى المقولات العشر فاذا كانت هذه الماهية
متعلقة مرتبطة بغيرها يكون واقعة تحت مقولة المضاف واما الوجود فحيث لا جنس له ولا فصل وليس هو كليا ولا جزئيا متخصص بخصوصية
زائدة على ذاته فهو بالنظر الى ذاته لا يقع تحت شيء من المقولات وان كان مرتبطا بغيره منتسبا اليه بما له ماهية تقع تحت مقولة
تبعية الماهية ومن هنا يظهر ان الواجب تعالى مع انه مبدأ كل شيء واليه نسبة كل امر ليس من مقولة المضاف تعالى عن ان يكون له مجانس
او مماثل او مشابه او مشارك علوا كبيرا ان الماهية لو كانت في حد نفسها مجعولة لكان مفهوم المجعول محمولا عليها بالحمل الاولي الذاتي
الراجع الى الاتحاد في المفهوم لا بالحمل الصناعي الشايع فقط الراجع الى الاتحاد في الوجود اذ كون الماهية مجعولة في نفسها وفي حد ذاتها
يقتضي ان يتحد مفهومها مع مفهوم المجعول في الحقيقة كما ان كون الانسان حيوانا ناطقا في حد ذاته يقتضي كون مفهومه متحدا مع

مفهوم

مفهوم الحيوان الناطق في الحقيقة وكون حمله عليه حملا اوليا ذاتيا ولذلك صرحوا بان حمل حد مفهوم عليه حمل اولي ذاتي كحمل نفسه عليه وحمل كل جزء
الحد بين الشيء وماله في حد ذاته وهو حقيقته حمل ذاتي اولي فمع كون الماهية مجعولة في ذاتها يكون المجعول محمولا عليها بالحمل الاولي
وذلك يقتضي ان يكون اثر الجاعل مجرد مفهوم المجعول دون غيره من المفهومات لان كل مفهوم مغاير لمفهوم اخر اذ لا اتحاد بين
المفهومات من حيث المعنى والماهية ولا يتصور الحمل الذاتي الا بين مفهوم نفسه او جنسه وبين حده كقولنا الانسان انسان
او حيوان ناطق واما قولنا الناطق ضاحك فهو حمل بالعرض اي الذي مناطه الاتحاد في الوجود لا في الذات الذي مناطه الاتحاد
في المفهوم فاذا كان المجعول بالذات هو الوجود الخاص للماهية منتزعة عنه لكل مفهوم متحد مع الماهية في الوجود يكون
اثر الجاعل وامثال هذا المفهوم كثيرة واما اذا كان المجعول بالذات نفس الماهية فينحصر اثر الجاعل بما يتحد مع نفس الماهية بالمفهوم
والاتحاد مع مفهوم المجعول ومغايرة سائر المفهومات لا يجتمع مع مفهوم او فينحصر اثر الجاعل بمفهوم المجعول وذلك باطل بديهة
بعضهم على عدم تعلق الجعل بالماهية بانها لو كانت بحسب جوهرها مفتقرة الى الجاعل لزم كونها متقومة به في حد نفسها ومعناها
بان يكون الجاعل معتبرا في قوام ذاتها بحيث لا يمكن تصورها بدونه وليس كذلك فانا قد نتصور كثيرا من الماهيات مجردة عن الوجود ولا نعلم
حصولها ايضا فضلا عن حصول فاعلها اذ لا دلالة لها على غيرها ومن للماهيات الموجودة ما نتصورها وناخذها من حيث هي هي مع
قطع النظر عما سواها لا لانها بهذا الاعتبار ليست الا نفسها فلو كانت في حد نفسها مجعولة متقومة بالعلة مفتقرة اليها في العلم
لم يكن اخذها من حيث هي هي مجردة عما سواها كما لا يمكن ملاحظة معنى الشيء الا مع ملاحظة اجزائه ومقوماته فاذن اثر الجاعل
وما يترتب عليه والمجعول هو وجود الشيء دون ماهيته الا بالعرض فان قيل فعلى هذا يلزم ان يكون وجود الجاعل مقوما للوجود
المجعول غير خارج عنه اذ المجعولية لو اقتضت التقوم بالجاعل لم يكن في ذلك فرق بين الماهية والوجود قلنا نحن نلتزم ان يكون المعلول
متقوم بوجود علته تقوم الناقص بالتام والضعيف بالقوي والامكان بالوجوب وليس لك ان تقول نحن نتصور وجود المعلول مع
الغفلة عن وجود علته الموجبة له فلا يكون متقوما به لانا نقول لا يمكن العلم بخصوصية نحو من الوجود الا بمشاهدة عينية وهي
لا تتحقق الا من جهة علته الفياضة ولهذا قالوا العلم بذي السبب لا يحصل الا بالعلم بسببه انتهى وهذا الدليل مبني على وحدة الوجود
وكون الجعل والايجاد عبارة عن تنزله وبطونه وكون الحكم للمعلول مرتبة من مراتبه ودرجة من درجاته وشأنا من شؤونه وحدا
من حدوده فكذا ان كل ممكن مع هو علته الواجبة بعد تنزله من سماء الاطلاق الى ارض التقييد وكونها عبارة عن الاصل الى الاشتداد
الكثرة والخفاء عن ذروة الكمال الى حضيض النقصان فيكون المجعول بالذات هو الوجود المقيد بعينه الماهية الظلمانية دون
نفسها وفي متقوم كل معلول بعلته لانه في الحقيقة هو العلة بعد عروض نقص وقصور لها فحقيقته حقيقة العلة وذاته من ذاته
الوجود المقيد الناقص يتوقف على مشاهدة المطلق الكامل ولكن لا نعتقد ذلك ولا نتوهمه بل نقول المعلول شيء متحقق بنفسه
مباين عن علته الا انه مرتبط بها بحيث ان الارتباط كما يأتي لا نتوقف عليها في الموجودية وتحصل له الحقيقة والتعدد هذا
وعلى مجعولية الوجود شبه واهية مبنية على اخذ الوجود المجعول بالمعنى الاعتباري او بمعنى واحد في الكل والظهور ضعفها لم يتعرض لها
وقد ذكرنا ما مع جوابها في بعض رسائلنا ثم القائل بمجعولية الا نفسه احتج بوجوه الاول ان مناط الاحتياج الى الفاعل هو
الامكان وهو كيفية نسبة الوجود الى الماهية فالمحتاج الى الفاعل واثره التابع له او لا هو النسبة وجوابه ان المناط في الامكان ان لا
يكون ذات الممكن من حيث هو منشأ لانتزاع الوجود عنه بل يكون ذلك بملاحظة صدوره عن علته بخلاف الواجب وقد تقدم
التوضيح في ذلك الثاني ان الوجود زائد على الماهية فهو امر انتزاعي لا يمكن ان يكون متعلقا للجعل المتحد عليها والا لم يكن فرق بينه وبين

الذاتيات و اذا كان المجعول بالذات نفس الماهية يلزم ان يكون مصداقا لحمل المذكور وهو خلف وجوابه ان الماهية قبل المجعولية ليس مصداقا
لحمل مطلقا وبعد صدورها يصدق عليها الذاتيات بلا ملاحظة حيثية مصدقها عليها بمجرد الموقف اى فى وقت كونها مجعولة
ويصدق الوجود عليها بملاحظة صدورها عن العلة وهذه الملاحظة خارجة عن نفسها لكن الصدق المذكور يتوقف عليها فالفرق
بين الذاتيات والوجود عدم توقف حملها على ملاحظة حيثية وتوقف حمله على ملاحظة حيثية خارجة عن نفس الماهية فان
الانسان حال صدوره يصدق عليه انه ناطق ولا يتوقف هذا الصدق على تقييده بالصدور عن علته ولا يصدق الموجود فيتوقف
على تقييده به اذ ماهية الانسان مع قطع النظر عن حيثية الحكاية الصدور والارتباط لا يصدق عليها الوجود ولو فى حال صدورها
وعلى هذا ما ذكر فى الاستدلال على نفى المجعول بالذات لو كان نفس الماهية يلزم ان يكون مصداقا لحمل الوجود عليها فلا يحصل الفرق بين
الذاتيات والوجود مع كونه زايدا على الماهية ثم ذلك لا ينهض حجة لنفى مجعولية الوجود الخاص لدعوى فيه اذ كما عرفت ان المصداق
لحمل الذاتيات هو الماهية او الوجود الخاص مع حيثية الارتباط ولحمل الموجود هو احدهما مع حيثية الارتباط بدونها الا انك
قد عرفت ان ارتباط الماهية من حيث هى لعلة غير معقول فلا يمكن تعلق الجعل بها بالذات بل المجعول بالذات هو الوجود الخاص
والماهية المجعولة بالعرض وبعد مجعوليتها بالعرض يصير مرتبطا بالعلة ايضا بالعرض ويصير مصداقا لحمل الذاتيات بلا ملاحظة حيثية
الارتباط ولحمل الوجود مع ملاحظتها الثالث ان مجعولية كل من الماهية او الوجود يقتضى تقدمه على الآخر وهذا التقدم ليس شيئا
من الاقسام الخمسة للسبق والجواب ان لكل منهما تقدما على الآخر فتقدمه عليها ملحق بالتقدم الذاتى وتقدمها عليه قسم آخر من التقدم
يسمى بسبق الماهية وهذا السبق ليس الا فى الذهن وبلحاظ العقل والتقدم فى الخارج انما هو للوجود من هذا القبيل تقدم الكسر على
هذا ومن ان اتصاف الماهية بالوجود يستلزم تقدمها عليه ضرورة تقدم الموصوف على الصفة نظرا الى القاعدة الفرعية فهذا الايراد
لو ورد لورد عليهم لقيضا هذا واضح القائلين بمجعولية الماهية بان كل واحد من الوجود والاتصاف امر عقلى غير موجود فى الخارج و
المجعول بالذات كيف لا يكون حقيقة عينية وما هى الا الماهية فالجاعل يبدعها اولا ويجعلها يستلزم موجوديتها ومجعولية كل من الوجود
والاتصاف بالعرض وكذا الحكم فى جميع الذاتيات ولوازم الماهيات فان جعلها تابع لجعلها ولا يحتاج الى جعل جديد وكذا الحكم
فى كون الذات ذاتا فان ذات المعلول كالانسان اذا صدر عن علته لا يحتاج فى صدوره الى جاعل يجعل الذات ذاتا
بل هو تابع لصدورها وليس مجعولية الذات ولوازم الماهيات بجعل مؤلف ولا بغير ذلك بجعل بسيط كما افاده المحقق الدوانى
والجواب ما عرفت من ان الوجود الذى هو المجعول بالذات ليس امرا اعتباريا بل هو حقيقة عينية والماهيات ولوازمها وذاتياتها
وكون الذات ذاتا امور اعتبارية مجعولة بالعرض ثم المعروف من بعض مشايخ الصوفية ان المجعول هو الوجود المنبسط فان
للوجود عندهم مراتب ثلث الاولى الوجود الذى لا يتعلق بغيره ولا يتقيد بقيد وهو مبدء الكل والثانية الوجود المتعلق بغيره كالعقول
والنفوس والطبايع والاجرام والمواد والثالثة الوجود المنبسط الذى شموله وانبساطه على هياكل الاعيان والماهيات ليس
كشمول الطبايع الكلية والماهيات العقلية بل على وجه يعرفه العارفون ولا يهتدى اليه الا الآخذون ويسمونه بالنفس الرحمانى اقتباسا من
قوله تعالى وسعت كل شىء وهو الصادر الاول فى الممكنات عن العلة الاولى بالحقيقة ويسمونه بالحق المخلوق به وهو اصل وجود العالم
وحيوته ونوره السارى فى جميع ما فى السموات والارض فى كل بحسبه حتى انه يكون فى العقل عقلا وفى النفس نفسا وفى الطبع طبعا وفى
الجسم جسما وفى الجوهر جوهرا وفى العرض عرضا ونسبته اليه تعالى كنسبة النور المحسوس والضوء المنبسط على الاجرام العلوية
والسفلية الى الشمس وهو غير الوجود الاثباتى الرابطى الذى كسائر المفهومات الكلية والعقلية لا يتعلق بها جعل وتاثير ووجودها

نفس

نفس حصولها فى الذهن كما هو الشأن فى جميع المعقولات الثانية فانه لا ريب فى ان لها وجودا لكن وجودها نفس حصولها فى الذهن وكذلك
كذلك فى مفهوم العدم واللاشيء واللاممكن واللامجعول فانه لا فرق بين هذه المفهومات وغيرها من المفهومات فى كونها من الحكايات
وعنوانات للامور الاخر وان امثال هذه المفهومات عنوانات لامور باطلة الذوات وغيرها عنوان لحقيقة موجودة وبعض الحكماء لما توهم
يتحد الوجود والموجود ذهبوا الى ان الجعل ايجاد امر مباين عن ذات الجاعل هو الوجود الخاص او الماهية والصوفية فلما قالوا بوحدة
وعدم المباينة بين العلة والمعلول فالجعل عندهم عبارة عن تعبيره عنه تارة بتجلى الحق واخرى بانبساط المطلق وامثال ذلك بل الخلاف
بين الصوفية وغيرهم راجع الى الكيفية الجعل اذ الكل متفقون على ان الواجب واحد موجود وانما الخلاف فى ان
ماصدر عنه بالجعل بالترتيب اللائق هل هو امور محصلة متحققة مباينة عن ذاته او امور اعتبارية هى شئونات وتطوراته
والصوفية الى ان الثانى وغيرهم الى الاول ولما كان تحقيق ذلك من اهم المقاصد اذ يبتنى عليه اكثر المطالب فلنشر الى ما ذكره
فى بيان وحدة الوجود ثم نأتى بما هو الحق عندنا وقيل ذلك لابد من تنقيح الكيفية وجود الكلى الطبيعى فنقول عدم وجود الطبيعى
اى الماهية من حيث هى بوصف الاشتراك فى الخارج مجمع عليه وانما الخلاف فى وجوده فى ضمن الاشخاص بوجود مغاير لوجودها
او بوجودها اى كون وجوده بعين وجودها وموجوديتها بوجود واحد هو وجودها والحق الاخير لاستحالة الوجود فى الخارج بدون التشخص
فان تغاير الوجودان فمع تحقق وجوده يتشخص الوجود ويرتفع المغايرة ويلزم الخلف وبدونه يلزم ما ثبت وجوده بالاستثناء على الخارج
فالموجود فيه هو المتشخص اى الطبيعة بنحو وجودها اللازم لها فيه لما مر ان المتشخص نحو الوجود ويلزمه عوارض مخصوصة
بالعموم لها كما مر الوجود فيه ولا يتحقق الجامع واحد منها وان شئت قلت شيء واحد ذو درجات وتنزلات يحصل العقلية
منها متشخص خارجى وان شئت قلت شيء مطلق للافراد يحصل الكل منها متشخص فى الخارج ولا تظن من هذه الوحدة ان الطبيعة
هى الاصل والوجود عارضة المتحققة بتحققها لان الامر بالعكس فان الوجودات الخاصة هى الاصل فى التحقق والطبايع
اعنى الماهيات متحققة بتحققها فى الخارج ومع قطع النظر عنها معدومة صرفة كما عرفت مرارا ثم العقل ينتزع من كل متشخص ازوجه
خاص حكاية هذه الطبيعة وهى الجميع متحدة لانها ماخوذة من المشتركة فيه وان لم يوجد هو وحده بدون التشخص فى الخارج
ولكونها مجردة ماخوذة عن كل واحد لا يابى عن الصدق والحمل على الجميع مع كونها متشخصة فى الذهن اذ نسبة المجرد الى الشخص
المادية متساوية ومن ذلك يظهر كما سنقول ان ما يوجد ويتقوم به الماهية البسيطة او المركبة هو شيء واحد الاجزاء المتحقق
الذى هو نحو الوجود وسائر ما يوخذ منها ويحد بها من الفصول والصور بمنزلة اللوازم الموجودة لهذا المبدء وان كان كل منها
مقوما لحقيقة اخرى بحسب العقل محققا لفصول ليست الا الوجودات الخاصة التى هى الاشخاص حقيقة فالموجود من كل شيء
فى الخارج هو نفس الوجود والعقل ينتزع من نفس ذاته مفهومات كلية عامة او خاصة ومن عارضه لذلك يحكم عليها بانها
جنسية وفصلية وعرضية عامة او خاصة فما يحصل فى العقل من نفس ذاته يسمى بالذاتيات وما يحصل فيه من غيرها يسمى
بالعرضيات فالذاتى متحد معه ومحمول عليه بالذات والعرضى بالعرض فالمراد من وجود الطبيعى فى الخارج ان الماهية من حيث هى
فى ضمن التشخص موجودة بمعنى انها موجودة بوجوده اى موجودة معه بوجود واحد لا بوجود مغاير بان يكون الوجود اليها كما نسب
اليه كما نسب الى الحكيم ولا عدم موجوديتها اصلا اى ولو بوجوده كما زعم المتكلم فالحاصل ان الموجود الخاص هو الاصل فى التحقق و
التشخص بذاته وينتزع الماهية والذاتى نفسه والعرضى من وجوه خلق بها التحقق فى الخارج ثم جميع الحقايق المترتبة من العلم
الاجناس الى الاخص الانواع هو الموجود وما هو الا الوجود الخاص المتشخص المتشخص بنفس ذاته والعقل ينتزع منه الماهيات المتحدة

فيه فينتزع من زيد مثلاً بحمل الانسانية المركبة من جنسها الذي هو الحيوان ومن فصلها الذي هو الناطق على نحو وجودها ولا يمكن تحققها الا بانضمام
مبدأ الفصل الاخير اعني التشخص الذي هو نحو وجود الشخص فحقيقة الانسان بالحقيقة هو وجوده الخاص وان لم يكن لهذا الوجود في نفسه
تحقق بل كان تحققه بوجود الشخص وبعد تحققه به ينتزع العقل منه الحيوانية ثم حقيقة الحيوان ايضا مركبة من جنس وفصل هو نحو وجوده
والعقل ينتزع منها الجسم مثلا وهكذا الحكم في الجسم وما فوقه وكل جنس وفصل الى ان يلحق [illegible] التحقق من الانواع منه
ويعلم مما ذكرنا ان المراد من اعتبارية الماهية وعدم تحققها في الخارج كما اخترناه هو عدم تحققها فيه مع قطع النظر عن الوجود مطلقا
لا انها موجودة في ضمن الوجود الخاص متحققة بتحققه (?) الذي كانت في نفسها معدومة اذ ليست الا الكلي الطبيعي كان الوجود الخاص
ليس الا التشخص فمعنى قولنا الكلي الطبيعي متحد مع الشخص في الوجود والتحقق هو بعينه معنى قولنا الماهية متحدة مع الخاص وبالجملة
الماهية مع معدوميتها في ذاتها متحققة بتحقق الخاص وموجودة بوجوده في الخارج لا انها متعلقة بالكنه وكل ما هو متسم بالكنه محفوظ
الحقيقة في الخارج والذهن وانما التبدل فيه في نحو الوجود وكل ما تحفظ الحقيقة فيهما يكون متحققا فيهما فتكون الماهية متحققة في الخارج
وان كان تحققها بتبعية تحقق الوجود الخاص وبذلك يعلم ان كل وجود خاص امكاني فلا يمكن ان ينتزع منها العلم ووجه ينتزع منها
الماهية والثانية حقيقتها بالفعل ويرتسم في الذهن فهو معقولة بالكنه متحققة في الخارج بتحقق الوجود الخاص والاول مجهولة
بالكنه وما ينتزع عنها اعني الوجود العام ليس كنهها بل وجه من وجوهها وبذلك يظهر الفرق بين الماهية والعام مع اشتراكهما في
الاعتبارية بالنظر الى ان الماهية موجودة بتبعية الخاص في الخارج والعام لا وجود له اصلا فيه اذ ما بازائه في الخارج ليس عين حقيقته
بل منشأ انتزاعه فلا يصدق كنه العام موجود فيه بوجه على ما ذكر من كون الموجود من الحقائق الجنسية والنوعية هو التشخص و
كون المقوم والمحصل لكل ماهية هو وجودها الخاص وكون موجوديتها راجعة الى وجود الفرد وكونها موجودة معه بوجود واحد من
تحقق لها بنفسها يظهر ان تحقق الكلي الطبيعي فرع ان يوجد الفاعل افراده في الخارج حتى ينتزع العقل منها الماهية ولم يوجد في ضمنها
ثم مع قطع النظر عن الامور الخارجية اي اختلاف المادة في الاستعداد فلا بد حتى كل ماهية لوحدتها ووحدة فاعلها ان لا يتكثر
ويكون لها نحو واحد من الوجود يتحقق به في الخارج حتى يكون نوعها منحصرا في الفرد بان يوجد الفاعل لوحدته ووحدتها فردا يتحقق
فيه الماهية فيه بمعنى ان لو كان افراد متكثرة اذ ذات الفاعل من حيث هي مع قطع النظر عن الامور الخارجية لا يقتضي ايجاد
التشخصات المتكثرة على ماهية واحدة والماهية لوحدتها وعدم حصول قسمتها بل معدوميتها قبل وجود افرادها لا تقتضي شيئا
وهو فضلا عن ان تقتضي افاضة الفاعل التشخصات المتكثرة عليها ولا يجوز ان يتكثر بنفسها او بلا زوال بغير انضمام تشخصات
اليها لمعدوميتها قبل وجود افرادها فهي لا تقتضي لها تكثرا ولا غيره ولانه يلزم ان لا يوجد واحد منها اذ التكثر بدون
التشخص يوجب عدم تحقق التشخص فظهر ان الكلي الطبيعي المتحقق من حيث هو لا يمكن ان يتكثر اي يتعدد افراده بنفسها وبلا انضمام
علة في تكثر كل من نوع في الاشخاص من امر خارج يقبل التكثر والانقسام الى امور شتى وهي في الحقيقة ليس الا مادة ذات حالات
عرضية مختلفة مستعدة لامور متكثرة بذاتها حتى اذا انقسم وتميز بتمايز اجزائه بحدوث تلك الحالات استحقت اجزاؤها الافراد
لاختلافها لان تفاض عليها وجودات خاصة وتشخصات مختلفة فهذا الامر هو المادة المنقسمة الى اقسام متمايزة هي مواد
الاشخاص لاجل ما يحدث فيها من الاستعدادات المختلفة المستندة الى الحركات الفلكية والاوضاع السماوية التي هي متكثرة
بذاتها وتوضيح ذلك ان لكل جسم مثلا اذ عرض له مادة فلان مادة كل جسم مثلا لا يقبل الا صورة خاصة واحدة هي المفاضة عليها
في بدو الفطرة ولا يمكن ان يحدث فيها استعداد لغيرها كان لها او لازم الاستعداد الفطري ولا يقبل التبدل كجسم فلك ولذا لا يمكن

في الفلكيات

في الفلكيات كون وفساد واما مادة الجسم العنصري ففيها استعدادات متجددة غير متناهية اودعها الله فيه بلطفه وقدرته لقبول انواع المركبات
فيقبل لكل استعداد صورة خاصة ولذا صار عالم العناصر عالم الفساد والاكوان ومحل التغير والحدثان وكل ما فيه من التغير مستند الى
حركات الافلاك واشعة الكواكب والدوام وكانها واختلاف اوضاعها بالقياس الى العنصريات وكيفية تأثيرها فيها لاجل اوضاعها [illegible]
تأثيرها فيها بحسب المكان والزمان ولما لم يكن مادة شيء من الافلاك مستعدة لغير ما لها من الصورة لم يكن في الفلكيات مادة مشتركة بين
الصور المتعددة بخلاف مادة العناصر فان مادة كل عنصر قابلة لصور متبددة غير متناهية والصور سائر العناصر فمادة العناصر مشتركة بين جميع الصور
العنصرية ولذلك قالت الحكماء مادة العناصر واحدة ومادة الافلاك متكثرة بحسب تكثر صورها وعلى هذا فكل فلك نوع له مادة خارجة لا يمكن
مادته الاولى واحدة بل المادة الاولى لجميع الانوار والصور واحدة سواء كانت جزء الجسم كما ذهب اليه المشاؤون او نفس جسمية البسيط
كما ذهب اليه الاشراقيون فالمادة الاولى لجميع العنصريات الواقعة تحت فلك القمر واحدة فافاض عليها او لا عامل العقول الفعالة [illegible]
الافلاك اربعة او اوقات الصور النوعية البسيطة الاربعة وخصص كل منها بجزء الخاص لاختلاف اجزاء المادة المتحدة في الاستعداد
بحسب قربها وبعدها من الفلك وحركته فكانه انقسمت اولا بحسب ذاتها المتقدمة على الصور النوعية الى اقسام اربعة لاجل اختلاف
نسبتها الى الفلك وحركته ثم افيضت عليها الصور الاربعة على الترتيب الواقع لاجل المناسبة وذلك هو السر في تكثر الجسمية المطلقة
اولا وجولانها الصور النوعية المختلفة ثم وجد تفاوت في افراد العالم فهذه العناصر الاربعة يصير مادة لافراد الانواع المركبة
من المواليد الثلاثة اذ لا بد لحدوث النوع بوصف النوعية والكلية لما لم يكن يوجد الا في ضمن الشخص وكل فرد من بسائط العناصر حصل له استعداد
بانواع وجود التشخصات من نوع خاص تفاض عليه بما يناسبه من التشخص وتحصيل هذا التشخص من هذا النوع وما حصل له استعداد او
ينال شخصا اخر من هذا النوع تفاض عليه هذا التشخص ويحصل شخص اخر من هذا النوع وهكذا الحكم في جميع افراد هذا النوع
وافراد كل نوع اخر تحصل من العناصر البسيطة بلا واسطة فمنشأ تكثر النوع في الاشخاص اختلاف الاستعدادات والاحوال
الواقعة في مادته الموجبة لاختلاف ما يفاض عليها من الهويات التشخصية واختلاف الاستعدادات لاجل اسباب سماوية واوضاع
فلكية ولذلك لا يوجد شخصان متماثلان من كل جهة اذ ذلك فرع اتحادهما في الاسباب اعني الوضع الفلكي وعلو القدر [illegible]
عدم تمايز وضعين من الفلك من جميع الجهات كما برهن عليه في محله فالافراد التي تفاض عليها الصور التشخصية كلها اشخاص
مختلفة وبعضها يشترك في نوع الصورة بمعنى ان العقل ينتزع عن الجميع معنى واحدا نوعيا فهذه الافراد هي الاشخاص المندرجة
تحت نوع واحد وغيرها من الافراد التي لا ينتزع منها هذا المعنى المشترك لا يكون من اشخاص هذا النوع بل من اشخاص انواع اخر
وكل عدة منها يشترك في معنى نوعي بخصوصه مندرجة تحت نوع واحد ثم قد يصير هذه الاشخاص الحاصلة من بسائط العناصر اولا
مادة لافراد انواع اخر من المركبات الجمادية والنباتية والحيوانية وهذه الافراد ايضا مادة لافراد انواع اخر وهكذا الى
ان ينتهي الى افراد لا يصير مادة لشيء فانك ترى ان بعض افراد العناصر بسبب ما يحصل فيها من الاستحالات الصادرة من الاوضاع
الفلكية يصير مادة لحدوث البر مثلا وهو بسبب ما يحصل فيه من الاستعداد المستند الى اسباب سماوية وارضية يصير مادة للمني
انسان او حيوان وهو مادة لبدن انسان او فرس وهكذا ما يرجع بالانحلال الى البسائط وفي جميع المراتب يكون للمادة مادة
للشخص من النوع بسبب حصول استعداد خاص يوجب هذا الوجود الشخصي واذ عرفت ذلك فاعلم انه قد [illegible] من الصوفية
في بيان وحدة الوجود مقالات يخالف ظاهرها القواعد العقلية والنقلية كقولهم ان الوجود واحد سار في جميع الكائنات
سريانا مجهول الكنه وتوهم ان الواجب هو الوجود المطلق وانه افراد الاشياء وهو عينها وان حقيقة الوجود شيء واحد وعينه

وقد تلبست بملابس الاكوان وتعينت بماهيات الاعيان وتجلت في المظاهر والمجالي وتكثرت بالظهور في الاوائل والاواخر
كلها من شؤوناته الذاتية واعتباراته العارضة وتطوراته اللاحقة وقد صرحوا بان درك ذلك انما هو بالكشف والعيان
ولا يمكن بالنظر والبرهان وذكروا للايضاح ذلك امثلة كالموج والبحر والنور والشمس والبحر والنواة والنور والظلال و
الواحد والاعداد والحروف والمداد والشمعة والمرايا وغير ذلك مما ثبت بينهما ولا ريب ان من اخذ بظاهر قولهم ربما
وقع في ورطة التمثيل والتشبيه اذ من شاهد الوجود كله واحدا رايا في الكل وما عرف كيفية وحدته ومعيته فربما شبهه
بكثير وظن انه مقصور بصور الاشياء بل ربما توهم انه متحد بالمثل ذلك وربما غرق في غمرة الحلول والاتحاد اذ من شاهد
الوجود الحق ظاهرا في مظاهره ومراياه ولم يعرف كيفية ظهوره ولم يفرق بين الظاهر والمظهر ربما حكم بحلوله فيها او اتحاده معها
وهو مذهب النصارى بل اشنع منه بكثير لانهم قالوا ان الحق حل في عيسى او اتحد معه وذلك يوجب القول بحلوله في جميع عباده
واتحاده مع كل ما سواه من الموجودات الشريفة والخسيسة فاللازم من مذهب النصارى ثبوت الهين او ثلثة ومن ذلك ثبوت الهة
غير متناهية وربما وقع في مهلكة الالحاد والزندقة الذي هو الميل من الحق الى الباطل والى ادبه هذا الميل من الظاهر الى
الباطن الباطل اذ من راى الوجود واحدا ظاهرا في الكل ولم يفرق بين الظاهر والمظهر ربما مال عن ظاهر الشريعة الحقة
الى ما زعمه باطنا لها مع كونه باطلا فيترك الظاهر الحق ويأخذ بالباطل الذي زعمه باطنا كما ذهب عليه الاسمعيلية الموسومة بالملاحدة
وربما وقع في مضيق الاباحة لان من ذكر ربما راى كل شيء حقا ويكون الكل عنده جائزا مباحا فاستوى عنده السعيد والشقي والاقرار و
الكفر ولا يفرق بين الحلال والحرام ويخرج عن القيد بالاحكام فلا يبالي بالفسق والفجور ويرتكب انواع الفواحش والزور
وربما ضل في مقام الجمع والفرق اذ من شهود الحق بلا شهود الخلق وعكسه اذ صاحب الجمع يلزمه اسناد جميع الاثار خيرا او
شرا الى الحق وحده وتعطيل الخلق راسا وهو مذهب الجبرية وصاحب الفرق يلزمه اسناد جميع الافعال الى الخلق وتعطيل الحق
مطلقا وهو مذهب المفوضة ثم الاخذ بظاهر كلامهم ربما اعتقد عدم تحقق للواجب بدون المظاهر والمجالي فلذلك لم يتحقق
فارغا عن جميع الاشياء وذلك كفر صريح انكره الشرائع والاديان بل اهل الوجدان والوجدان ولذا اطلق بعض الاعاظم المحققين
على اثبات الوجود لان بعض الجهلة من المتصوفة المقلدة الذين لم يسلكوا طريق العرفاء توهموا من ضعف عقولهم ان لا
تحقق بالفعل للذات الاحدية المعبر عنها بلسان العرفاء بمقام الاحدية وغيب الهوية وغيب الغيوب مجردة عن المظاهر و
المجالي بل المتحقق هو عالم الصورة وقواها الروحانية والحسية وهو الظاهر المجموع وهو حقيقة الانسان الكبير وذلك القول كفر فضيع وزندقة
صرفة لا يتفوه به من له ادنى مرتبة من العلم ونسبته الى اكابر الصوفية افتراء محض تتحاشى عنه اسرارهم وضمائرهم ثم ما ذكروه في الوجود
المطلق وكيفية تجليه في الماهيات وتطوراته وسريانه وتنزله غير محصل المعنى كما لا يخفى وقد ذكر المصنف في توجيه كلامهم وجوها باطلة
الاول ما اشرنا اليه سابقا وحاصله ان مرادهم من الوجود حقيقة واحدة مطلقة عن التعين بالماهيات وعدمه وهو حقيقة الوجود الوحد
البديهي اي معروض حقيقة وهو الواجب تعالى والتعين عارض عنها عارض لها كما في الكلي الطبيعي وبعروض كل تعين يحصل فرد منها فافراده
ليست الا تلك الحقيقة المتعددة بتعدد القيودات فمن حيث منشئيتها للانتزاع ماهية يكون فردا لنفسها فافراد هذه الحقيقة هي الممكنات
ومن شتى كثرتها ذاتية لها واشكل فيها لا تدل على عرضيتها لها لعدم القطع باستناد الاحد الى الذاتيات على ان الاحد
في تلك الحقيقة يرجع الى الاحد في ظهوراتها في المظاهر لا في ذاتها الظاهرة والعقل كالاتي عن وجود موجود لا في داخل العالم ولا
في داخله لا يأبى عن وجود حقيقة مطلقة محيطة لا يحصرها القيد ولا تقيدها التعين كالكلي الطبيعي على ان ما ذكره لا يدل الا على

اثبات

اثبات ذات مطلقة محيطة بالذات العقلية والعينية منبسطة على الموجودات الخارجية والذهنية فانه في ذاتها بالتعين يمتنع من ظهورها
مع تعين او من التعينات الالهية والخلقية فلا مانع من ان يثبت لها تعين يكون مع سائر التعينات ولا ينافي شيئا منها ويكون
عين ذاتها غير زائد عليها لا خارجا ولا ذهنا بحيث لا تصور لها العقل بهذا التعين مع قطع النظر عنه مشتركا بين كثيرين
اشتراك الكلي بين جزئياته لا على سبيل تحوله وظهوره في الصور الكثيرة والمظاهر الغير المتناهية حلولا وعيانا واتحادا وغيابا بحسب
النسب المختلفة والاعتبارات المتغايرة وحاصله ان حقيقة الوجود الذي هو الواجب تعالى كالكلي الطبيعي في الوحدة والتحصل فيمتنع
انه في نفسه مطلق مبهم ليس له تحصل ويحصل لنفسه وليس التعين عين ذاته بل هو عارض له وتغير الوجود الواجب طبيعة الوجود
من حيث هي من غير اشتراط التقييد بعدمي او وجودي زايد على ذاتها كما في حقيقة الانسان وطبيعته من حيث هي او وجدت
قائمة بذاتها وقد تكثرت بالعوارض المشخصة وصارت اشتى كذلك حقيقة الوجود شيء واحد قد تكثرت بملابس الاكوان
وماهيات الاعيان واعتبارات عارضة وهذا في غاية الشناعة اذ عرفت ان وجود الطبيعي انما هو بتبعية الفرد الذي هو الوجود
الخاص في هو المتحصل والمتحقق بالاصالة والطبيعي الذي هو منتزع منه فهو غير مستقل بالموجودية بل يحتاج الى الانضمام بالتعينات
والتشخصات ووجوده وجود تبعي ضعيف فلو كان الحقيقة الواجبة مثله لزم ان يكون المتحقق بالاصالة للماهيات ويكون هذه
الحقيقة منتزعة عنها متحققة بتحققها اذ على هذا نسبتها الى الماهيات التي هي تعيناتها كنسبة الطبيعي الى الوجود الخاص الذي يتحقق
وفساده ظاهر مع انه يلزم ان يكون وحدة الوجود كالوحدة النوعية او الجنسية مع ان ظاهر كلامهم انها صرف اخرى
الوحدة وايضا فرض كون التعين عين ذاته يوجب افتقاره في تحصله الى الغير وهو ينافي الوجوب ولعله يلزم ان يكون
تشخص الوجودات الخاصة الممكنة بل تشخص الوجود الحق بالماهيات وعوارضها وهذا باطل وايضا ثبوت تعين يكون عين
ذاته ويجامع سائر التعينات يوجب النقص والقصور اذ مثل هذا التعين تعين ضعيف وانما يكون لضعف الوجود
ونقصانه لا لتماميته وكماله ولذا يمتنع ان يختلط الجواهر العقلية والمجردات النورية لتماميتها مع غيرها فعليتها التي
هو التام فوق التمام بملاحظة عدم الاختلاط بالمجامعة فان قيل ان المجامعة مع سائر التعينات انما هو لقوة الوجود
والتعين لا لضعفها ولذا اتفق ان بعض الكمل لقوة نفوسهم وغاية تجردها يتمثل في آن واحد بابدان كثيرة متماثلة
متشابهة ومشابهة للبدن العنصري وقد نقل ان امير المؤمنين ع حضر في افطار ... في آن واحد في مجالس متعددة وقوله ع
فمن يمت يرني شاهد صدق على ذلك قلنا لا ريب في ان التعين الاقوى لا يمكن ان يقارنه الاضعف اذ لو قارنه مقارنة
فعلية وتاثير لزم تأثر الواجب واحتياجه في بعض مراتب تحصله اليه مع انه لا يتصور الحاجة الا الى الاضعف مع وجود الاقوى
وان قارنه مقارنة تأثر وانفعال كمقارنة المعلول للعلة لم يكن الاضعف حقيقة تعينا للواجب بل المعلول له وبطلان ذلك ترجيح
اوضح وما نقل من تمثل الكمل بابدان متعددة في آن واحد فحقيقته ان تعلق النفوس بها وان كانت في غاية الكمال والتجرد انما
هو تعلق تدبير وتصرف لا تشكلها بالتعين الاول ويتجلى الحق في مجالي الممكنات لا يمكن ان يكون كذلك والحاصل ان تلك الحقيقة
المطلقة الغير المتعينة ان كانت مع قطع النظر عن التعين الذي يلحقها بتبعية الماهيات متحصلة موجودة لزم صدق الوجود على
كل موجود متحصل متعين مطلقا اذ لا معنى لتحقق الشيء وفعليته الا ايجاده وعدم معيته والا افتقرت في التحصل والتحقق
وفي تقيده الى الماهيات وتعينها بالمتشخصات الى غيرها اذ اللهم المعدوم يمتنع ان يصير سببا لوجود نفسه او تقيده بغيره و
التحقق ان كل ما هو غيرها من الماهيات معلول له فلا يمكن ان يكون تحصلها وتعينها لاجله ولحق الماهية لا بشرط شيء يحمل على افراد

فلو كانت طبيعة الوجود لا بشرط هو الواجب والممكنات افراده لزم حملها عليها وهو موجب لكون الممكنات المتغيرة والممدومات الفانية ازلية
قديمة وهو ليس ولما كان التالي كاذبا كان المقدم مثله فان كانت واجبة لزم وجود الهة غير متناهية وقد كفرت النصارى باثبات الثلثة فما ظنك بمن اثبت
واجبات غير متناهية ولو كانت ممكنة لم يكن شيء منها في وجوده الا التشخصة لا حقيقة الوجود المشترك فيه لعدم تحققها في ذاتها اذ المراد
ان تحققها في ضمن هذه الافراد فالحاصل ان مسند الوجود الى الواجب ومستغني الممكن عن الموثر وكلاهما باطل وايضا ما يترتب عليه الاثار الخارجية
هو الافراد العينية والوجودات الخارجية المتشخصة وطبيعة الوجود التي هو الواجب على هذا التقدير لو ترتب عليها اثار خارجي فانما
في ضمن تلك الافراد لانحصار تحققها ووجودها فيه فيلزم ان لا يكون تحقق الى الاول ثم في ضمن افراد الممكن وجميع صفاته في صفاتها فلو
لم يكن لها وجود وصفات لم يكن له ايضا وجود وصفات وكل ما لم يكن معلوما ومقدورا لها لم يكن معلوما ومقدورا له فيكون ذاته كذاته
طبيعة مبهمة تابعة لوجود الممكنات وصفاته تعالى منزه عن ذلك مع ان الواجب لو كان طبيعة مطلقة غير متعينة في نفسها وكان تعينها
بالمهيات لزم ان لا يكون له تحقق بالفعل فارغا عن جميع الاشياء وثبوت في الواقع مع قطع النظر عن المظاهر والمجالي والمرايا
وقد عرفت انه كفر صريح يدفعه ضرورة الدين وانكره جميع الفرقاء والموحدين ثم لا ريب في ان ما في الخارج من الوجودات المجردة والمادية
والتشخصات الجوهرية والوضعية امور متحققة متحصلة يترتب عليها اثار خارجية وما هو على هذا التقدير الا الوجود المطلق المبهم المتعين
بالمهيات وهي عندهم امور اعتبارية والوجود المطلق لعدم تعينه في نفسه ليس له تحقق بالفعل في ذاته فكيف يحصل منهما
اعتبارا بان امر محقق متحصل وبالجملة وجوه الفساد في هذا التوجيه مما لا يحصى كثرة الثاني ان المراد بالوجود المطلق هو صرف الوجود
المتعين بذاته بشرط ان لا يدخل فيه شيء من تعينات المهية وان قارنه تعينات غير متناهية اذ لم يعتبر فيه عدم الاقتران بل عدم
الدخول وبعبارة اخرى المراد به الوجود لا بشرط اي باعتبار عدم الاقتران بمعنى ان يلاحظ بحيث كلما يقارنه زائدا عليه منضما
اليه فاذا اعتبر المجموع كان الوجود جزءا محمولا عليه في الوجود بمنع حمله على المجموع اي الفرد لا نعتبار بشرط المحمل وهو
الاتحاد في الوجود فالفرق بين هذا الوجه وبين الوجه الاول اخذ بمنزلة الجنس للممكنات اي لا بشرط ولذا كان محمولا عليها
وهنا اخذ جزءا ومادة عقلية لها ولذا لا يحمل عليها وعلى هذا الايرد كلمة قولهم انه عين الاشياء على التجوز ويرد ان الوجود الذي
هو حقيقة الواجب لو كان جزءا ومادة للممكنات لزم تركب حقايقها من الواجب وغيره وفساده ظاهر واي عاقل يجوز ان الوجود
الذي هو جزء الحمار مثلا واجب عالم قادر قديم ازلي الى غير ذلك من صفات الواجب تعالى الله عما يقول الظالمون علوا كبيرا الثالث
ان المراد بالمطلق هو محض الوجود المتعين بنفسه الا ان له وحدة مبهمة في حد ذاته فيلحقه كثرة الشئون والعدد والطور
وهذا اللحوق لا ينافي الوحدة المبهمة والاثنانية المعينة وشبه كلية في ذلك شبه كلمة الهيولى بالنسبة الى الصور ولذا اطلق بعضهم ان
الواجب تعالى هيولى الهيولى وكان الهيولى مع تعينها لها وحدة لا تزول بطريان الكثرة ويتلقى الاتصال والانفصال ويلحقها
الوحدة والكثرة ليس من قبل ذاتها بل من قبل الصور الحالة فيها ومن حيث الذات ليست متصلة ولا منفصلة ولا واحدة ولا كثيرة
بل انها تتصف بجميع ذلك بالعرض فكذلك الوجود المطلق وفيه ان الواجب على هذا يكون مادة خارجية للممكنات فيخرج عن وجوب الوجود
ويكون اضعف وجودا واخس مرتبة من الكل اذ الهيولى كما حقق في محله مفتقرة في الوجود الى الصورة وهي في ذاتها قوة محضة
وبالجملة مرتبتها انها الابهام والافتقار والتي يحصل لها التعين والفعلية لاجل الصورة والواجب منزه عن جميع ذلك الرابع
ان المراد بالمطلق صرف الوجود الواحد المتعين في ذاته من جميع الجهات الا انه مع ذلك يتصور بكل صورة ويتشكل بكل شكل ويتطور
بكل طور ويظهر في كل مظهر ويتشأن بكل شأن ويتجلى في كل مجلى ويتراءى في كل مرآة فهو حقيقة واحدة متفاوتة في الظهور

الذي هي المهيات شدة وضعفا وكمالا ونقصا وكون الوجودات المتفاوتة قائمة بالمهيات متعينة بتعيناتها لم يلزم ان يكون اختلافها في
نفس حقيقة الوجود ليلزم التشكيك في الذاتي بل في تعيناتها التابعة للمهيات المختلفة بل الاختلاف في الحقيقة راجع الى الاختلاف
في ظهور اثار الوجود منه وكثرة وضعفا وشدة فمع قطع النظر عن المهيات لا اختلاف في حقيقة الوجود من حيث هي اصلا وعلى هذا
يكون الفرق بين هذا المذهب ومذهب الحكماء ان الحكماء يجعلون الواجب كحقيقة الوجود بشرط ان لا يتعين بشيء من المهيات وعلى
هذا المذهب يكون الواجب تلك الحقيقة لا بشرط ان يتعين بشيء منها فيكون كل حقيقة وجودية واجبة اذا اعتبرت من حيث هي
مقطوعة النظر عن التعين بالمهيات وممكنة باعتبار اخذها بشرط التعين بل المهيات في الحقيقة هي التعينات والواجب هو الحقيقة
المطلقة فلا يلزم تعدد وتكثر في الواجب ولا كون شيء من الممكنات فردا له ولا كون الواجب عين متعين في نفسه كالكلي الطبيعي
او متعينا بتعين لا ينافي سائر التعينات لانه متعين بنفس ذاته وتعينه يباين سائر التعينات الا انه مع هذا التعين
يقارنه تعينات المهية مقارنة تأثير وافتقار كمقارنة المعلول للعلة ولا مقارنة تعلق وتأثير كمقارنة العوارض المشخصة
للمهيات ولا مقارنة شيء من تعيناتها عليه ولا الافتقار ونوقف شيء منهم تحصله عليه بل مقارنة كما يقارن المعلول للعلة والمجعول
ان حقيقة الوجود مع تعينها في نفسها وتحققها في ذاتها فقد تعددت بتعينات المهية وتصورت بكل صورة كان الصورة
الخارجية مع وحدتها وتشخصها تتراءى في مرايا شتى وتمثل في اذهان لا يتعدد ولا يتكثر الا ترى ان الشمعة ترى في مرايا متعددة ولا يتغير
بذلك عن وحدتها وتعينها في ذاتها وقد يغلظ بعض حيث يتوهم انه لم يرى في آن واحد في امكنة متعددة وكان الواحد وحدة
يرى في الاعداد ويظهر بصور الاعداد مع انه ليس شيئا منها بل هو هو والاعداد شئونه وتطوراته وكان المداد مداد في نفسه ومحيي
في حد ذاته ومع ذلك يتصور بصور الامواج والانهار وهي شئون عارضة لها ولا يتثلم وحدته بكثرتها البحر على ما كان
من قدم من الحادثات امواج وانهار لا يحجبك اشكال شاهد عمن تشكل فيها من اسرار وكان النواة يتصور بصورة الشجرة ذات
نواة ولا الشجرة شجرة الا انه اصلها احسن والاغصان فرعها وكان الشمس واحدة في ذاتها ولا تتعدد فيها بحسب نفسها ومع ذلك تتكثر
بحسب تكثر اشراقاتها على الاشياء وعلى هذا الوجه ان الواجب اذا كان متحققا بذاته ومتعينا بنفسه ومع ذلك
معينات المهية فلا يخلو اما ان يسع هذا التعين لتعينه الذاتي ويتعين بهذا التعين فقط وفساده ظاهر او لم يكون مقارنة
هذا التعين للواجب على وجه التأثير وتوقف تحصله عليه وهو مع ظهور فساده يخالف ما صرح به الموجه من ان مقارنة
هذا التعين على وجه التأثر والافتقار او لا يرفعه بل يجامعه مع انه يجب معروض ثاني التعين ذاته المعينة المتشخصة
بان يكون المهيات متحدة معه في الوجود لازمة له منتزعة منه كما يكون لوازم الوجودات المتشخصة منتزعة عنها متحدة معه في
التحقق عند الحكيم والاول باطل اذ انتزاع المهية عن الوجود فرع ان يكون له حيثية سوى حيثية حقيقة الوجود المنتزع عنها
الوجود العام فان انتزاع المهية عن الفاعل الامكاني عند الحكيم انما هو لكونه ذا حيثية عدمية لاجل قصوره فينتزع منه المهية
لاجلها والوجود العام منتزع عن ذاته الوجودية وصرف الوجود المقدس عن جميع الحيثيات لا يعقل انتزاع مهية عنه وعلى
انه تعالى لوحدته الصرفة وتعينه المتشخص كما هو المفروض لا يعقل ان ينتزع منه جميع المهيات المختلفة والثاني اما ان يكون معروض
التعين الثاني هو الوجودات الخاصة بان يجعل المهيات منتزعة عنها ويكون تلك الوجودات مباينة عنه تعالى الا انها تكون معلولة
له تعالى فيقرب من المجاز ان اي انه تعالى يتجلى بها اذ المعلول نوع تجل لعلته فهذا مذهب الحكيم والاسم في هذا الاطلاق
المجازي بين او يكون معروضه الوجود المنبسط بان يكون الصادر الاول عنه تعالى هو هذا الوجود وهو للاطلاقه وانبساطه

يتقيد بقيود المهيات وقد تقدم تصريحهم بان للوجود مراتب ثلث احدها هو المنبسط وهو غير الوجود العام ويسمى كالكلي الطبيعي بل يسمونه [illegible]
وتقيده بقيود المهيات عنادهم لا يعرفه الا الراسخون وبعضهم صرح بان نسبته الى الوجود الواجبي كنسبة الضوء المحسوس المنبسط الى
الشمس وفي كلام بعضهم انه الوجود الواجبي بعد تنزله عن المرتبة الواجبية كان الممكن هذا المنبسط بعد تقيده بالمهيات وصرحوا بانه واسطة
صدور الكثرة من الواحد وغير خفي ان ما اشتهر من المراتب الثلث للوجود اعني المرتبة الواجبية والوجود المنبسط والمقيد الذي هو الممكن
المجعول التغاير بينهما اعتبار عقلي حتى لا يكون في الواقع الا المنبسط المقيد بالمهيات الا انه اذا اعتبر مع قطع النظر عن [illegible]
يكون هو المرتبة الواجبية [illegible] له تحقق مع [illegible] المنبسط بان يتوهم من الوجود كان شيئا متحدا
منبسطا [illegible] فظاهر ان الواجب ح لا يكون الا هذا المنبسط واعتبر مرتبة اولى له هو المرتبة الواجبية [illegible] ملاحظة العقل
[illegible] ان يكون له تحقق [illegible] خارجا عنه وثبوت [illegible] مع قطع النظر عنه فلا يكون وجود حق يكون المنبسط [illegible]
صرحوا بان الوجود الحق هو الحق والمنبسط خلقه واذا كان المنبسط هو الواجب يقول انه ان كان امرا مطلقا [illegible] كالكلي
الطبيعي وقد عرفت [illegible] وان كان متعينا بتعين متشخصا بذاته [illegible] المهيات فرد على [illegible]
بينهما واقعيا وجعل المنبسط [illegible] بالنسبة الى الوجود الواجبي كالضوء المنبسط على الاجرام العلوية والسفلية
الى الشمس [illegible] كما ان الضوء الصادر من الشمس [illegible] الاجسام [illegible] الا ان [illegible]
مع قطع النظر عن الضوء [illegible] لا تحقق له [illegible] المنبسط بل [illegible] فهو الواسطة في تكثر الفيض [illegible]
كان للواجب تحقق خارج عن المنبسط والممكنات الا ان ما ذكره من [illegible] والاطلاق وتقييده بالمهيات [illegible] سبيل الادراك
بحسب [illegible] القواعد العقلية وغاية ما يفهم منه [illegible] انه امر واحد ذاتي [illegible] مشترك [illegible] حتى يكون
الوفق بين مذهب الحكيم ومذهب الصوفية بعد اتفاقهما على ان الاول في التحقق والمجعولية هو الوجود [illegible] الحكيم يقول ان الاول في
التحقق والصدور على الترتيب [illegible] الوجودات [illegible] المتباينة التي [illegible] بانفسها والمهيات تنتزع عنها وهي غير مشتركة
[illegible] امر عرضي هو الوجود العام والصوفي يقول ان ما يعبر عنه الحكيم بالوجودات الخاصة [illegible] وجود
واحد [illegible] جميع المهيات ذاتي مشترك بين جميعها فالعقل الاول مثلا عند الحكيم [illegible] عن سائر الوجودات
الخاصة [illegible] تنتزع منه المهية الخاصة وعند الصوفي مرتبة من الوجود المنبسط تنتزع عنها المهية الخاصة [illegible]
[illegible] متباينة [illegible] بانفسها [illegible] كل منها [illegible] ولا [illegible] امرا واحدا [illegible]
[illegible] الواجب [illegible] ولم يكن تحققه [illegible] من انتزاع المهيات التي له
[illegible] غير معقول اذ الواحد لا يناسب [illegible] والافراد [illegible] ينتزع من كل
مهية خاصة [illegible] امرا واحدا كليا [illegible] كالكلي الطبيعي [illegible]
انه يتحقق مع قطع النظر عنها [illegible] الا انهم [illegible]
[illegible] الكثرة وحدة [illegible] بحسب التصفية والتصقيل [illegible]
[illegible] الاشتراك [illegible] الممكنات [illegible] امر واحد هو حقيقة الوجود المنبسط [illegible]
[illegible] لذاته [illegible] الاشياء في الموجودية [illegible] مراتب الاول المطلق [illegible]
هو الذات الاحدية [illegible] المطلق [illegible] والثاني [illegible] المقيد بالمهية كالعقول والنفوس والطبايع [illegible] عوارضها

الثالث المنبسط المطلق الذي يسمى [illegible] على سبيل [illegible] وليست وحدته عددية لانه مع كل شيء بحسبه [illegible] العدم
قديم ومع الحادث حادث ومع المجرد مجرد ومع الجسم جسم ومع الجوهر جوهر ومع العرض عرض [illegible]
[illegible] التمثيل [illegible] الوجود [illegible] الواجب [illegible] التمثيل [illegible] المراتب [illegible]
[illegible] والهواء [illegible] الاجسام [illegible] الانواع [illegible] وهو غير [illegible]
[illegible] الموجود [illegible] الثلث [illegible] الممكن واذا اطلق الوجود المطلق على الحق [illegible] الاول
[illegible] والمطلق اي الفيض [illegible] العام [illegible] والمقيد [illegible] الممكن [illegible]
[illegible] فان كلا منها [illegible] والوجود الحق الذي [illegible]
[illegible] المنبسط [illegible] والحق المخلوق به [illegible] الحقايق [illegible]
[illegible] اي [illegible] المطلق من الواجب ليس فاعلية ومفعولية ولا علية ولا معلولية على الوجه المعتبر
في الوجودات المقيدة بل هو [illegible] والتابعية كتبعية [illegible] فالوجود الحق [illegible] الوجود
[illegible] باعتبار وحدته الذاتية [illegible] العددية [illegible] والنوعية [illegible] الاشياء [illegible] الوجود
المطلق المنبسط [illegible] الكلمات [illegible] على [illegible]
[illegible] هذا المنبسط فاول الوجودات المقيدة العقل الاول [illegible] الوجود والمهية [illegible] والعقل [illegible] الوجود
وجود مطلق [illegible] الوجود المطلق [illegible]
[illegible] الواحدية [illegible] الوجود المطلق [illegible] الواحدية [illegible] العالم [illegible] الوحدة
بالوحدة والكثرة [illegible] بين المؤثر والمتاثر [illegible] المنبسط [illegible]
[illegible] صادرا عن الواجب تعالى [illegible] الواجب [illegible] مطلقة ولا متعينا بتعينات
المهيات [illegible] متغايرة [illegible] وحدته [illegible] وتقيده بالمهيات [illegible]
[illegible] يتوقف على [illegible] يستدل عليه [illegible] ارتباط الكثرة بالوحدة وصدورها
منها عليه اذ الواحد من جميع الجهات لا يناسب الكثرة [illegible] يصدر عنه [illegible] اولا واحد [illegible]
ومراتب [illegible] الكثرة حتى [illegible] عن الواحد الحق [illegible] الكثرة [illegible] الا هذا المنبسط
[illegible] المرتبة الرابطة بين القديم والحادث [illegible] هذا الارتباط [illegible] العقل الاول [illegible] الحكماء [illegible]
ان [illegible] المنبسط اول الصادر [illegible] العقل الاول [illegible] على الاول يصدر عنه [illegible]
واحد [illegible] جميع [illegible] الكل صدر منه [illegible] الصادر من الواحد [illegible]
وعلى الثاني يتوقف [illegible] الفيض على [illegible] كثيرة [illegible] بالوجودات الخاصة المقيدة [illegible]
والعقول [illegible] هذا الموجود العظيم العام القادر الذي [illegible] العقل الاول [illegible]
[illegible] على القول به [illegible] كل موجود [illegible] مرتبة [illegible]
الموجودات المقيدة المعلولة للواجب تعالى [illegible] هذا الموجود [illegible] الحكيم [illegible]
[illegible] القول [illegible] الواجب مع [illegible] متعينا [illegible] غير صحيح وما ذكره [illegible]

من الادلة لا يثبته لانها وردت بطريق الرمز والحذف [illegible] يزيد [illegible] الانكار ويبعد عن المطلوب فان من يلاحظ الواحد في الاعداد وحصوله منه
ليس الا بملاحظة تكررها وانتقاله الى مثله والله سبحانه منزه عن التكرر وعن ان يحصل من تكررها الاشياء وظهور البحر بصور الامواج ليس الا تزايد في
حجمه او انتقاله في وضعه او نحو ذلك وظهور النواة بصورة الشجرة واعضائها واوراقها ليس الا بنفوذ الاجزاء المائية والهوائية في جرمه
وازدياد حجمه بذلك مع تغير شخصه الى ان يحصل الشجرة وظهور المداد بصور الحروف والكلمات ليس الا بتغيره ومحوه [illegible] فاقه له
الله تعالى منزه عن جميع ذلك ومن اعتقد فيه شيئا من ذلك فهو زنديق كافر وما ذكره من ظهور شخص واحد في مرآة متعددة في امكنة
متعددة ان كان المعنى ان ذلك الشخص بعينه العنصري بطوله وكثافته [illegible] وان كان المعنى ان نفسه الناطقة لكمال تجردها وقوتها
يمكن ان يتعلق بابدان متعددة مثالية [illegible] العنصري في [illegible] والصفات كلا او بعضا فلا ينكره الا ان يتعلق
النفس بابدان او ابدان ولئن كانت في غاية الكمال والتجرد [illegible] يتعلق تدبير وتصرف لا استكمالها وكما الحق في مجالي الممكنات لا يمكن
ان يكون كذلك وكذا ظهور الصورة الشمسية الواحدة في مرايا متكثرة [illegible] متعددة وظهور الشمس وانوارها على مظاهر متفرقة ومواد
متبددة ان كان بمعنى ان الاظلال كتلك الصور المتعددة حاصلة من ذلك الشخص بحسب تلقي المظاهر واستعداداتها ومواصلها وكل
مماثل لوجوده وصورها حاكية له بحيث يمكن الحكم عليها بما حكم عليه به وكذا تلك الاشراقات الحاصلة من الشمس آثار لوجودها واظلال
مغايرة لها ظهرت على كل مظهر بحسب استعداده ودرجته عليه بقدر قابليته ففيه انه يكون على هذا التقدير وجود ليس الا ظلاله
لوجوده تعالى ومغايرة وحاكية اياه حتى يكون تصور كل منها ولو بالوجه عنوانا لصورته تعالى مطابقا له يمكن وحمل الكلاب والزنابير
والبقة والزناب بصفاتها للوجود الحق القديم وتصورها عنوانا لصورته تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا ثم ان كان المعنى ان تلك الصور
والاضواء ليس لها تحقق وتقرر في ذاتها بل تحققها تبعية الشخص واشراق الشمس وكذا الممكنات المظاهر ليس لها حصول وتحقق في نفسها
بل ما يحصل فيها من الصور والاضواء انما هو من قبل اصلها وذي ظلها بحسب نسبها المختلفة واستعداداتها المتفاوتة وكذلك الممكنات
الموجودة لكونها قائمة بموجدها والمعلة لوجوده وموجودة باضافتها اليه [illegible] في نفسه وجوده ومتقررة بالذات
الى جاعلها ومتحققة بالارتباط بجاعلها ليس لها في حد ذاتها ثبوت وتقرر وحصول وتحقق وانما ثبوتها من تلقاء مبدئها وانها
فان لاحظت بنظر الاشياء والبرهان رأيت وجميع تلك المظاهر وان البصير بعين الحقيقة والثبت [illegible] الاشياء تظهر
بوجوده تعالى وهو الذي ذهب اليه كبراء الصوفية وعظماؤهم على ما عرفته ويتعلق عليه قول الحكماء لشهادة القواعد العقلية لا ينافيه
بل يدل على انه بحسب المجعول بالذات والممكن المرتبط بالعلة هو الوجودات دون المهيات مع ما نسبه اليه في التعليق الذي ذكرناه
وما او ذكرنا جماعة في تصحيح وحدة الوجود وما اوردناه في درس بينا المسألة بقوة البرهان وبينا فساد ما لا حاجة اليه ذكرناه تحقيق
كما انه بعد ما عرفت من فساد الوجه المذكور لا شك في ان اكابر الصوفية وعظماءهم واعلام العارفين وقدماءهم لا يريدون انه تعالى
لانهم اولو الالباب العقلية وذوو النفوس القدسية السليمة فلا نظن بهم من تعليقه واعم اقدامهم في باب التوحيد ما لا يليق
[illegible] قدرته وحكمه بما يأبى العقل بفطرته وكذا الامر في اساطين الحكمة وقدماء الفلاسفة سيما القائلين على خلاف الحق في مسئلة
التوحيد لانهم اصحاب الانظار الباقية وارباب النار والاراء الالهية فلا ينبغي لهم ان يخطئوا في اجل المعارف واسناها فالحق ان مقصوده
الكل في التوحيد واحد والخلاف انما نشأ من اختلاف المعنى من ظاهر كلامهم والغفلة عن بعض مقاصدهم وبيان ذلك يتوقف على
تنبيهات الاول لا خلاف بين الكل في ان الواجب تعالى صرف الوجود والنور ومحض الانية والظهور متباين بذاته عن كل نقص ولا كثرة فيه
من جهة مطلقا منزه عن جميع القيود التي هي نقايص الامكان والتعينات وطوارق الحدثان محقق الحقائق والاعيان ومظهر بيات الاكوان

الحق

محض العقلية والكمالات اتم التام وفوق التمام وموجود من كل قيد حتى عن الاطلاق والتجريد ومنزه عما سواه حتى عن التشبيه والتعديد والاطلاق
الوجود المطلق على هذا المعنى لا اطلاقه عن قيود المهيات [illegible] كالمطلق المشاء المطلق على الآثار الذي لا يتقيد بشيء ينافي كونه محوطة الماهية بل ذاته
بل هو اعلى من اطلاقه على المطلق [illegible] وما في كلام اكابر الصوفية من اطلاق الوجود المطلق على الواجب تعالى انما هو بهذا المعنى الثاني
قد تقدم ان المجعول بالذات وجودات خاصة مقيدة بظلال المهيات والامكان ممازجة بالقصور والنقصان مشوبة بالاعدام
والظلمات فاقدات للمراتب الكمالية سيما المرتبة الجامعة لجميع انحاء الكمالات الذاتية التي هي صرف الوجود الحق فاذا لاحظ تلك المرتبة
المراتب النزولات الامكانية وهي تجلي الكمالات انها تبعية لها تبعية الظلال للصفات والشبح لذي الشبح والاسم للمسمى واللفظ للمعنى
الكلية ليس لها شيء وبذلك لا حد ولا رسم وجميع ذلك انما هو لعوارضها اعني المهيات المجعولة بالعرض انما جعلها وايجاد ما يترتب عليها
الوجود الحق وارتباطها به وذاتها لها اليه وتبعيتها له تبعية العكس للاصل والظل لذي الظل وهذا المعنى هو المعبر عنه تارة بتجلي الحق في مجالي
الممكنات واخرى تنزله في مراتب التقييدات اذ ظهور الحق تنزله ليس تنزله بمعناه اللغوي وانحطاطه عن مرتبة الكمالية والنقص والقوة
والتبعيض والتجزية وامثال ذلك بل لما كان من شأن المعلول ان يناسب العلة من وجه ويباينها من وجه وبعبارة اخرى لما كان معلول الحق
من جهة هو من حيث ليس هو مثل معلول كانه علة متنزلة عن مرتبة الذاتية فالتعبير عن الجعل بالمعنى المذكور تنزل العلة لا يراد به ان العلة
بنفسها انحطت عن مرتبتها وخرجت عن محوضة فعليتها بل المراد ان معلولها الصادر عنها بالجعل كانه علة منحطة عن مرتبتها الذاتية
وانحرجت عن كمالاتها الفعلية الثاني قد ظهر مما مر ان المعلولية يلزمها التعلق والارتباط والتبعية فكل معلول متعلق بالعلة مرتبط
بها تابع لها تبعية الظل لذي الظل ولا ريب في ان وجود المتعلق المرتبط بنفس تعلقه وارتباطه اذ لولا تعلقه وارتباطه لكان محض العدم
فوجود كل متعلق مرتبط ليس في الحقيقة الا نفس تعلقه وارتباطه اذ لولا تعلقه وارتباطه كان وجود المعقول او المحسوس ليس الا
نفس معقوليته او محسوسيته اذ لو لا التعقل والاحساس لم يوجد شيء هو المعقول او المحسوس فكل معلول مع اعتبار تعلقه وارتباطه
بعلته امر مغاير لعلته متحقق في الخارج له آثار خارجية ومع قطع النظر عنه معدوم صرف وبعبارة اخرى كل معلول بالنظر الى علته امر
متحقق ومتحصل وبالنظر الى ذاته امر اعتباري فالتحقق والتحصل في الحقيقة ليس الا للعلة فان نظر الى المعلولات بملاحظة العلة او
نوعان التعلق او بحسب النظر وجليل النظر برأها حقائق متحصلة في الخارج ذوات آثار خارجية والناظر الى ذواتها مع قطع
النظر عن عللها وعند التعمق والتحقيق وبحسب الواقع ودقيق النظر برأها اعتبارات محضة واسماء وتعليقات ارتباطية بل مجرد
تعلقات وارتباطات وشئونات وحيثيات للعلة وبرهان ان لا حقيقة لها سوى علتها فالعلة هي حقيقتها او حقيقة الشيء
به تحققه وتحقق المعلول انما هو بعلته وبالجملة من عرف معنى العلة والمعلوم وحقيقة العلية والتقومية يعلم ان المعلول وان كان بعد صدوره
امرا لا يحتاج في تحققه وقيامه بنفسه الى امر او شيء سوى علته كالوجودات المحتاجة بالنظر الى ذاته امر اعتباري لا تحقق له اذ ما يتبرج اليه في
هو في نفسه محض الفقر والفاقة واذ قد عرفت ذلك نقول لا ريب في ان الكل متفقون على ان الواجب صرف الوجود التام فوق التمام المطلق
عن كل قيد والمبرأ عن كل نقص وعيب وعلى ان الوجودات الخاصة المتعددة بظلال المهيات الامكانية معلولة مجعولة صادرة ظاهرة منه ولين جرى
المعلولية والصدور انما هو بالترتب عليه والتعلق والارتباط به والذهاب في الاضافة اليه فكأنها اظلال قائمة به ولا تقرر ولا تحقق لها في
نفسها بل انما ثبوتها وتقررها من تلقائه في بادي الاعتبار من المذكورين محض النسبة والاضافة ولذا قيل التوحيد اسقاط الاضافات
وبالاعتبار الاول امور متباينة متحققة واقعية بحقيقة العلية والقيومية ومقابلها الفيض ووجود العقل والكثرة ولئن كان كل منها باعتبار
فالموجودون الناظرون بعين العقل الى البواطن لا يرون الا الواحد دون الشيء وهم بعين الظاهر الى الظاهر لا يرون الا الكثرة والبارز قوله

الناظرون بعينين بما سوى المرات من الوحدة عين في الكثرة وبالكثرة وعلى ما ذكرناه ينطبق كلمات الجميع ولا ينافيه شيء من تعبيراتهم وتلويحاتهم
وبيان ذلك اجمالا ان ما ذكره الحكيم من ان الوجودات الخاصة المجعولة امور متحققة اوجدها الله تعالى متباينة متفاضلة على الترتيب العلى والمعلولى
صحيح ينطبق على ما ذكر اذ حقيقة الايجاد والافاضة والعلية والقيومية وامثالها انما هي الاستتباع بمعنى ان يستتبع ذات العلة ذات المعلول
استتباع ذي العكس لعكسه وذي الظل لظله اذ المعلول يلزم ان يكون فرعا وشبحا للعلة نظرا الى ثبوت المناسبة بينهما والشبحية تقتضي كون المعلول
مترشحا من العلة اما بالخروج والانفصال عنها كالغصن للشجرة وهو محال في حقه تعالى او بالتبعية والارتباط كالعكوس والاظلال ومن
احد الامرين لا يتصور الافاضة والصدور لان صدور موجود عن علته ثم ان ارتباطه وتعلق بينهما يقتضي المناسبة بينهما ووجه المناسبة
يقتضي ترتب المعلول على علته بحيث لا يتخلل زمان بينهما اذ مع الفصل يرتفع المناسبة لان ثبوت المناسبة مع معدومية احد المتناسبين
غير معقول فالمعلول مترتب على العلة ترتب الظل على ذي الظل ولا ريب ان الظل امر متحصل متباين عن ذي الظل مترتب عليه وان كان تحققه وتحصله
تبعيا فالوجودات الخاصة الثابتة المرتبطة بصرف الوجود متحققة مع اعتبار الارتباط تحققا تبعيا ظليا فقول الحكيم بكونها متحققة ناظر
الى هذا الاعتبار بل تحقق الوجودات الامكانية مع ملاحظة ارتباطها بعللها اقوى من تحقق الظل مع ارتباطه بذي الظل اذ فرق بين ظل
الاجسام وظل من الاجسام ظل بعض المبادى المتنزلة منه بمراتب كثيرة بل التعبير بالظل انما هو للتقريب والتوضيح والا فالفرق بين الثرى
الى الثريا وكذا ينطبق عليه قول الصوفية ان الوجودات والماهيات الامكانية امور اعتبارية تنتزع منه وانها اضوائه واظلاله وشئونه
واعتباراته وليست امورا متحققة متباينة فانه ناظر الى الاعتبار الاخر اعني ملاحظة ذات المعلول من حيث هو مع قطع النظر عن العلة
فانه بهذه الملاحظة امر اعتباري غير متحقق وان كان بالنظر الى الظاهر ... امرا متحصلا كالظل في الوجود الارتباطي التعلقي الظلي متحقق
بحسب الظاهر واعتبار الارتباط الا انه بالنظر الى حقيقته وذاته مجرد اعتبار والحاصل انه عند الحكيم والصوفي يلزم ذاته الا انه ليس ظهورها
العرفية ووجودها المحضة معلول عقلا بمنزلة ظله لا يتصور في الممكنات مثله في البساطة والبهاء والكمال وهو عند ذكر ... الوجود
المنبسط متفرد عنه بالتبعية والترشح لا افراد الوجود ثم يتبعه الماهيات الامكانية ويلزمه باعتبار اعيانها ودرجاته ومراتبه وعند الحكيم
العقل الاول وهو بمنزلة ظله تعالى ويلزمه الظلال او اظلال ويحتمل ان يستتبع كل ظل ظلالا الى ان ينتهي الى الاجسام الكثيفة التي لا ظل
لها وكان الاجسام الكثيفة لا ظل لها لكثافتها ولو وقع عليها ضوء من مضي يحصل لها اظلال فكذلك الماهيات بازاء النجوم
والمادة باكثافتها ومنوها في انفسها عن ضوء الوجود لا اظلال لها اذ ما لا تحقق له كيف يحصل منه ظل ولذا استفادتها لضوء الوجود
الحقيقي يمكن لها اظلال وعلى هذا جميع الوجودات بمنزلة الاظلال والتوابع والشئون واللوازم للواحد الحق على الترتيب المذكور
وبهذا الاعتبار امور متحققة وبالاعتبار الاخر امور انتزاعية اعتبارية وكذا ينطبق عليه قول بعض الصوفية ان الواجب حقيقة الاشياء
لما عرفت من ان حقيقة الشيء ما به تحققه وتحقق الاشياء وما به تحققها هو الواجب تعالى شانه وكذا ما ذكروه من انه تعالى تجلى في المظاهر
والمجالي لما عرفت من صدق التجلي على افاضة الوجودات المعينة بتنزلها عليه ارتباطها به وتبعيتها له فانه يعبر عنه بتجليه في مجاليه
التقييدية من غير ان يتنزل هو او ينقص من مرتبته الكاملة وكبريائه العلية ومن غير حلول واتحاد وتفرقة وامتزاج وتعطيل وتشبيه
وتجزية وتبعيض فهو في علو مرتبته خارج عن كل شيء وان لم يخرج عنه شيء فتبارك الذي لا يخلو منه شيء وهو في علو مجده وكبريائه خارج
عن الجميع داخل في كل شيء لا بمقارنة وخارج عنها لا بمزايلة اين طرفه حديث كه اين ظاهر و پنهان در هيچ نشد داخل و از هيچ برون
نيست وكذا ينطبق عليه ما ذكروه من تنزل الواجب وكثرة الممكنات عبارة عن تنزلاته كالتقدم والمجد ومن تأمل حق التأمل في
كلمات المحصلين من العرفاء والحكماء يجد الاتفاق الكلي على ان الممكنات مع كونها متحققة متغايرة ومتباينة للواجب بسبب تعينه ملاحظة

الواجب

الواجب وعليته لها ليست الا امورا اعتبارية متفرعة ظلية بالنظر الى ذواتها فانظر الى قول الاعراب ومن يروي الوجودية ولقد يتهيأ على عظم
ان تبهت له وعقلية فهو عين كل شيء في الظهور ما هو عين الاشياء في ذاته بل هو هو والاشياء اشياء فانه نفي عن الاشياء
الكثرة الموجبة لمغايرة الحق الا ان ظهورها وتحققها به سبحانه فهي في انفسها محض العدم والافتقار ثم انظر الى قول شيخ اشراقية
تعلقية به وهو سر الكثرة الوجود المستفاد من الغير كونه متعلقا بالغير متقوما به كما ان الاستغناء عن الغير مقوم لواجب الوجود بذاته والمقوم
للشيء لا يجوز ان يفارقه اذ هو ذاتي له فانه يعتقد ان الموجودات الامكانية لا تحقق لها الا على سبيل التعلق بالحق تعالى مضافة الى الموجد
ومتعلقة به وما يجري مجرى ذلك وان لم يكن لها هوية مستقلة سوى هوية منفصلة وانما اثبات نفسه والثبوت للوجود الحق والاشعة والاظلال
للنور المطلق ولا يمكن ملاحظتها ذواتا منفصلة واثباتا مستقلة لان التابعية والتعلق بالغير والفقر والفاقة عين حقائقها لا انها
لها حقائق على حالها عرض لها التعلق بالغير والحاجة بل هي في ذاتها محض الفاقة والتعلق فلا حقائق لها الا كونها توابع لحقيقة واحدة
فالحقيقة واحدة والمتعدد شئونها وفنونها وحيثياتها واطوارها ولمعات انوارها واظلال نورها وتجليات ذاتها وهي كلها للمستفاد
من كلامه انها بالنظر الى انفسها محض الافتقار والفاقة وان كانت متحققة ثابتة بالغير ثم التحقيق ان ما ذكرناه بل ما ذكره غيرنا من العلماء
الكلام واعيان الصوفية في حقيقة الوجود وكيفية افاضتها وتجليها الى الشئون انما هو على سبيل التلويح والتلميح والتمثيل والتوضيح
دون البرهان والتحقيق ان الوجود الحق ماهيته انه من ان يدركه العقول والافهام واعظم شانا من ان يصل اليه الادراك والاوهام
وكيفية تجليه وايجاده اعلى واسنى من ان يعبر عنها بعبارة او يومي اليها باشارة فان الشيء في مرتبة حقيقة محجوب وادراك ارتباطه به
عن وجه بارقة نقاب كيف وهو مجهول الكنه والذات بل غير معلوم الاسم والصفات فليس له حد ولا برهان ولا يمكن ذكره باشارة
وبيان بل لو انكشف لاحترق من الشاهد والبيان بحيث انه الملك عنه ... المطاوات هو مستور في مظاهر ...
وبالجملة مما ذكرناه ان الوجودات الخاصة الامكانية المعلولة المجعولة للواجب بالتبعية والتعلق والارتباط امور متحققة من
حيث انها توابع وشئون واظلال وفنون للواجب الحق ولها اثار واقعية نفس امرية كان الاظلال الشمس وغيرها من الاجسام المضيئة تحقق
واقعي واثار خارجي وان كان الفرق بين الحق وظل الشمس في التحقق وترتب الاثار كالفرق بينهما فكذلك الوجودات الخاصة لها تحقق واقعي واثار
خارجي الا ان تحققها ليس دون وجوده الظلي بمعنى ان ما به تحققها هو المستتبع وذو الظل اعني الواجب تعالى فهي في الحقيقة تحققها والاثار له تعالى فهي تكون لها
في النظر الى انفسها مع قطع النظر عنه ثم محض الفقر والحاجة وبالجملة هذه الوجودات الخاصة لكونها تبعية ظلية اذا اخذت بشرط شيء اي
بشرط التبعية والتعلق يكون امورا متحصلة وذوات ... خارجية ويعبر عن تحققها بتحقق الظل واذا اخذت لا بشرط شيء اي لا بشرط
التبعية ولا بشرط عدمها يكون امورا اعتبارية يعبر عنها بالشئون والحيثيات والفنون والاعتبارات والاظلال والشرائط والامواج
والتطورات وامثال ذلك وان اخذت بشرط لا اي بشرط عدم التعلق والارتباط فهي محض العدم وصرف الليس ولكونها مرتبطة متعلقة
في التحقق بالظل لذي الظل والعكس للعاكس لا يمكن الواجب تعالى خارجا عنها ولا داخلا فيها فهو خارج عنها لا بمزايلة وداخل فيها لا بمقارنة
وعلى ما ذكر من كثرة التحقق وعدمه المخرج والرجحان بالاعتبارين لا يلزم تناقض ثم ترتفع عنا ما نقول ان عرف معنى العلية والقيومية
المعلولية يعلم مع قطع النظر عن كثرة العلة بمعنى الاستتباع والمعلولية بمعنى التبعية والتعلق ان المعلول من حيث هو معلول بالنظر الى علته
امر ثابت متحقق مغاير لعلته وبالنظر الى نفسه لا تقرر له ولا تحصل في حقيقته لا وجود الا وجه ولا تحقق الا تحققه واذا لم يكن له تقرر مستقل بالنظر الى
نفسه يصدق كونه شيئا واعتبار التحقق لم هذه الوجودات الخاصة المعلولة المجعولة التابعة المرتبطة به تعالى ما لم يكن لها في نفسها مع قطع النظر
عن العلة الواجبة تقرر كان حدوث الوجود الظلي المستتبع لكثيرة اشياء منفصلة عرض لها التعلق والارتباط بل تحقق نفس التعلق والارتباط

اذ لو كانت امور مرتبطة بالعلة بارتباط لم يكن مجعولة بالذات بل كان المجعول بالذات ارتباطها لا انفسها مع ان الغرض كون المجعول بالذات
انفسها والمجعول بالذات المرتبط بالعلة لا من يكون نفس الارتباط فيكون امرا اعتباريا وثانيا فلعلة لا امرا منفصلا مرتبطا ارتباطا زائدا
والترجيح لان المراد بنفس الارتباط ليس عين ارتباط حتى كان تابعا في غوائل والاول لانه لا يكون مرتبطا اذ الم العبرة بالعقل وهو خلاف البديهة
لان المعلول مرتبط بعلته سواء اعتبر العقل ارتباطه ام لا يكون له مصداق حقيقي نفس امري ح لا لان يحكم على المعلول انه مرتبط في
ذاته بالعلة بالتواطؤ او بالاشتقاق فعلى الاول يحكم عليه بالارتباط وعلى الثاني يكون المرتبط ارتباطه لا ذاته فلا يكون ذاته مجعولة وهو
خلاف الفرض وبالجملة من سلم ان المعلول في ذاته مرتبط بالعلة فلو لم يكن عين الارتباط لكان شيئا مرتبطا ويكون ذلك الشي مرتبطا
بالارتباط لا بذاته فيكون الارتباط مرتبطا بالذات والذات بواسطة والمرتبط بالذات هو المجعول فيكون المفروض مجعولا بل المجعول
ارتباطه ومما يوضح المقام ويجليه ان الصور المخترعة للنفس مع كونها امورا متحققة من حيث انها بالنفس وتعلقها بها بوجه ما الا ان
معقوليتها فهي اذا اخذت بشرط شي اي بشرط القيام والمعقولية يكون متحصلة واذا اخذت لا بشرط يكون اعتبارية واذا اخذت بشرط
لا اي بشرط عدم المعقولية والقيام يكون معدومة محضة او وجود المعقول بغير معقوليته واذا اخذ بشرط عدم معقوليته يكون صرف
العدم وبالجملة الصور العقلية شئون النفس واعتباراته ولذا قيل في الفاعل اذا كان تام القدرة والفاعلية غير محتاج الى المواد والة
كلما يتصوره يوجد في الخارج فالواجب لكونه في غاية مراتب القدرة ارتسم ما يعقله من النظام الجلي في الخارج بل التحقيق ان نسبة
الخارج بنفس الامر اليه [illegible] كنسبة ظرف الذهن الينا ونسبتنا الى حقائق الاشياء [illegible] الموجودات في الخارج اليه تعالى
كنسبة الصور المفهومات المخترعة في الذهن الينا فظرف الخارج في الحقيقة بمنزلة ظرف الذهن له فان قيل افاضة الواجب للوجودات الخاصة
وجعله اياها اما [illegible] العدم [illegible] والمعرفة بديهية ذاتية او زمانية [illegible] ارتباط [illegible] اليه
وتعلقها به بان يكون له صدور [illegible] امور منفصلة مباينة عنه [illegible] وارتباطا او باطلا [illegible] ومتعلقة مرتبطة به مضافة
منتسبة اليه والاول باطل قطعا لاقتضائه انتفاء المناسبة والتلازم بين العلة والمعلول اذ لا [illegible] والمباينة من كل جهة باطل
[illegible] ونسبته يرفع التلازم والمناسبة قطعا كيف لا والتلازم اقوى التعلقات والارتباطات ولهذا يلزم امكان [illegible]
[illegible] مع انتفاء العلة الواجبة وفساده ظاهر والثاني ان جعلها وافاضتها مرتبطة متعلقة به انما يكون بتبعيتها له وتبعية له
كتبعية الظل [illegible] والعكس [illegible] فجعلها [illegible] بنسبتها اليه [illegible] والارتباط [illegible] التبعية والترتيب في الربط والنسبة
اذ [illegible] الارتباط والاضافة لا يتصور [illegible] التبعية بتحقق التابع [illegible] بنسبة الى المتبوع [illegible] منه [illegible] احدهما
[illegible] النسبة والاضافة والارتباط [illegible] وجود المنتسبين والمضافين والمرتبطين فكيف يكون موجوبة احدهما
[illegible] الوجودات الخاصة [illegible] المتوقف [illegible] الطرف [illegible] الارتباط والاضافة و
[illegible] نفس المرتبط والمضاف والمنتسب [illegible] الوجودات الخاصة مجرد ارتباطات واضافات ونسب للواجب [illegible]
اضافات حقيقية [illegible] مضافة بالذات لا باعتبار عروض الاضافة لها [illegible] وجودها من حيث هي مضافة [illegible]
اذ ليس [illegible] انها مضافة او غيرها بان يكون الوجود الخاص شيئا له ارتباط واضافة حقيقية فعلى الاول يكون المجعول بالذات
[illegible] الوجودات الخاصة امرا اعتباريا منتزعا عن الواجب [illegible] مع كونها مجرد اضافات لازمة تابعة بذاتها لذات الواجب تعالى
منتزعة عنه [illegible] اضافة [illegible] نسبتها اليه [illegible] المنتزعة [illegible] ذات الاب [illegible] اعتباريا اذ الاضافات
الحقيقية المنتزعة [illegible] التحقق [illegible] متحققة في الخارج [illegible] لا يكون تبعية وارتباطه الا باضافة حقيقية او معية

الاوائح

ونلاته واذا كانت اعتبارية لا يكون المجعول بالذات امرا محققا [illegible] بقي ان يكون المجعول بالذات امرا محققا [illegible]
ما حكم به من ان الوجودات الخاصة مع تعلقها بالعلة بل مع تعلقها الاانه لا ينفك علم التعلق امور محققة ذوات [illegible] خلاف البديهة
اذ قد عرفت وفاق الكل على ان للواجب تحققا [illegible] جميع الوجودات الممكنة [illegible] يحقق [illegible] الكل [illegible]
بان الكل الموجودات [illegible] الذي يغاير الواجب في التحقق والوجود في الادراك والتعلق والاثار امر محقق له اثار [illegible]
الواجب لما عرفت من ان للمعلول مع قطع النظر عن العلة محض العدم [illegible] باعتبار [illegible] خلاف البداهة [illegible]
الخاصة مجرد ارتباطات واضافات عارضة للواجب [illegible] اذا وجد امور متحققة يكون هذه الاضافات اضافات وارتباطات
بينها وبين الواجب [illegible] النسبة بمعناها المتعارف [illegible] يكون بين شيئين [illegible] الاضافة [illegible] النسبة [illegible]
اعم من ان يكون [illegible] ولذا قيل ان النسبة يكفي لطرف واحد والاضافة [illegible] الطرفين [illegible] واذا اخذت [illegible]
على [illegible] اخذت النسبة [illegible] المستقر [illegible] النسبة الى [illegible] النسبة [illegible]
حيث هو [illegible] اذا اخذت [illegible] من حيث [illegible] مستقر عليه [illegible] النسبة [illegible]
اضافة [illegible] لا يوخذ من الطرفين جميعا من حيث هي [illegible] غير اضافة وكل نسبة يوخذ الطرفان فيها من حيث [illegible]
فهي اضافة قطعا [illegible] النسبة والاضافة علاقة بين شيئين [illegible] عن احد الطرفين فهي نسبة [illegible] كليهما
فهي اضافة فلو كانت الوجودات الخاصة اضافة او نسبة للواجب [illegible] نسبة له الى غيرها [illegible] الامر كذلك وكذا الوجود
ارتباطا لزم ان يكون ارتباطا بين الواجب [illegible] فاطلاق النسبة والاضافة والارتباط بمعناها [illegible] غير صحيح
[illegible] اذا اخذت بمعنى اللازم له لذاته او التابع والمنتزع عنه كذلك كالزوجية بالنسبة الى الاربعة فانه يصدق عليها اللازم
لذاته والتابع والعارض والمنتزع ولا يصدق عليها النسبة والاضافة والارتباط وعلى الثاني [illegible] الارتباط [illegible]
الوجودات الخاصة الى الواجب وارتباطها به بواسطة اضافة او غيرها [illegible] الابن الى الاب بواسطة [illegible]
تلك الوجودات المرتبطة مجعولة بالذات [illegible] المجعول بالذات اضافتها وارتباطها وعلى هذا لا يكون تلك الوجودات مجعولة
بذاتها لا مرتبطة بالعلة بذاتها فلا يكون معلولة بذاتها [illegible] المعلولية [illegible] اذ المعلول هو بذاته اثر ومفاض ومرتبط بالعلة
كما ان العلة ما هو بذاته موجد ومفيض وعلى المفروض يكون المعلول المجعول بالذات هو [illegible] ذاته وهذا [illegible] المرتبط
بالواجب لذاته ولو فرض ارتباطه به بارتباط اخر وجب الانتهاء الى مرتبط بذاته [illegible] وبالجملة اذا كان المجعول
بذاته هذه الاضافة [illegible] حقيقة الوجودات الخاصة لم يكن تلك الوجودات مجعولة بالذات [illegible]
المرتبط والمنتسب والمتعلق على الوجودات الخاصة [illegible] الذي يرتبط بالواجب ارتباطا [illegible] المحذور المذكور [illegible]
نفس الارتباط والنسبة والاضافة لا بمعناها المتعارف [illegible] يستلزم لوجود الطرفين والا لزم ان يكون الوجودات الخاصة نسبة
بين الواجب وغيره [illegible] من الواجب بملاحظة [illegible] المنتزعة من الاب بملاحظة الابن [illegible] اللازم والتوابع [illegible]
والمتعلقات والمترتبات [illegible] ذات [illegible] توقف على ملاحظة ذات اخر ولا على علاقة [illegible]
وبين الواجب [illegible] ذات الواجب بذاته [illegible] اللوازم والتوابع [illegible] بذاتها [illegible] في التحقق [illegible]
[illegible] فان الماهية [illegible] حقيقة [illegible] والتحقق [illegible] الوجود الخاص يكون للانسان امرا اعتباريا كالزوجية لماهية الاربعة [illegible]
الخاص [illegible] لكونه اقوى [illegible] التحقق وان كان [illegible] العدم [illegible] لازم نوع تحقق اضعف من تحقق [illegible]

تلازم فانها لا تزال تابعة ان لها مرتبتان بذاتها في ذاتها من دون توسط امر او تكثير تابعيتها لها لاجله ولها نوع تحقق اضعف من
تحققها وكذا النور التابع للمضي والظل التابع لذي الظل فان نسبتها اخس ذاتها من دون توسط علاقة اخرى رابطة بين التابع
والمتبوع ولها نوع تحقق ولئن كان تبعيا وبالجملة تختلف التوابع واللوازم في التحقق والثبوت اقوى من كل تابع وان كان مترتبا عليه بذاته
متعلقا بنفسه من شئ عنه من دون توقف على واسطة اعتبارية واي دلالة وبرهان على ان ما يلزم كل شئ وبتبعيته يلزم ان يكون اعتباريا
والتعقل اذ لا يلزم بعض من لزوم اعتباري محض لا نفس امري شئ ويترتب عليه بذاته اذ محض التقابض لزوم امر محقق لذات كاملة في التحقق ويترتب
عليه من دون توقف على امر آخر اذ ليس ترتب النور على المضي وتبعيته لزوم له كلزوم الزوجية للاربعة في عدم واسطة رابطة بينهما مع
النور الشمس امر محقق ينور الظلم ويوضح المبهم ويسخن ويمرض ويبرئ ويهلك ويبيض ويعقد ويثبت ويحرق الى غير ذلك من الاثار الخارجية
والافعال الواقعية الغريبة والزوجية مجرد اعتبار لا يترتب عليها اثر خارجي ممنية الاربعة لكونها اعتبارية موجها في الذهن لا يوجد
لا ترى بها الا الذهنية فترتبها عليه ترتب ذهني والجسم المضي لكونه متحققا موجودا في عالم الحس لازمه مضي يوجد فيه وترتبه عليه
حسي وصرف الوجود الحق لكونه محققا في عالم التجرد ما يتبعه ويلزمه ويترشح عنه بلا واسطة ما يلي متحقق فيه ويكون ترتبه ترتبا في
ذلك العالم وربما يكون من المجردات ثم مقتضى معلوليته وتبعيته انه لو قطع النظر عن علته يكون محض العدم فثبت الاعتباران
المذكوران ويحصل به الجمع بين كلام الكل من اعيان الحكماء واعلام العرفاء ويطابق ما جاء به ارباب الوحي والهدى الى ما ينبغي المحامل الوجوب
الخاصة الامكانية فالفيض ترشح من الوجود الحق على الترتيب اللائق الذي يحصل به ربط الوحدة بالكثرة فيترشح بعضها عن بعض في
ترتيب بعضها على بعض الى ان سلسلة الوجود نظرا الى ايجاد الواجب للاشياء على هذا النوع من ربط الاسباب بالاسباب الى نوع
والكل واقع على العدد في ادل ما ايجاد كل شئ بذاته من دون مدخلية لغيره من معلولاته فيه بالتاثير والشرطية اذ كل ما له تاثير وشرط ما به
اثر اشئ فمن نفسه اذا كان فاقدا لذلك ولا ريب في ان المصنوع كلما كان اشرف كان الصنع اقوى واتم بكيف والقاء التاثير
ونسبة الاثار وتخواص عن الاشياء يوجب تعطيلها في الوجود وهو لا يناسب علو القدرة على انه لا مناسبة للاشياء بالحقيقة
مع الحق الاول في الحيث المطلق حتى يصدر عنه بلا واسطة وبذلك يظهر ان كون الوجودات الخاصة المعلولة متحققة ذوات اثار خارجية
انسب بعلو القدرة من كونها اعتبارية فاقدة للاثار العينية نعم لو قطع النظر عن تابعيتها للواجب ولوحظ من حيث ذواتها الامكانية
لكانت كحقيقة الاعدام كما مر سابقا كما انه وعاء كل لازم وتابع هو وعاء متبوعه وملزومه فالمهية لما كان وعاؤها هو الذهن
فلازمها لا يتحقق الا فيه ولكونها متحدة مع الوجود اي هي في الخارج يمكن فيه بحيث يصح ان تنتزع منها لوازمها والوجودات
الخاصة الامكانية لما كان وعاؤها الخارج مع كونها منسوبة فيه يظلمات الاعدام فتوابعها ايضا كذلك ووعاء الوجود الحق الذي
هو صرف التحقق وحقيقته انه في الاعيان ولا يمكن ان يفرض في وعاء الذهن فينبغي ان يكون لازمه ايضا كذلك الا انه لنزوله
عن مرتبة وجود العلة وانحطاطه عن كمال الوجود يكون مشوبا بظلمة العدم مخلوطا بالمهية المنتزعة عن حيثيته عدمية هذا مع ان
الوجودات الخاصة الامكانية لو كانت باسرها اعتبارية فاما ان يكون جميعها لازمة لذات الواجب مترتبة عليه من دون واسطة او
بحسب اللزوم والتبعية باواسط فعلى الثاني يلزم عليه الاعتباري ومنشئيته للاثار الخارجية وهو بين الفساد وعلى الاول
اي ان يكون متعينا بذاته متشخصا بنفسه فلا يتصور التخلفات ولو كانت اعتبارية بعض امرية عن ذاته البسيطة المنشئة
المتقدسة عن شوائب الكثرة والتحدد فالجهات او يكون كليا بهيئتها كالطبيعة تعدد الافراد او مطلق منبسطا ذا درجات ومراتب
فيلزم كونه عين الوجود المنبسط وقد عرفت ان القائلين به لا يقولون انه غير الاعتبار لما عرفت من ان مبادي القول لعينه في اول ما

ركن

يكون الوجودات الخاصة من مراتب اول معلولاته لا من مراتب ذاته المقدسة وعلى هذا ما يلزم ذاته ويتبعه اولا هذا الوجود المنبسط لكن
عارضة للاربعة مشرعة عنها ويكون الوفق ح بين قول القائلين به وقول الحكيم ان حقيقة الممكنات عندهم شئ واحد هو الوجود المنبسط
وانما حصل التعدد والتباين بالمهيات وعندنا امور متعددة مختلفة متباينة هي الوجودات الخاصة فالمنبسط عند العرفاء بمنزلة الوجودات
الخاصة عند الحكيم فعلى القول به وان لم يلزم نقص وقصور ما في حق عزه وكبريائه الا ان اثبات وجود مثله وادراك اطلاقه وسريانه
وتقيده بالمهيات المختلفة وتشخص كل درجة منه بمهية خاصة مع عدم كونه ذا افراد مختلفة مما لا يمكن بطريق النظر فثبت في هذا
المقام الذي زلت فيه الاقدام وتحارت فيه العقول والافهام والخير في رد سر الاقدام ولعل ما ارشد تعالى اليه هو الصراط
المبين الذي لا ينبغي ان ينحرف عنه الى الشمال واليمين هذا وقد ذهب بعضهم من الاكابر الاول الى ان للموجودات وجودين
احدهما في الشهود العلمي قبل الوجود العيني وسموه باعتبار هذا الوجود حقيقة تحقيقا بكن وهي نسبته الى الوجود الحق ومستفيضة منه
الوجود الاول والثاني هو الشهود العيني ثم قالوا يشهد به قول النبي ص خلق الله الخلق في ظلمة ثم رش عليهم من نوره اذ الظاهر ان المراد
بالخلق في الظلمة هو الايجاد في الشهود العلمي وبالرش من نوره هو الايجاد في الاعيان ويشير اليه قوله تعالى وجعل الظلمات والنور
وعلى هذا يكون للوجودات الامكانية ثبوت في العلم قبل وجودها في الخارج فيحصل الارتباط بينها وبين الواجب نظرا الى هذا الثبوت ومن قال بوجود
في الخارج والقول بهذا الثبوت العلمي نظير قول المعتزلة بثبوت المعدومات الممكنة الا ان المعتزلة لعدم قولهم بالوجود الذهني سموا هذا الثبوت الثابت
وسموه ثبوتا خارجيا واسطة بين الوجود والعدم والصوفية سموه المعرفة العلم وسموه بالوجود العلمي وذهبوا الى ان تلك الاعيان الثابتة في الشهود
العلمي اما ان يكون مجعولة بجعل ابدي على ما يشير اليه لفظ خلق في الحديث وصيغة الاثر لا تحار بها بين الاشياء في تلك الظلمة ودون تلك
الثبوت مجعولة مخلوقة او لا فعلى الاول ان كان ذلك الثبوت ثابتا في المهيات سابقا على وجودها فذلك هو الثابت في تلك الثبوتات يجب
الواجب ونفس الامر وهذا باطل والا لم يكن كل ثبوت ووجود بالذات بجعله وعلى الثاني يلزم تلك المهيات في ثبوتها العلمي واجبة لا ممكنة
والقول بلا دليل لان كل ثبوت ووجود من تلقاء فيضه سبحانه والمهيات مع انقطاعها عنه اعدام صرفة لا تقرر لها بوجه ثم ولعل بوجود ذلك
الثبوت العلمي بذاته وكونه في مرتبة وجود الواجب كما وقع لبعضهم ولا يمكن القول بكون مرجعية المهيات او الوجودات الخاصة بالذات
التي لا يتوقف على وجود احد الطرفين الذين هما الوجودات الخاصة او المهيات الاان هذا القول من اسخف الاقوال لان الموجودات
العلمية كالعينية مجعولة معلولة اي تابعة لذات الواجب مترتبة عليه لذاته بذاته الواجب سبحانه علة لتميز النظام الكلي في ذاته وترتبه عليه
كما انه علة لظهوره في الخارج وترتبه عليه فيه ثم الواجب كما انه علة تامة للايجاد الكلي فكذلك علة تامة للايجاد الكلي بمعنى ان حصولها
يتوقف على شرط واستعداد وبعض المدارك كالنفس الانسانية لما لم يكن بذاتها علة لارتسام الاشياء في ذاتها بل لحصول الصور
وارتسامها فيها على حسب استعداداتها وحصول شرائطها فتترتب الصور العلمية على ذواتها بل لحصول الصور فيها على حسب استعداداتها
وتهيؤاتها وعلى هذا فالقول بان الانية والحدوث ان الوجودات الممكنة كلها مجعولة والثبوت العلمي للاشياء مجعول مفاض من الواجب تعالى الا ان
مراتبها لما كانت متفاوتة فالثبوت العلمي الضعيف وعدم ترتب الاثر عليه وعلى المهيات في تلك المرتبة الاولى لها ثبت بالعلم يسمى ذلك الثبوت
ثبوتا علميا وسميت المهيات في تلك المرتبة اعيانا ثابتة وسمي كلها ظلمة وظلمات بالنسبة الى نور الوجود الذي يقتضيه الى على وجه
تلك المرتبة بحيث يعرض المهيات ودرايتها ويصير هذا الوجود وكذا المهيات مع منشأ للاثار الخارجية ولذلك يسمى الوجود في تلك المرتبة
الثابتة نورا واولا ما ذكر في هذا القول من الاشياء بالثبوت العلمي محاطة بخطاب كن فمراده ان توجه الخطاب المحاط لا ان يكون
شيئا ثابتا قبل هذا الخطاب فلا ثبوت للاعيان الممكنة في الشهود العلمي لما لم يكن بوجه خطاب الايجاد اليها ولم يحصل وجودها

ومعنى كلامه ان الوجودات في وجوداتها العينية التفصيلية مسبوقة في خطاباته الابداعية والتكوينية التي بها يحصل لها انوار الوجودات
العينية بثبوت علمي على التفصيل دهري كما ان ثبوت علوم تفصيلية بحقائقها العينية والاخطاب بالتالي بها بثبوتها العلمي غير مسبوقة بثبوت
اولى لذلك بل ذات موجدها التي هي اجمال ومتا او علم اجمالي بها كافية فيه انما في هذا المطلب وجليه لك فيه مما ذكرناه ظاهره
يتضح مما ذكرناه من الجمع بين القولين من ثبوت الكثرة والوضوح والعين والتجلي والافاضة والظهور في الظاهر الاول
قد سمعت نحو الكتب العقلية ان المعلول يناسب العلة من وجه ويباينها من وجه ولا ريب في ان الوجودات المتاحة الامكانية القايمة به
كذلك فانها من حيث الاصل والسنخ واحدة مناسبة لها ومن حيث نقصان الكمالات وتبعية المهيات لها متعددة مباينة لها
وكان الحق يوصف الوجه وكثرة الشئون ليس الا ذلك والحلاق الوجود المنبسط ينبغي على تلك الوجودات انما لنظر الى وحدانها من
حيث الاصل والسنخ غير بعيد وهذا الوجه كانه وجه فهو يقتضي وجه كان النور نور ومنور فكان الوجه واحد بالاصل والسنخ
ويتكثر باعتبار القيدات ونقصان الكمالات وتبعية الماهيات فكذلك الموجود بهذا المعنى المجعول بالذات الذي هو الوجه
ويتكثر بالاعتبارين والمجعول بالعرض اعني المهيات متعددة بانفسها لا بما لوازم النقايص الكثرة بالاضافة الى الكمالات
الحق واحد في غاية الكمال والحياة وجامع لجميع الكمالات الذاتية والوجودات الفائقة منه الممدودة في الاصل والسنخ فاقد لجميع
الكمالات كلا وجلا ولا حصرها فانه في هذا الفقد يتكثر ويتعدد بمراتب الفقدان والوجودات القاصرة الى تلك الكمالات لا بالعدم الصرف
حتى يكون حقيقة العدم كحقيقة الوجود المقابلة لها واحدة لا تعدد ولا تمايز فيها فكيف يتكثر الوجودات بالعدم الذي لا تعدد
ولا تمايز فيه بل وجه فاقد لمرتبة من المراتب الكاملة حقيقته بنفسه ممتازة عما عداه بذاته وحقيقته لا بالماهية ثم المهيات
اظلال واشباح لتلك الوجودات وكالاسماء والامارات لها اذ لا يمكن التعبير عن تلك الوجودات والاشارة اليها بخصوصياتها
الا بها ان هي الا اسماء سميتموها انتم واباؤكم فالمهيات عوارض تلك الوجودات العينية لا بمثل سائر العوارض بل عروضها لها
كعروض الاسم للمسمى واللفظ للمعنى وهي ما شمت رائحة الوجود بالذات بل انما شمتها بالعرض من قبل موضوعاتها اعني الوجودات التي حصة
التي هي سميتها بالذات من قبل مقتضيها وموجدها الذي هو صرف الوجود وبحسب العقلية والنور فالمهيات مجعولة بالعرض اي بتبعية الوجودات
التي هي مجعولة بالذات **الثاني** ان الوجود صرف الوجود والظهور وكنه الامر والنور ولشدة ظهوره لا يمكن ادراكه الا بتوسط
المظاهر والمجالي او لا ترى ان بعض الانوار المحسوسة كالنور الشمسي مثلا مع كونه من ازل مراتب تنزلات النور الحقيقي في غاية من شدة
الظهور والاشراق بحيث لا يدركه الابصار سيما الابصار العمش والخفافيش وبعد الاعتبار صار مختفيا ومحجوبا بكنه بحيث اذا اريد
بلا شبح والاظلال واشتباكه بالاعدام والظلام بحسب اطواره وتنزلاته ومراتبه ودرجاته ولا يحتجب بالحجب بحسب تنوعاته
واشعياته صار بحيث يمكن ان يدركه الابصار بحسب استعداداتها وكل من تلك الانوار المشتبكة فائضة من ذلك الشمس وموجوده
بواسطته في مظاهرها وشدة ظهورها واداته وجودها ولو لم يكن ذلك الارتباط والاشتباك لم يكن لنور الشمس ظهور بالابصار
مع انها في صدورها في غاية الظهور والجلاء ولا تلك الاظلال والاشباح فانها للنور في انفسها ولشمس اذا اطلعت بنفسها
لم تبق لها نور ووجود ولما كان ظهور نور الشمس بهيم ان ظهورها بحسب الحقيقة بنورها في رتبة غاية الظهور والجلاء بسبب بطون
والخفاء والارتباط والاشتباك بالحجب والاستار موجبا للبروز والانكشاف وهذه الانوار بحسب السنخ والاصل واحد وبحسب المظاهر
والمجالي متكثرة فكذلك صرف الوجود الحق مع كونه في غاية الجلاء والظهور بل على الظهور والنور ومنه يفيض كل نور ووجود
بل من شدة الظهور والنور به جلا لا يمكن ان يدركه الابصار ويعرفه القاصر فيختفي بعقدته القاهرة في مجالي المظاهر والاعيان وفي

بل

مي كل المهيات والاكوان بان افاض من ذاته بذاته وجودات مقيدة بقيود نقايص الامكان مشتبكه بظلمات الاعدام والفقدان
مازجة بمهيات الامكانية مخلوطة بالحجب الظلمانية فتحققت بحجب ذواتها وفقد الكمالات متشبثة بالحدثانها ونحصل بعض الصفات حتى
يمكن ان يدركه العقول ويخفيه عن حرافة الوجود والنور ومزجها بظلمات الامكان والقصور وينتقلوا منها الى الوجود الحقيقي الوجود
هو مبدئها وموجدها في الحقيقة انها واشتباكها بالمهيات مظاهر وجود الحق لانها لقصورها ونقصان كمالاتها لا يمكن ان يظهر الحق
وجود كامل بالذات مستجمع لجميع الكمالات لكنها بحجب ذواتها بحيث لم يظهر الوجود الحق ولم يظهرها بالافاضة والجعل لم يكن لها ولا لمهيات
التابعة لها ثبوت وظهور فالوجود الحق لغاية ظهوره صار محجوبا مخفيا واحتجابه وبطونه صار ظاهرا جليا فسبحان من احتجب بغير حجاب
وستر بغير ستر فبطن في ظهوره وظهر في بطونه فبالحق ظهر الخلق وبالخلق ظهر الحق ومن حيث الظهور لم يتقدم الحق والخلق مرآة للحق من
الا وجه دون وجه وكانت المرآة الحسية لا بد ان لا يكون لها ضوء ولون حتى يظهر فيها المرئي وكذا المرئي لا بد ان يكون له ضوء ولون في الجملة ليظهر
صورته فيها كذلك المرآة المعنوية التي هي المهيات لا بد ان لا يكون لها في حد ذاتها لون الوجود المقيد يكون ضوءها من الوان
الوجودات حتى يمكن ان يظهر فيها المرئي الذي له لون الوجود في الجملة اعني صور الوجودات المقيدة المعبر عنها بلسان الشرع بصبغة الله
ومن احسن من الله صبغة ولذا كانت المهيات في انفسها اعداما صرفة تتراءى فيها تلك الوجودات الممتزجة باعدام النقايص وفقد
الكمالات وكما لا يمكن ان يتكرر صورة المرئي في المرآة الواحدة فكذلك لا يمكن ان يتكرر ظهور الوجود المقيد في المهية كما شاع من الصوفية
ان الله تعالى لا يتجلى في صورتين مرتين وكما لا يمكن ان يظهر في المرآة صرف النور الغير الممازج بشي من الظلمة والكدورة فكذلك لا يمكن ان يظهر
في المهية صرف الوجود الحق المعرى في ذاته بذاته عن الظلمة والتقييد الذين هما بمنزلة الصبغ واللون **الثالث** ان ذات الله الذي هو
بذاته محض الوجود وصرف الانية والنور تحت الغيب وغيب الغيوب بل فوق كل غيب وظهور ومظهر اسمائه الحسنى وصفاته العليا
ومنبع كل بهاء وكمال ومنشأ كل حسن وجمال واصل كل اصل وفرع ومصدر كل اثر وفعل تجلى من المرتبة الاحدية الذاتية
حيث الهوية الواجبة الى المرتبة الالهية وحضرة الاسماء والصفات الجلالية والجمالية اجمالا لا تفصيلا وجمعا وفرادى على نحو
الى رفيع بل يعجز عن معرفته الراسخون فكان ذاته بذاته وجود وموجود باعتبار فكذلك علم وعالم باعتبار وقدرة وقادر
باعتبار الا وصفاته العليا واسمائه الحسنى على الترتيب العقلي الواقعي فان العقل يلاحظ اولا ذاته الموجودة ثم وجوده ثم الحي وحياته
ثم العالم وعلمه ثم القادر وقدرته الى اخر الاسماء والصفات ثم تجلى من تلك الحضرة الوحدانية المرتبة الالهية الى الحضرة
الربوبية واي اقتضاى الى مظاهر تلك الاسماء والصفات بايجاد المظاهر الابداعية والتكوينية وافاضة المجالي الامرية
والخلقية واظهار المرايا الافاقية والانفسية بنحو من التجلي وراء الاول فان تجلي الذات الى حضرة الاسماء والصفات انما هو
بالجهات والاعتبارات وكلها عين الذات باعتبار وانما تجلي الى مظاهره فتميز كذلك لانها غير الذات غيرية واقعية الا انها
مناسبة له مناسبة المعلول لعلته والفرع للاصل والظل للنور ولما ثبت انه افاض من ذاته بذاته مظاهر لاسمائه وصفاته على
مناسبة بيوفق الى رتبها وبعضها مظاهر جميعها اجمالا وتفصيلا وبعضها لبعضها كذلك وهي مترتبة بعضها فوق بعض و
بعضها مناسب لبعض وبعضها متاخر لبعض وهذا الترتيب التقدم والتاخر الواقعة في مراتب تجليات الذات الى حضرة الاسماء
والصفات وكذا الاسماء هو يسمى تارة بالتقدم بالحق واخرى بالتقدم بالحقيقة واخرى بالتقدم بالذات ولا مشاحة في التسمية
فالعالم بجميع اجزائه وهو الانسان الكبير مظهر جميع اسمائه الحسنى وصفاته العليا من الجلالية والجمالية والمركبة منهما باعتبار جميع
اسم الله الذي هو الجامع للاسماء كلها لانه اسم للذات المستجمعة لجميع الصفات الكمالية باعتبار او مظهرية جميع العالم تفصيلية

بمنزلة والانسان وهو العالم الصغير مرآة صغيرة من مظاهر جامع جميع اسمائه وصفاته وهو بين الاجمال والتفصيل اي ليس في مرتبة الاجمال
كالمرتبة الاحدية الذاتية ولا في مرتبة التفصيل كالعالم بجميع اجزائه فهو مختصر منتخب من العالم الكبير الذي هو تفصيل الحضرة الاحدية والحضرة
الالهية والحضرات الاسمائية والصفاتية وخلاصة حضرات الاسماء والصفات وكتاب الموجودات فاذا حصل انه تعالى تجلى للعالم الانسان
اي افاض وجودا كاملا مستعدا للمرتبة الانسانية مخلوقا مرحوما متحققا بصفاته الانسانية وجميع صفاته تعالى عين ذاته ووجود الانسان وصفاته
غير ذاته نعم في اصل الصفات مشتركان وانما التفاوت بالعينية والزيادة والوجوب والامكان والتناهي والنقصان وسائر الاحكام
التي تحصل للصفات بالنسبة الى الموصوف من القدم والحدوث والكمال والقصور والتعلق لغيره من المادة او الماهية والتجرد بالكلية
فالعقل اذا وجد الصفات علم ان الاحكام التي بها التفاوت يجد كلها مجتمعة في الانسان فهو مأمور بان يثبت للواجب ما يجده في العالم
وفي نفسه من صفات الكمال كما انه مأمور بالايمان بوجه من جهة يكون على اشرف كمال الوجود والصفات وتقديسه عن كل نقص
يجده في العالم وفي نفسه وعند هذا يظهر سر قوله عليه السلام من عرف نفسه فقد عرف ربه ولا يغرنك ما ذكرناه حتى تقتحم على جلالة الربوبية وتجري
على الاقدام في وادي اثبات الصفات فتقع في بيداء الهلاكة فتضل وتضل فان ما ذكرناه تنبيه وتمرين لا اتقان وتحقيق لا تراه
دلال الاشارات وتيل سرادقات جلال اللاهوت فكل ما ميزتموه باوهامكم في ادق معانيه فهو مخلوق مصنوع مثلكم مردود اليكم ما للتراب
ورب الارباب هرچه آن تر هم نهاده دست عقل و حس و وهم گر بآتش بر نهی بطلان انداز آن [illegible] بجای در یکی
تنبيه كما يصح ان يقال ان ذاته تعالى تجلى من مرتبة ذاته الاحدية الى حضرة اسمائه وصفاته ثم الى المظاهر كذلك يصح ان يقال ان حضرة
الاسماء والصفات تجلى الى المظاهر منذ انه تعالى كما افاض من ذاته صفاته فكذلك صفاته التي هي عين ذاته باعتبار وتجليات في ذاته باعتبار
او وجود اسمائه التي هي عبارة عن ذاته ملحوظة مع صفاته افاض صفات المخلوقين واسمائهم فكما ان ذواتهم مظاهر ذاته وصفاتهم
مظاهر صفاته ومجعول ذاته كذلك هي مجعولات صفاته التي هي عين ذاته واسمائه التي هي ذاته مع ملاحظة صفاته والكل راجع الى
الذات الحق وصرف الوجود المطلق فهو اصل الكل ومبدأه ومرجعه ومعيد الجميع ومنشأه الرابع مجموع العالم وهو الانسان الكبير شخص واحد
له ظاهر وهو عالم الحس والظاهر والملك والشهادة المطلقة وباطن هو عالم البرزخ والمثال والشهادة المضافة والملكوت الاسفل
ولهذا الباطن باطن هو عالم الارواح والعقول وعالم الملكوت الاعلى والغيب المضاف ولهذا الباطن ايضا باطن هو غيب الغيب
ومقطع الاشارة وحضرة الوجود البحت ومرتبة الاحدية الذاتية وهو النور المفيض لكل نور والظهور المظهر والوجود الموجد
لكل موجود وهكذا المراتب مترتبة بعضها فوق بعض والعوالم الثلثة الاول مظاهر ذاته تعالى ومجالي اسمائه وصفاته واذ عرفت
ذلك في مجموع الموجودات الذي هو الانسان الكبير فاعلم ان حكم الانسان الذي هو العالم الصغير وخلاصة الموجودات ونقطة حب
الكائنات واشرف الذوات الامكانية باعتبار وادناها باعتبار آخر كذلك فله ظاهر هو البدن ولهذا الظاهر باطن هو القوى
السارية فيه ولهذا الباطن ايضا باطن هو نفسه المجردة ولهذا الباطن باطن هو الروح القدسي اعني العقل الاخير الواقع في سلسلة العقول
الطولية ولهذا الباطن ايضا باطن الى ان ينتهي الى الوجود الحق الحقيقي وكما ان مراتب الحس والمثال والارواح والعقول من افراد
العالم والمرتبتان الاخريان خارجتان منها وانما يصل بعض اجزائه اعني العقول اليهما بالارتقاء فكذلك هذه المراتب الاربع
داخلة في الانسان نظرا الى امكان حصولها في النفس المجردة الانسانية عقيب العقل والمرتبتان الاخيرتان خارجتان منه
وانما يصل بعض اجزائه وهو نفسه المجردة اليهما بالاتصال او كان البدن وقواه وما في القوى من المحسوسات والصور الجزئية والنفس المجردة
وما فيها من الصور الكلية والعقول وما يستفيدها من الامور الالهية كلها من فيض الحق ومظاهر اسمائه وصفاته لكن بالترتيب فان

حيوة البدن بالقوى السارية فيه وحيوتها بالنفس المجردة وحيوتها بروح القدس وحيوته بالاضافة بالوجود الحق كذلك حال مجموع
العالم فان حيوة مجموع الاجسام بالطبايع والقوى السارية فيها وحيوتها بالنفوس القدسية المتصرفة في تلك القوى وحيوتها بالعقول
وحيوتها بالوجود الحقيقي الذي هو الحي بذاته الكامل في ذاته ولا وجود ولا موجود ولا حي ولا حيوة ولا كامل ولا كمال ولا علم ولا
عالم ولا قدرة ولا قادر الا هو تعالى شانه اما درس لا ريب في ان الفعل منشاؤه التاثير او الاثر نفسه والصفة مبدأه والاسم
في شانه تعالى اسم يطلق على الذات المقدسة مع ملاحظة صفة من صفاته لان ملاحظة الذات بذاته من حيث هي غير ملحوظ كما
ان صفاته تعالى بكثرتها ينحصر اصولها في اربعة اقسام فكذلك اسمائه الحسنى ينحصر في هذه الاربعة لما عرفت من انها تطلق على
الذات بملاحظة الذات وبيان التربيع في صفاته ان صفاته تعالى اما سلبية او ثبوتية والسلبية صفات معنوياتها سلب
والاضافة الى الاشياء او كان يلاحظ فيها نفي ما لا يليق بجنابه وسلب ما لا ينبغي ان يسند اليه من نقايص الحدثان
وقصورات الامكان وذلك كالتنزه والتسبيح والتقديس والاسماء بازائها المنزه والسبوح والقدوس والثبوتية صفات
معنوياتها ثبوت امر ليس سلبا وهي اما معنوياتها مجرد الاضافة كالخالقية والرازقية والاسم في هذه المرتبة كالخالق والرازق
ويسمى هذا القسم عند بعض بصفات الفعل وعند آخرين يرجع هذه الاضافات كلها الى امر واحد هو صفة الذات اعني
المبدئية للكل اذ معنويتها امر ثبوتي سوى الاضافة وهذا القسم اما لا يحتاج في تحققه الى الاضافة الى الغير ولا يعرضه الاضافة
اصلا كالحيوة والبقاء والاسم في هذه المرتبة مثل الحي والباقي واما لا يحتاج في تحققه الى الاضافة ولكن يعرضه الاضافة
كالعلم والقدرة والسمع والبصر والاسماء في هذه المرتبة كالعالم والقادر والسميع والبصير فان كونه عالما وقادرا لا يتوقف
على وجود المعلوم والمقدور وكذا كونه سميعا وبصيرا لانه تعالى عالم اذ لا معلوم وقادر اذ لا مقدور وسميع وبصير ان لم
مسموع ولا مبصر الا انه يعرض لهذه الصفات الاضافة الى الغير وهذه الاقسام الثلثة كلها صفات الذات الا القسم الثاني
فانه مختلف فيه في انه مجرد اضافة او يرجع الى صفة الذات والاسماء والصفات الجلالية عبارة عن السلبية والجمالية عن
الثبوتية عند جماعة وعند آخرين الجلالية عبارة عما يدل على القدرة والغلبة كالقهار والجبار والمتكبر والجمالية عبارة
عما ينبئ عن اللطف والرحمة كالكريم والرحيم واللطيف ولا مشاحة في الاصطلاح فظهر ان الاسماء والصفات بحسب اصولها
اربعة سلبية وثبوتية هي مجرد الاضافة وثبوتية لا يتوقف تحققها على الاضافة ولا يعرضها ايضا وهي الحقيقية المحضة
وثبوتية لا يتوقف عليها ولكن تعرضها وهي الحقيقية ذات الاضافة وبعضهم قال في تربيع الاسماء ان اسمائه تعالى
منحصرة في اسماء الذات واسماء الصفات واسماء الافعال واسماء الصفات على قسمين فالمجموع اربعة وبيان ذلك
ان الاسم انما يطلق على الذات باعتبار نسبة وبيان ما وذلك الاعتبار اما باعتبار امر عارض عدمي اضافي كالاول
والآخر والسبوح والقدوس فانها عبارة عن الذات مع اعتبار الاولية والآخرية والتسبيح والتقديس عن النقايص وهي
امور اضافية عدمية ويسمى هذا القسم اسماء الذات واما باعتبار امر وجودي يمتنع العقل الى ان يكون امرا على الذات
في الواقع وهو اما لا يتوقف على تعقل الغير ولا على وجوده كالحي والواجب الوجود فانهما عبارة عن الذات مع اعتبار الحيوة
ووجوب الوجود وهما عين الذات وتعقلهما لا يتوقف على تعقل الغير واما يتوقف على تعقل الغير دون وجوده كالعالم والقادر
والسميع والبصير فانها عبارة عن الذات مع اعتبار العلم والقدرة والسمع والبصر التي هي زايدة على الذات في الحكم
لكن يتوقف تعقلها على تعقل الغير دون لم يتوقف على وجوده لكونه عالما اذ لا معلوم وقادرا اذ لا مقدور وهكذا السميع

هذا القسم اسماء الصفات فالاقسام الاولية اربعة ولو ثلث عددها في القسمين ثلثة لجميع الاسماء التي للاضافة لقسمها في التقسيم الاول واعيان
الصفات لتقسيمها في الثاني في فساد اعداد ولا مشاحة في ذلك والاسم الذي هو الذات مع اعتبار استجماعه لجميع الصفات كاسم الله
الذي هو للذات المقدسة المستجمعة لجميع الصفات الكمالية لهو اصل الاسماء وبا مجمعها ويسمى بالاسم الاعظم والامام الاعظم والرئيس
الاقدم وهو ليس قسما منها اورابعا بل هو جامع لجميع الاقسام ودونها بحسب عينها اذ قد عرفت ان جامع جميع الاسماء
والصفات اربعة فاعلم ان العوالم التي هي في مظاهر الاسماء وصفاتها كثيرة لا تحصى عددها وتنتهي كليها في اربعة
الاول عالم الملك والشهادة وهو عالم الاجسام وما فيها من القوى والطبائع وجميع ما يحس من جسم الى العرش والكرسي والسموات والارضين
وما فيهن وما بينهن وما تحتهن وما فوقهن والثاني عالم المثال وهو عند الشيخ من جهة القوى الدراكة الفلكية والارضية وعند الشيخ عالما
قائما في نفسه خارجا عن عالمي المحسوسات والمعقولات وعند الاشراقيين عالم برزخ قائم بذاته متوسط بين المحسوسات والمعقولات
وليس قائما بمحل اذ المواد الثابتة فيه الثالث عالم النفوس الكلية النفوس المجردة المتعلقة تعلق التدبير
والطبيعية الكاملة التي ليس لها حاجة في النظر الا بما يفيض عليها من الكمالات العقلية بتحريك الاجرام تارة وينال بها الاولى
والعقول القادسة العقلية من كل جهة وللنفوس الانسانية المجردة التي هي ناقصة في اول الحدوث ويتحلى بالتدبير والتعرف
في هذا الادنى ومن عالم النفوس عالم الجن والشياطين واشباههم ويسمى عالم النفوس بعالم الملكوت الادنى الرابع عالم العقول المسمى
بالملكوت الاعلى والملأ الاعلى وهي موجودات مرتبة عند الشيخ وعدد لكثرتها كثيرة ومن ذلك العالم عالم الملائكة المقربين باختلاف
مراتبهم من المهيمين والمستغرقين والصافين والحافين والمسبحين وعالم الارواح من روح القدس وغيره فالعوالم الكلية في عدد
عالم المثال على ما ذهب اليه كما عليه الاشراقيون وثلثة ان لم يكن عالما برأسه كما ذهب اليه المشاؤن ولا عالم الاعيان الثابتة في
الخارج كما ذهب اليه المعتزلة فيبين الثلثة وفي العلم كما عليه الصوفية فيتعدد بربوبيته عليه لما كونه مظهر الاسماء وصفاته اذ لا
يترتب عليها الآثار الا في الشهود العلمي والحضور الالهي في هو ليس عالما خارجيا اخرى الا عالم الانسان الصغير الجامع لجميع العوالم فهو
كان مظهر الاعظم ونظر الاسم الجامع الاقدم ورئيس الكل ومنتخب الكل الا انه ليس عالما برأسه بل هو عبارة عن مجموع العوالم و
داخل فيها ولنا ان نقول بعبارة اخرى كما ان اصول الحضرات الاسمائية والصفاتية اربعة او ثلثة كما ان اصول الظاهر والعالم
الكونية اربعة او ثلثة النشأة الدنيوية والبرزخية والاخروية المنقسمة الى النشأة الجنية والنشأة النارية كان مجمل الاخروية دارين
فالنشآت اربعة وفي جملة واصح ثلثة وجميع تلك العوالم والنشآت مظاهر الاسماء وواقعة تحتها ومنسوبة اليها واعداد
اصولها مطابقة لاعداد اصولها وكل منها مظهر لما يناسبه وكلما مرتبة ومقابل مرتبة من ابتداء الكثرة ولكنها ليست على التساوي
لان بعضها مظهر اسم واحد وبعضها مظهر اكثر من واحد وبعضها مظهر الجميع تفصيلا واجمالا فكل موجود حظا من بعض الاسماء
دون كلها سوى الانسان فان له رتبة المظهرية للكل ولذا صار قابلا للخلافة الالهية فحظ الملائكة انما هو من اسم السبوح القدوس
فانه من بعض اسمائه تعالى فالملائكة يسبح بحمده ويقدسه وهذا القسم من اقتضاء التعظيم والتجليل ولذلك ما عصوا ربهم قط وحظ
الشياطين من اسم الجبار والمتكبر فانه لم يجد بعض اسمائه كما قال رئيسهم انا خير منه خلقتني من نار وخلقته من طين وهذا القول من اقتضاء
الكبر ولذلك عصى وهوى ولذلك لكل موجود حظا ولكم فيه غيره وليس فيه الخصوصية الا الاقتضاء الاسم الذي هو داخل تحته
والانسان مظهر جميع الاسماء الحسنى وتجلياته وعلم آدم الاسماء كلها ولذلك عصى تارة واطاع اخرى وليس المراد بادم هو ابو البشر
وصاحبه هو وذريته المستعدون لكسب فطرتهم الاصلية لتعليم الاسماء الالهية وظهورها فيهم بالقوة او الفعل كما يومي اليه قوله تعالى

والعد

فخلقناكم ثم صورناكم ثم قلنا للملائكة اسجدوا لآدم الاية وكل من كان فعلية ظهور هذه الاسماء فيه كلا واجلا اكثر كان افضل من غيره
كالانبياء والاوصياء بحسب مراتبهم وكل من كان ظهورها فيه على كمال الوحي واقوالها واتمها وجامعا لعامة مراتب الفعلية الممكنة
في نوع الانسان فهو اشرف الكل وقد تم الجمع والفيض المتوسط بين الحق والخلق والبرزخ بين الموجوبات الامكانية والوجوبية
المطلق وهو مستقر شئون الاعيان والحد المشترك بين الوجوب والامكان وهو الاعراف رجال يعرفون كلا بسيماهم ويسمى من
الرتبة عند اهل الله بالوجود المحمدي والنور الاحمدي وذلك لتحقق بمقام او ادنى فجميع العوالم بتفاصيلها مظهر جميع اسمائه تفصيلا
وبجملتها مظهر اسم الله وهو الاسم الاعظم اجمالا والكتاب ظاهره في النشأة الدنيوية مظهر اسم الظاهر والرحمن وبحسب باطنها و
النشأة الاخروية مظهر اسم الباطن والرحيم وكذا الانسان بتفاصيله مظهر جميع الاسماء تفصيلا ودال عن بعض العالم و
بجملته مظهر اسم الله والاسم الاعظم اجمالا والاكبر من اجاب العالم وهو بحسب الظاهر مظهر اسم الرحمن والظاهر وبحسب الباطن
مظهر اسم الرحيم والباطن فالعالم بجملتها في كفة الميزان والانسان في كفة اخرى مع انه منها وداخل فيها وهذا مما ذكرناه و
ادراك حقيقة معناه يكشف علو قدر الله وجلاله وعظمته وكبريائه بما يبهر العقول ويدهش باوهام الفحول تتميم قد عرفت ان
المجعول بالذات هو الوجودات الصادرة دون الماهيات وان الجعل انما هو بالتعلق والتبعية والغرض هنا بيان ان جميعها مجعولة
للواجب تعالى ابتداء كما يراه قوم من الصوفية والمتكلمين او ان جميعها ليست مجعولة له بلا واسطة بل انما الجعل والصدور
بالترتيب السببي والمسببي كما اتفق عليه الحكماء فنقول جمهور الحكماء على ان اول الصادر منه سبحانه جوهر قدسي بسيط ويتوسطه
يتكثر سبيل الوجود وينفجر ينابيع الفيض والجود واحتجوا على ذلك بامتناع صدور الكثرة عن الواحد الحقيقي بلا واسطة اذ الواحد
لا يصدر عنه الا الواحد واستناد الآثار المتعددة الى المؤثر الواحد الحقيقي لا يمكن الا بتعدد الآلة كصدور الافعال من
النفس الناطقة بتوسط الاعضاء والقوى الحالة فيها او بتعدد الشروط والقوابل كصدور الآثار والحالات المتكثرة
في عالم العناصر عن العقل الفعال بتعدد الشرائط والقوابل واما الواحد الحقيقي الذي ليس لفعله آلة ولا تعدد شرائط و
قوابل كالحق الاول فلا يجوز ان يصدر عنه اولا الا اثر واحد اذ لا بد من تحقق بين العلة والمعلول مناسبة
يصدر لها ذلك المعلول عنها والا جاز ان يصدر كل شيء عن كل شيء واذا كانت المناسبة لازمة بينهما نقول لو صدر معلول
عن علة واحدة من كل جهة لمناسبة خاصة بينهما فلو صدر عنها معلول آخر فان كان صدوره لتلك المناسبة اتحد المعلولان
لا تحاد العلة والمناسبة ولو كان لمناسبة اخرى لزم اشتمال العلة على جهات متعددة وهو خلاف الفرض وبتقرير آخر
لو صدر عن الواحد من حيث هو واحد ا و ب مثلا وا ليس ب فقد صدر عنه من الجهة الواحدة ب وما ليس ب وذلك يوجب
اجتماع النقيضين وبتقرير آخر لو صدر الكثرة عن الواحد الحقيقي وجب ان يكون مناسبا لها والكثرة من حيث هي متغايرة فلو
كانت العلة الواحدة من حيث هي واحدة مناسبة لتلك الكثرة من حيث هي كثرة لكانت متغايرة في نفسها مع انا فرضناه من حيث
الوحدة مناسبة بنفسها هف ثم الظاهر اتفاق الكل على امتناع صدور معلول واحد من علل متعددة مع ان ما استدلوا
به عليه يجري مثله في صدور المتعدد من الواحد والمحقق شنع استحالة ذلك الا ريب في ما ذكرناه من الادلة وغيرها تامة
غير قابلة للمنع فلو كان المتعدد معلولا للواحد وجب ان يكون اما جهات متعددة او يكون هو جهات متكثرة بتكثر
المعلول حتى يكون صدور الكثرة عنه باعتبارها ثم الاشعري وبعض المتكلمين خالفوا الحكماء في تلك القاعدة وجوزوا استناد
صدور الكثرة عن الواحد الحقيقي وجوزوا استنادها اليه ولزم جواز استناد الممكنات بتمامها وافعال العباد اليه سبحانه بلا واسطة

من تنزيهه عن شوائب التركيب والكثرة والصوفية وقوم من الكلاميين واتفق الحكماء في تلك المقدمة الا انهم اثبتوا للواجب صفات و
نسبا واضافات متغايرة لذاته مفهوما لا مصداقا وذهنا لا خارجا وجوزوا صدور الكثرة عنه اولا لاجلها وبطلان هذا الراي
ومن وافقهم من المتكلمين ظاهر لا يحتاج الى البيان وما حررناه من ادلة امتناع صدور الكثرة عن الواحد حجة عليهم على ان الاشاعرة
ومن جوزوا استناد الآثار المختلفة الى الله تعالى لانهم لما اثبتوا للواجب تعالى صفات حقيقية زائدة على ذاته يلزمهم ان لا يجوزوا
بكونه واحدا حقيقيا وبين مواتر كبة تمام الصفات والذات تعالى ربنا عن ذلك فهم اول الامر فارجون عن هذا المقام و
المتكلمون الذين وافقوهم في جواز صدور الكثرة عن ذاته بمحض تعلق الارادة وتكثر المشية من غير اعتبار كثرة اعتبارية
حتى السلوب والاضافات منعوا تلك المقدمة الحقة المبرهنة عليها فان حجتهم لو كان مذهبهم في صدور الكثرة عنه على الترتيب
لا يمكن توجيه كلامهم على ما وافق الحق الا ان ظاهر كلامهم انه بدون الترتيب ظاهر الوارد من الشريعة يشعر بالترتيب كقوله عم
اول ما خلق الله العقل او القلم او الروح او النور او الماء وقوله تعالى ثم استوى على العرش وثم استوى الى السماء وقوله تعالى
والارض بعد ذلك دحيها واما المتكلمون الموافقون للحكماء في تلك المقدمة فقالوا ان ذاته واحد حقيقي من كل جهة
لكن كثرت في وحدته الحقيقية كثرة الاعتبارات من السلوب والاضافات فانه تعالى لا يزال مسلوبا عنه صفات الممكنات
واوائلها ومتصفا بالاضافات لكونه تعالى خالقا رازقا عالما قادرا الى غير ذلك من الاضافات فيمكن ان يصدر عنه الكثرة
باعتبار هذه الاضافات والسلوب المتكثرة في هذه الاعتبارات والقول بصدور الكثرة لاجلها نظير ما اثبته الحكماء من الجهات
والاعتبارات في العقل الاول واسناد صدور الكثرة اليها والفرق ان الجهات والاعتبارات الحاصلة في العقل بعضها مجعول
بالذات كالوجود وبعضها مجعول بالعرض كالماهية والامكان وتعقل ما الاعتبارات الحاصلة للواجب من السلوب والاضافات
فانما هي منشعبة من ذاته بذاته وكلها راجعة الى وجوب الوجود والقيومية المطلقة فلا يلزم تكثير ولا جهات واقعية في ذاته تعالى
ومن اشتراط ضمها من ذاته انه لو وجد الغير الذي كان من شأنه الاتصاف لا يفتقر بمحاسنه ولا يتوقف حصولها له تعالى على وجود الغير في الخارج
اذ الفرض توقف وجوده فيه على هذه الاعتبارات فلو توقف حصولها له عليه لزم الدور ولو لم يتوقف هذه السلوب والاضافات
على وجود الغير في الخارج لزم عدم الاحتياج الى الواجب في ابقائه فيلزم ان لا يكون الواجب مبدئا ايجاد الصادر الاول عالما قادرا مريدا
الى غير ذلك من الصفات الاضافية والسلبية اعني الجسمية والجوهر والعرض وامثالها تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا فثبوت هذه الاعتبارات
يتوقف على تحقق الغير على نحو لا يتوقف على ثبوته فيه وجود الغير في الخارج بل يتوقف على تعقلها على النحو المذكور فلا يلزم
شيء من المحذورين ولو اورد عليهم بان هذه السلوب المتعددة لا بد من وجه تميزها حتى يصير منشأ لصدور الكثرة مع انها ليست موجودة
في الخارج وهو ظاهر ولا في علم الغير اذ لا كان موقوفة على ثبوته ولزم الدور ولا في علم الواجب تعالى والا لزم التكثر في ذاته فمن
اين يحصل حتى يستند الكثرة اليها واجابوا بان حصولها في علم الله الاجمالي او غيره على وجه لا يلزم التكثر في ذاته ولا يعوض ذلك
يحتاج الى تفصيل يسير لا طائل فيه وبالجملة يمكن ان يكون تلك السلوب والاضافات متميزة وجود المسلوب المضاف حجة
عليها اجمالا لا وجودا عليها تفصيليا وهذا النحو من الوجود لها مجعول بالذات لا يترتب عليه الآثار الخارجية وهذه الوجوه الخلقية
الاجمالية منشأ لصدور الممكنات العينية بالوجود التفصيلي على الترتيب المبرهن في المحصل بين هؤلاء المتكلمين ووافقوا
الحكماء في القول بالمقدمة المذكورة وخالفوهم في قولهم بحصول الاعتبارات لذاته كما ذكرناه وعدم قدحها في وحدته
الحقة كما قال الحكماء فالوا بحصول الاعتبارات في العقل الاول ولذا الحكماء قالوا الصدور والكثرة عنه تعالى على الترتيب ولا

من مذهب جمهور المتكلمين انه على الترتيب او بدونه لكن الظاهر من قولهم بالترتيب نظرا الى تلك الادلة بالعقل هو ما ذكره هؤلاء المتكلمون مع
التنقيح والتوضيح وانت تعلم انه فرق بين الاعتبارات الحاصلة في العقل الاول وبين الاعتبارات الحاصلة للواجب فان العقل
بصدوره عن الواجب تعالى يلزمه معلوليته واختلاطه عن صرافة الوجود والوجوب الزائد جهات عدمية راجعة الى النقص
والقصور وهذه الجهات امور واقعية توجب نوع تركيب في ذاته اذ لا ريب في ان الجهة التي تنتزع منها الماهية متغايرة في الواقع
للجهة التي ينتزع منها الوجود العام والقول ببساطته ووحدته من جميع الجهات فاسد فهو كما قيل ببيان معلول لا يمكن ان يصدر عنه
واما الواجب تعالى فلا ريب في انه صرف الوجود المقدس عن كل جهة واقعية الا انه مع وحدته الحقة وبساطته التامة فجهة
انه مجرد واجب الوجود وقيوم تلك وكل واحد من هذه الثلثة اعني التجرد ووجوب الوجود والقيومية المطلقة راجعة الى صرافة
الوجود اذ فرض عدم بعضها يوجب بطلان الصرافة والمحوجية فلا يوجب تكثرا او تعقلية فيه وهذه الثلثة ليست معلولة
له تعالى ولا جهات واقعية متغايرة للذات بل هي عين الذات وفي مرتبته وما يتراءى من متغايرة مفهوما انما للذات انما هو
بمجرد اعتبار العقل وتحليله ولا متغايرة في الواقع بوجه وان وجوب الوجود يلزمه الحيوة والازلية والابدية وغيرها من الصفات
الكمالية من دون لزوم تكثر وتعلق ونقص بتبعه في مرتبة الذات من غير معلولية لها والتجرد يلزمه العلم الكمالي وهو يتحد في
عين الذات وجميع الصفات الاضافية لازمة للقيومية المطلقة ومبدأ الجميع وان كان عين الذات الا ان مفهومها متغاير
بالتغاير الواقعي نظرا الى اشتراكها من الامور المتغايرة معلولة له تعالى غير موجودة في مرتبته مترتبة على القيومية المطلقة
والترتيب عليها ومرجعها اليها لا يوجب تكثرا او تعقلية في الذات وكان عدم وجودها في مرتبة الذات لا يوجب
نقصا في الذات مع انها كما لا يتقدم عليه لا يتأخر عنه تحقق بل ثبوتها في مرتبة واحدة متأخرة عن الذات بالذات في الزمان
دون الزمان فظهر ان هذه الاعتبارات وان كانت ثابتة للواجب تعالى الا ان ثبوتها على وجه لا يوجب تكثرا او تعقلية
في ذاته الاقدس فلا يوجب شيء منها جهة واقعية في الذات حتى يمكن ان يصدر عن الذات باعتبارها شيء وباعتبارها
اخرى شيء آخر في المسلم ان يكون الصادر عنه واحدا تماما ثابتا له في هذه الصفات على النحو الذي يمكن تحققه في الذات
الممكنات تعالى للازمة كي يصدر عنه او لا بل بسبب ذاته الكاملة من وجه بحيث يكون مبدأ اجماليا لجميع صفاته الثبوتية
والسلبية والجلالية والجمالية وما هو الا العقل الاول فهو المظهر الجامع الاجمالي للواجب تعالى في اسمائه وصفاته وبتوسطه يحصل
لها مظاهر عينية تفصيلية ومجالي حقيقية خارجية فان قيل لا يمكن ان يكون علمه تعالى حين الايجاد بالسلوب والاضافات المتكثرة
سببا لصدور الكثرة عنه تعالى بان يكون الذات مع اعتبار كل واحد منها علة لصدور بعض الاشياء فيكون علمه بالفقر الكامل
ليس الا عين الذات فلا تكثر فيه وعلمه الحضوري الاضافي الاشراقي لا يمكن الا مع وجود المعلوم في الخارج او بعده فلا يتقدم
حتى يصير سببا لصدورها والعلم الحصولي التفصيلي على فرض صحته انما هو على الترتيب السببي والمسببي عند القائلين به
فما يترتب عليه في الخارج ايضا كذلك واما الصوفية فانهم وان وافقوا الحكماء في المقدمة المذكورة وامتناع صدور الكثرة
من الواحد الحقيقي من حيث هو واحد الا انهم خالفوهم في تعيين الاول والصادر الاول وكيفية الصدور فانهم اثبتوا للواجب
صفات ونسبا متغايرة لذاته عقلا لا خارجا وجوزوا صدور الكثرة عنه بتوسطها وقالوا انه تعالى من حيث وحدته الذاتية
لا يثبت له الا الواحد وبتلك الصفات والاعتبارات وبواسطة الحقيقة سائرها وبواسطة تكثرها تحصل كثرة وجودية حقيقية
ومرجعها بان حصول الكثرة الوجودية انما هو على الترتيب واختلف كلامهم في الصادر الاول فقال بعض المتأخرين منهم

ان للوجود مراتب ثلث اولها الوجود الذي لا يتعلق بغيره ولا يتقيد بقيد وهو الحري بان يكون مبدأ الكل وثانيها الوجود المتعلق بغيره من العقول والنفوس
والطبائع والمواد والاجرام وثالثها الوجود المنبسط الذي ليس شموله وانبساطه على نحو عموم الكليات الطبيعية ولا خصوصه على
سبيل خصوص الاشخاص المندرجة تحت الطبائع النوعية او الجنسية بل على نحو يعرفه العارفون ويسمونه النفس الرحماني وهو الصادر
الاول عن العلة الاولى وهو اصل العالم وحياته ونوره الساري في جميع السموات والارض في كل بحسبه وليس هو الوجود الذهني اي الانتزاعي الذي
هو من المفهومات الكلية والامور الانتزاعية حتى انه قد ثبت في كلام بعض العرفاء ان الوجود الحق هو الله والوجود المطلق
فعله والوجود المقيد اثره ومراده من الاثر نفس الماهيات التي يتحقق بها وجود الموجودات الخاصة وهي ليست مجعولة الا بالعرض انتهى وهذا كالصريح
في ان الصادر الاول هو الوجود المنبسط وقال الشارح القونوي من ذلك الصادر الاول عندنا هو الوجود العام الفائض على اعيان الممكنات التي
الاعيان الثابتة وهذا الوجود مشترك بين القلم الاعلى الذي هو اول موجود عند الحكيم المسمى بالعقل وبين سائر الموجودات وليس كما ذكره الصادر الاول
الذي هو العقل الاول كما ذكره اهل النظر من الفلاسفة وهذا الوجود العام ليس بمغاير في الحقيقة للوجود الحق الباطن المجرد عن الاعيان
والمظاهر الا بنسب واعتبارات كالظهور والتعين والتعدد وامثال له وقال بعض العرفاء بعد نقل هذا الكلام اذا لم يكن الوجود العام
مغايرا للوجود الحق بالحقيقة لم يكن الصادر هو الوجود العام باعتبار حقيقته بل باعتبار نسبة العموم والانبساط فانه لو لم ينبسط الاول
ولم يفض الصور الاعيان الثابتة في العلم لم يتحقق قابلية اصلا وبعدما تحققت القوابل لو لم ينبسط عليها في الخارج لم يوجد شيء منها اصلا
وبهذا الانبساط الخاص تحققت النسبة السارية للذات الالهية الى الحقائق الكونية في مرتبة العلم الالهي فيترتب على سائر الاعتبارات
اذ لا حاجة لها الى اعتبار اخر من الاعتبارات كلها مرتبة عليها وانبساط الوجود بصور القوابل كلها ليس في مرتبة واحدة بناء على
اصل امتناع صدور الكثرة عن الواحد الحقيقي بحيث يظهر بصورة قابل من القوابل وبنا منها التصور بصورة القوابل
بعضها من بعض الى انبساطه على القوابل لا يكاد فيه العالي فلا بد ان يكون على تلك النسبة ويمكن ان يكون الصادر اولا
بالوجود عين الكثير من واحد كما ذهب اليه الصوفية انتهى وقد ذكر القائل لتأييد تقريره مذهب الحكماء والصوفية فقد ظهر من هذا التقرير
ان الصادر الاول على مذهب الحكماء من حيث انه لا يوجد في مرتبته هو العقل الاول وعلى مذهب الصوفية نسبة عقلية اعتبارية
سابقة على سائر الاعتبارات لا العقل الاول لانهم يثبتون في مرتبته موجودات اخر وظاهر هذه الكلمات ان الصادر الاول
هو نسبة عقلية سابقة على سائر الاعتبارات ويترتب عليها ما عداها من النسب الاعتبارية فبين هذه الكلمات والكلام الاول
بحسب الظاهر تناف وجمع بعضهم بين الكلامين دفعا للتدافع بان مرادهم من الصادر الاول في المشهود الكلي هو تلك النسبة العقلية الاعتبارية
وفي الوجود المنبسط هو الوجود العام المطلق بمعنى صرف الوجود الحق الذي هو المرتبة الذاتية الالهية بشرط اولا وفي المشهود الكلي الذي
ظهر في علمه الماهيات والحقائق الكونية وحصلت النسبة السارية المذكورة الى تلك الحقائق في مرتبة علمه ثم انبسط في المشهود الخارجي فتقيد
بصور الماهيات الكونية فله هنا نسبتان انبساطيتان احداهما في المشهود الكلي ويلزم فيها الترتيب بان يظهر فيه العقل الاول اولا ثم الى [illegible]
وهكذا الى اخر الموجودات والاخرى في المشهود العيني بان يتقيد فيه بصور الماهيات والحقائق الكونية ولا يلزم فيها الترتيب بل يكون تقيده
بجميعها في مرتبة واحدة وانت تعلم ان النسبة الاولى اي الانبساطية في المشهود الكلي ترجع الى القول بالعلم الحصولي فلا يوافق الا
هذا القول والنسبة الثانية اي الانبساطية في الخارج فان كان مرادهم منها انه انبساط الوجود الحق وتقيده بصور الماهيات بمعنى ان
الوجود المنبسط هو بعينه الوجود الحق الواجبي وقد لحقه الانبساط والتقيد بنوع ظهور شأنه كما تقدم وصرح المحققون كما [illegible]
السياق وغيرهما فعلة [illegible] ومغايرة بالتغاير الاعتباري لا يمكن المعلول [illegible] الوجود بل انبساطه ونسبته الى الماهيات في الاعيان

قربان اینجا بیا ببین چه میگویم آنوقت برو جانم

خانه شاگرد میرود بیاید فراش بهوای انعام جواب رقعه یکقران از جیب خود در آورده میگذارد میان دست خانه شاگرد و خانه شاگرد از ذوق تعظیم یکذرع از زمین برجسته میگوید

شما همین جا باشید من الآن جواب میآرم خانه شاگرد رقعه را برده میدهد و میرزا اطوارخان در جواب مینویسد که مفاصا در نزد میرزا عبدالرحیم محرر است گفته ام انشاءالله فردا خدمت شما میآورد

اشرف خان خشنود و خرم گردیده منتظر است که فردا صبح میرزا عبدالرحیم داخل شده کتابچه را با کمال ادب در پیش روی اشرفخان گذاشته

میرزا عبدالرحیم

سرکارخان ما که خدمت خود را کردیم تا احسان سرکار شما چه کند بسر مبارک سرکار امروز هشت روز است شبکه سر پائین انداختم و فرد نوشتم دیگر چشمهایم نور ندارد

اشرفخان

بلی البته معلوم است که هر زحمتی نعمتی در ضمن دارد

۱۳۱۳

میرزا عبدالرحیم

بلی درست است اما این زحمت من یکطاقه شال هشتاد تومانی لازم دارد

اشرفخان

آخر میرزا جان هر چیزی بقدر خود حسابی دارد بخدا من در این سفر القدرها متضرر شدم که حکومت ده ساله تلافی آنرا نخواهد کرد علی الحساب این پانزده تومان امپریال را بگیرید حق زحمت شما انشاءالله سوغات ولایتی خدمت شما بفرستم

میرزا عبدالرحیم

خیر خیر بنده سلامتی شما را طالبم و هیچ توقع و تمنا ندارم این کتابچه التفات شما زیاد ...... و براه افتاده میرود

اشرفخان دست پاچه شده صدا میکند

آقا میرزا عبدالرحیم اینجا تشریف بیاورید تغیر چرا آقا جان من شما را برای این چیزهای جزئی نمیرنجانم هنوز کار من تمام نیست با شما کارها دارم پنج امپریال دیگر افزوده (بیست امپریال میگذارد در میان دست

دست میرزا عبدالرحیم) و میگوید

من بمیرم دیگر حرف نزن انشاءالله بعد اخلاص مرا در حق خودتان خواهید دید و معلوم خواهد شد

میرزا عبدالرحیم

خوب التفات شما زیاد تا ثمر وعده های شما چه شود مرحمت عالی زیاد و میرود

پرده انداخته شد

مجلس چهارم

اشرفخان از وصول مفاصا خشنود گردیده نزدیک بظهر در سرداب گرد حوض مرمر که از فواره ها بقدر یک ذرع آب میجهد با کمال خوشحالی نشسته از این طرف میرزا اطرارخان در کمال فرح و سرور داخل میشود

میرزا اطرارخان

السلام علیکم سرکار خان الحمدلله که حساب گذشت و مفاصا رسید و کارها بخوبی رو براه شد بخصوص شاه دیشب با آقا تعریف زیاد از شما کرده و تاکید زیاده فرموده است که بزودی خلعت حکومت شما را بیارند

انشاءالله تشریف ببرید

اشرفخان

البته معلوم است مرحمت سرکار آقا و التفات شما باید همین طورها باشد بخدا من هم زیاد مایلم که بروم

میرزا اطرار خان

حالا بفرستید کاغذ فرمان بیارند و تا تمام شدن فرمان پیشکش شاه و سرکار آقا را با مرسوماتیکه واجب است سرانجام بدهید تا زود است و مدعی هم نرسیده است تشریف ببرید که زحمت های ما هدر نرفته باشد

اشرفخان (آهسته) خداخانه‌ات را خراب کند انشاءالله همه کردهای ایران بدر مرسومات و تخم تعارفات پاشیده‌اند این طور هم کسی ولایت دیده است (و بلند میگوید)

خان جان من که در این سفر تمام شدم دیگر عقلم بجائی نمیرسد شما در عالم محبت امدادی بمخلص بکنید از پول مرسومات و تعارفات و پول فرمان و غیره که لازم میدانید خودتان التفات بفرمائید پس از اتمام عمل من یکجا خدمت سرکار بندگی خواهم کرد دیگر هوش و گوش در من نمانده است

میرزا اطرار خان

[illegible] ۱۳۳۳

میرزا اطرار خان

خان جان شما عجب آدم کم جرأتی بوده اید اینها چیست که بنظر شما اینقدر دشوار میآید هرچه که حالا لازم است و باید داد بدهید تا من بعد را آنچه باید داده شود من سیاهه و دستورالعمل بشما خواهم داد

اشرف خان

خوب بفرمائید به بینم مخارج اولی کدام است و آخری چه چیز است

میرزا اطرار خان

هان . آنطوریکه مخارج فوری اول معلوم است شش هزار تومان مال خزانه پیشکش حکومتی و سه هزار تومان حق زحمت سرکار آقا میباشد که در این سفر التفات غیرالنهایه در حق شما بعمل آورده اند بنده که ضرور نیست عرض کنم از خود شما هستم بارواح پدرم که هرگز جدائی و مغایرت درمیان نمیدانم

اشرف خان (آهسته) کورکور بخورد پدرت مجسم دائی نمیدانی پدر سوخته آتشم کشیدی دیگر چه میخواهی (بلند) بسیار خوب خیلی خوب حالا چه کنم که چاره ندارم بچشم وجوه پیشکشها را

موجود کرده میفرستم اما مخارج فرمان چه چیز است من که سررشته ندارم

میرزا اطرار خان

خان جان نقلی ندارد من از خودم پنجاه تومان کاغذ فرمان را میخرم
میدهم میرزا صفی قلی که دستش خوش این است خوش خط و خوش
عبارت و خوش القاب مینویسد تنها یکصد تومان رسوم فرمان و
دویست تومان تعارف مهردار مبارک و سی چهل تومان هم باین
عزب دفترها داده درست میکنم اینها غصه ندارد خیال است آسوده
باشید کسیکه مثل من رفیق داشته باشد غصه این چیزها را که خیلی جزئی
است نباید بخورد من ایستاده ام اینک بخدمت مشغول

اشرفخان حقیقتاً در باطن آتش گرفته (آهسته) نگاه کن بجهات
توی تنور بیفتند انشاء الله بدرت آتش بگیرد ای بد انصاف ای بی چیز
الکاریکی اینها پول نیست گردوی بسمان است اینطور زود زود بشمار
دویست تومان یکصد تومان پنجاه تومان سی تومان چهل تومان
عجب عجب های های (بلند)
خوب هرچه بفرمائید بندگی میکنم چاره چیست

میرزا اطرار خان از تغیر حالت و پریدن رنگ روی اشرفخان
استشعار مطلب نموده دست در گردن او میاندازد و دو ملچ ملوچ میخواهد بکند میگوید

خان جان نمیدانید من در این سفر چه قدر اخلاص و محبت بشما بهم رسانیدم

و بچه

و بچه مرتبه مأنوس شده ام با شما نمیدانم بعد از رفتن شما چه خواهد شد
و بر من چه میگذرد

اشرفخان (آهسته) که باور کردم تو میمیری من مأنوس شده
بعد ای زنگ نکت اشرفیها اش بهم رسانیده

(بلند) بلی معلوم است دنیا همین طورها باید بگذرد انشاء الله سلامتی باشد
کوه بکوه نمیرسد آدم با دم میرسد

در این اثنا یکنفر فراش شاهی دل میزند با تاخت با تنگ نفس میرسد
و تعظیم میکند و میگوید

فراش

سرکار خان بسم الله بفرمائید استقبال خلعت همایون ملوکانه این است
که میرسد . . . .

اشرفخان زود برخواسته تا نصف حیاط میرسد بقچه خلعت را آورده
دو دستی گرفته و بوسیده و بر سر گذاشته و با کمال احترام لازمه اشرفخان را

میرزا اطرار خان

به به مبارک باشد انشاء الله همین حالا بپوشید که ساعت خوب است

اشرف خان بقچه را گشوده و جبه را برداشته میاندازد
بر روی دوش اما جبه چه جبه اولاً کوتاه دراز او قدری پائین تر
تنگ تر از چشم حسد قدار آقا . . . از آستین یک اسمی دارد درست
مثل آستین عروسک . . . یک ترکیب غریبی که بهیچ چیز نمیماند . . .
اشرفخان بگویند شد خال این دلبند ای من ز قامت عنا کر

زیر پای کیسی بالا کرد بیچاره اشرف‌خان بزبان حال

حضرات این جبه مال صندوقخانه نیست از تعزیه خانها دزدیده اند شما را

بخدا این را هم میتوان گفت خلعت بله

میرزا اطرار خان

خان چه میگوئی شوخی میکنی بمرگ شما دیشب برات را خودم مهر کردم

هشتاد تومان بدون کم و زیاد

اشرف خان

حقیقت دیگر جای اغماض نیست صبر و حوصله اینقدرها بس است

بمن یک نمد پیلبان بدهند بهتر ازین جبه کوفتی است

میرزا اطرار خان

ای بابا در هر چیزی ایراد میگیرید علی بهانه گیر شده اید اینهم غصه

دارد حالا دو کلمه مینویسیم بصندوقدار عوض میکند نهایت چیزی بادم

صندوقخانه مبارکه التفات میکنید یا الله علی الحساب خدا حافظ شما

اشرف خان (آهسته) برو برو تا سلامت

بلند

(بلند) مشرف فرمودید لطف عالی زیاد

اشرف خان بیچاره دل تنگ افسرده پریشان کریم آقا را صدا کرد
کریم آمده دو نشسته اشرف درد دل میکند بکریم آقا میگوید

کریم آقا تورا بخدا بازیهای دولت ما را به بینید آنهمه ارباب توقع

هر کدام یکجور شعبده و آن پیشکشیها و تعارفات مکروبی موقع ..

آن خلعت عروسکبازی ... و آن روباه بازی طرارخان پدر سوخته

خدانشناس .. دوست و رفیق و طرفدار من .. خدارا خوش میاید

چه خاک بسرم بریزم .. کجا بروم - چه کنم - دق کردم - مردم

خداوندا الهی خانه شان را خراب کند

کریم آقا

عربستان بروید حکومت بکنید چه کار کنید

اشرف خان (اوقات تلخ)

کریم آقا شوخی میکنید من چه میگویم شما چه میگوئید یعنی چه

کریم آقا

خیر بسر شما خان دائی جان شوخی کدام است اینها همه درست که ادعای

دولت بامید بهند فردا که رفتیم عربستان پدر رعیت را در میآوریم خانه شانرا خراب میکنیم میترسید که چه پس اینهمه پولها که مثل خار و خزف بخشیم بدور بدر رفت هزار جور باز پیدا دارد حکومت چه میکنید هر چه عوض دارد گله ندارد درست آسوده بنشین و ازین خیالها آسوده باشید همه تلافی دارد نقلی نیست

در این اثنا که کریم آقا اشرف خان تسلی میداد یکنفر فراش بتاخت میآید نزد اشرف خان و میگوید

فراش

سرکار خان مژده کانی بده شاه جهان خانم باش حرم پسر زائیده است

اشرف خان

بابا شاه جهان خانم زائیده بمن چه ماه بانو خانم ترکیده بمن چه لاحول و لا قوة الا بالله آخر ای مسلمانان ای بندگان خدا سوای پول گرفتن و خانهٔ مردم را خراب کردن دیگر چیزی نیست وای وای وای

فراش

خان سرکار شما مگر نمیدانید که همین امروز نقد هزار تومان از مردم مژدگانی میگیرند رسم است و داب دولت دولت است من که از خودم در نیاوردم قرار همین است

اشرف خان

اشرف خان

در دنیا کسی چنین چیزی شنیده که فلان زائیده شما باید جریمه بدهید مرده شور رسم ولایت تان را ببرد این چه عادت است این چه رسم است این چه وضع است خدایا مگر از بندگان عاجزت دست بر داشته ئی

باری بگیرتان خواهی نخواهی میاید از دعلو فرانش بگیرد

ببر زهر مار کن

فراش

سرکار خان من از در خانه تا اینجا دویدم نفسم تنگ شده همین که تان بخدا رفیق من از برای وزیر مختار مژده برده پنجو تومان داده اقلا شما سه تومان بدهید

اشرف خان

برو مرد که شرت را از سر ما کم کن بخدا از دین در رفتم دیگر حوصله ندارم

در این بین میرزا اطوار خان با خلعت و فرمان وارد میشود

میرزا اطوار خان

اشرف خان این فرمان و این خلعت دیگر جای ایستادن نیست شاه مرخص فرموده پس فردا حکما شما را از این شهر حرکت بدهم

اشرف خان

اگر شما مرا نگاه ندارید من که دیوانه نیستم در اینجا بمانم هر ساعت هزار

ناملایمات ببینم همین فردا میروم خاطر شریف جمع باشد

میرزا اطرارخان

بلی بلی باید خیلی زود رفت همینکه تعارف مردم را دادید هر وقت بخواهید

میتوانید بروید بسلامت و دل خوش والا اسباب معطلی است

اشرف خان

عجب عجب داد و فریاد هی رسوم هی تعارف آخر این رسوم صاحب

مرده کی تمام خواهد شد که ما خلاص بشویم

میرزا اطرارخان

آقا جان فردا میروی عربستان ده مقابل مداخل میکنی گرچه داده

فریاد و ناله برای چه

اشرف خان

خوب جالا بفرمائید که کار من از اینها گذشته است یکدفعه جان مرا خلاص کنید

میرزا اطرارخان میگوید و داوی شنود

بمجلد نهای

پیشخدمتهای آقا پنجاه تومان فراشخلوتها بیست و پنج تومان فراشان

ده تومان میرزا عبدالرحیم سی تومان درویش آقا پنج تومان -

آدمهای بنده چهل تومان رسوم کتابچه پنج تومان تذهیب فرمان پنج تومان

عزب دفترها پنج تومان قاپوچیهای شاه پنج تومان فراش صندوقخانه چهار تومان

اشرف خان ازروی طعنه

علمه جات نقاره خانه را نمی نویسند

میرزا اطرارخان

ای راستی فیلبان باشی از یادم رفته بود پنج تومان

اشرف خان

پس سیاهه در خدمت سرکار باشد امشب یا فردا خاطرتان بیاید بنویسید

نبادا یکی را فراموش بکنید

میرزا اطرارخان

وقت درخانه میگذرد باید بروم با آقا هم کار دارم خدا حافظ شما زحمت دادم

اشرف خان (آهسته) بسلامت زودی

(بلند) انشاءالله مشرف مزین از برای وداع خدمت سرکار خواهیم رسید

میرزا طرار خان میرود اشرف خان حواسش شش دانگ جمع آن است که یکساعت زودتر از شهر بیرون برود و خلاص شود و در فکر رفتن است که ناگاه نایب کدخدای محله وارد میشود و میگوید

نایب کدخدا

سلام علیکم سرکار خان

اشرف خان متعجبانه

علیک السلام

نایب کدخدا

انشاءالله مزاج شریف سرکار خان خوب است

اشرف خان

این کیست دیگر .... بد نیست

نایب کدخدا

شما که درست بجا نیاوردید بنده حقیر نایب حاجی کریم بیک کدخدا هستم اسم داداش مهرعلی ده سال است در این محله خدمت میکنم

اشرف خان

اشرف خان

بسیار خوب مبارک است فرمایش دیگر دارید بفرمائید

نایب کدخدا

خیر .. حاجی کریم بیک بنده را خدمت سرکار فرستاده است که خلعت سرکار مبارک باشد

اشرف خان (آهسته) هردم از این باغ بری میرسد

(بلند) بسلامت باشید از قول من دعا برسانید

نایب کدخدا

بعد یک عرض دیگر هم داشت باید در خلوت عرض شود

اشرف خان

فرمایش کنید حالا هم خلوت است کسی نیست حالا دیگر کدخدا بازی پیدا شده

نایب کدخدا

اینطرف آنطرف نگاه میکند و پیشتر میآید و میگوید سرکار خان الحمدلله در محله بوجود شریف شما بد نگذشت در اینمدت خیلی خوب بود خلعت حکومت

خوش گذرانیهای دیگر الحمدلله ما هم در خدمت مضایقه نکردیم

اشرف خان

در هر صورت التفات فرمودید اما معنی این خدمت شما را نفهمیدم از چه راه بوده است

نایب کدخدا

بلی آن شبهای عیش را که الحمدلله بخوبی و بی صدمه گذشت ما هم در پشت دیوار عمارت مواظبت داشتیم که مبادا از آنجا مرده محله کسی هرزه گی کند

اشرف خان

عجب معرکه ایست بخدا داداش مهرعلی حاصل مطلب را بیان میکردید بهتر بود

نایب کدخدا

بلی آن شب هم که طاوس کاشی در خدمت سرکار بود صبحی که بیرون آمده برود آدمهای بیگلربیگی او را گرفته بودند حاجی کدخدا نظر باخلاص غایبانه که نسبت بسرکار داشت نخواست که طاوس را آنها بگیرند و در دست ایشان بماند و این مطلب در شهر شهرت کند ده کله قند داد و او را

از

از دست ایشان گرفت و رها کرد در روزنامه ننوشت و اظهار این مطلب را ابداً باحدی نکرد

اشرف خان

آقای نایب خواست بجانیت با اینجا عوض آمده

نایب کدخدا

عرض کردم ده سال است در اینکار استخوان پوسانیده ام چه طور میشود عوض آمده باشم مگر من بچه هستم اختیار دارید

اشرف خان

بابا خفه شدم از برای خدا آخر منظور چیست ای داد و بیداد - امان انصاف - بابا - آخر این حرفها چه چیز است - چه توقع - چه تمنا کجا - برای کی - چرا - بچه سبب - نمیدانم اینجا شهر است یا سرگردنه نه بحق خدا باز سرگردنه باز سرگردنه - یک گله قطاع الطریق جمع شده اند یکی وزیر - یکی مستوفی - یکی میرزا - یکی کدخدا - درست پادشاه بازی در آورده اند الله الله الله وای وای وای

نایب کدخدا *راه افتاده میرود*

اشرفخان

بابا بچها بناظر بگوئید سه تومان هم باین گدای عباس دوس بدهد
و یکی هم کریم آقا را صدا کند *کریم آقا آمده است*

اشرفخان

کریم آقا این بازی آخر را گوش بدهید خیلی بامزه است و سرآمد جمیع
سرگذشتها است مردی حالا آمده که نایب حاجی کریم یک کدخدا هستم
و اسم دادش مهرعلی است کدخدا دعا رسانیده که چند شب در محله باخنه
بازی کرده اید ما در پشت عمارت کشیک میکشیدیم حالا باید انعام
بدهید هر کار کردیم نشد آخر الامر سه تومان باو دادیم کم کو شد رفت

کریم آقا

خان دائی جان حالا دیگر بی مزه شده یکساعت زودتر باید ازین
خراب شده دررفت والا همینکه صدای رفتن بلند شود دیگر از عهده لچاره
و غیر لچاره نمیتوان برآمد

اشرفخان

و اعظم انهایات طلوعات می در زمینه کسی دوایر طولی از استقامت درجه تا زمین حدود بیت
باید یکی از این آن را ابتدا نهایت چه حصه‌ها از به اشمار خطوط درجات طول را از ان

شکل بیست و سیم در دوایر طولی از نصف النهار
دقیقه‌های فرسنگ نصف النهار دیگر که از حصه‌ها پیش گذشته است از آن الی بعضی دیگر
نیز از حصه جانب عمق شده و شمار خطوط ط ه ا کرده‌اند
تشخیص مکان اماکن ربع کره چنین مکان استوا از نصف النهار رسیده باشد مکان اماکن از ابتدای تا نقطه بولایه
بر این وجه که در شکل چهارم نقطه شود
از ولایت به اکوس مکان نقطه د
در زاویه محدبه خطوط د ج و د ه
ب که هر یکی را عمود است بر سطح
از نقطه د و عمود ه ب ...
و د ط ب ع ... رسم کنیم حال چنین بعد از عمود شخص کوه مکان د میان آن را هر قوس از ابتدای تا غایت دو کمان
نقاط ... از مکه ارض فرض کنیم ه ب استوا و ج نصف النهار و ط و ه ... بعد ... از استوا معلوم ...
عرض آن گوشه و بعد شرق از نصف النهار رسیده که طول آن باشد ترتیب آنکه نصف النهار
تا بر نقطه د از معلوم و دانسته
عرض را از آن سمت طول را از استوا
تا نصف النهار از مبدأ و نصف النهار
تا بر مکان از شکل (۴) بعهد شکل چهار و کم تشخیص اماکن
از ولایت تا بر ابر استوا از نصف النهار از مبدأ از ابتدا بر تقسیم گرده از آن تا یک نقطه شود
قرار که نقطه بر جای یک گرد رسم ابتدای آنها اصطلاح بعد از آن تعریض و طول ولایت ابتدا دور درجات
از شرق تا مغرب ... طول گفته شده و درجات شمالی و جنوب

نقشه عالم بر تقسیم ... شکل چهارم و دوم
عرض دایره در جهت حالات اصطلاح قسمه ... بمعنی درجات و ابتدای آن شد در درجات و ...
ابتدا بعنی طول و عرض ابطه ... استوا از مجمع ... که قرار بر سطح تسطیح قطبین و دایره استوا
و ترقی شده
تقسیم استوا و نصف النهار بر ... قوس طول و عرض درجه‌ای استوا ... در شکل چهار و دوم
تقسیم محیط دایره به سی حصه

شکل چهارم ... درجات طول از نصف النهار ... حصه
درجه تقسیم است تا نصف النهار رسیده است از قسمت‌های وسطی محور که هر قسمی سی حصه و درجه‌ای
از نقطه ه که بر امتداد اشمار است بطرف راست حصه سی شش تا درجه چهل شده ... از طرف
چه حصه شمار درجه طول غربی ابتدا را کنند
استوا و نصف النهار از شکل ۳۲ م د ط ه که با استوا برده است قوس تحصیل گردد در همه آن
تا بر نواحی قطب شمالی تا جنوب به دو نصف تقسیم ... به سی حصه و درجه تقسیم کنند
و از آنها به درجه عرض تعبیر کنند به اشمار درجات عرض استوا است و از آن به نصف النهار
تا قطبین شمالی تا جنوب نود درجه ... بعرض شمالی و جنوبی موصوف و از در
و درجات بنوره در زمینه ... نصف النهار ... آگاه شوند و در هر طرف از استوا
تا قطبین درجات و دوایر متوازیه برزده ... که نصف النهار را در نقطه ... قطع می کنند

لوحه ۴۴

براهین ... [illegible] مقالات ... در خلاف ... و استماعات محمد ابن ...
از علمای ... [illegible] ... ترقی ترویج علوم یونانیان ...
علوم ... [illegible]
... [illegible] ... خلیفه ... [illegible]
زمین ... [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] ۱۵۴۲ ... ۱۵۴۲ ... [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

هر شانه دو اران کسوف کلی ... [illegible]

نقشه ... خسوف کلی

خسوف ... [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

[illegible] ... کلیات
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

شرق مهی طلوع کواکب ... [illegible]

[illegible] ... جهات ...

[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

قاعده کار ... که منحصراً در قطعات محدوده که بمثابت ... بقرار تمام آثار ...
دقیقه ... بر نقشه آثار ... فرانسه ... هم بدین قاعده ... بیک ... گشته ...
مرکاتر ترجمه تحت اللفظ اسم علم فلامانی است که در جغرافیا ... و ... شده ...
... معارف ... اهم اصطلاحات ... یعنی ...
... رفت

فصل سوم اندر اینکه جغرافیا ... علوم و فنون ...
...
... درجه ...
... که محارت تام ... طبقه ...
... تحقیق
... کشف ...
...
بروایت ...
... مغرب ...
...
...
...
...
...
...
... تحقیقات ... نماند ...

...(بطلمیوس) ... حکیم ... که ...
...
...
...
...
...
...
...
... جغرافیا ...
حکما ... تحقیقات جغرافیا ...
۱۹۳ ۲۲۲ (قبل از میلاد) ...
...
...
...
...
...
...
...
...
...
...
...

شکل چهارم صورت ...
...
...
...
...

شکل پنجم صورت دجاجه
صورت دجاجه ...
...
...
...
صورت ...
...
...
صورت عقاب ...
...
...
...

شکل ششم صورت ... و صورت عقاب
مجره ...
...
...
...
...
...
...
...
در مغرب ...
...
...

شکل هفتم صورت ...
صورت ...
...

نیز نامند صورت کلب اکبر در شرق جبار واقع است کوکب اعظم است

آن شعرای یمانی جمیع ترین ثوابت و فلک آن ستاره این خوانند که آن را مرزم یمانی

خوانند صورت قدر و در طرف جنوب از قرب واقع است ستاره اعظم آن در آنست

که از اعین الثور نیز گویند از ثوابت قدر اول است شعرای یمانی و دوران

در طرف راست و چپ است بالای کوکب صورت نیز از کوکب واقع شد ایدر المعقل ۱۵

شکل هشتم صورت سه دستبران با دب اکبر

صورت دب اصغر که از تواب و جوزا نیز گویند و صورت کوکب دب اکبر از دب اکبر

نیز هست از جهت صورت جوزا از پیاله دو ستاره نیز که بدو انها را میزانی

کاستیر و پولکس نامند با اسم دو برادر مشهور که دو برادر از شهیده قرار در بنات نعش حط

صورت کلب صغیر و دران کوکبی از ثوابت که از لایونانی پروسیون نامند و یعنی نقطه

جلو سگ است و عرب از شعرای غمیصاء نیز می نامند از طرف شام است صورت کلب صغیر

دو ستاره است ازان جمله شباهت شعرای یمانی بشعرای شامی که کلب است نامند

مع سگ الشعرای الغمیصا خطی که از دو دب اکبر کشیده شمال عرب مقدم صورت کلب اکبر

شکل نهم ستاره که ستاره اعظم آن از قدر اول سرم لعوف است

یعنی نه صورت دب اکبر و کلب صغیر

صورت حیوان را از تیران نهنگ جوزت با جلو از صورتی در آن چهار ستاره ...

که ستاره نیر جوزا در ... واقع شده اند ... از آنها ... بنقطه تقسیم می کرد ...

... از آن سه ستاره اند و دیگر ... کوکب ... سه کانه ... رجه ... ثلاثه

شکل دهم صورت جبار یا شعاری یمانی و دران صورت ... راس الغول و مرزم

(اندرومد) (فرس اعظم) ... از ... دب اکبر ... قطب برابر سیم

از کاسیوپه ... بر سه صورت ... که مجموع ... دب اکبر باشد ...

... دب اصغر ... فرس اعظم ... راس الغول

... دب ... ستاره ... از ... و ... شکل ...

در قصص ... یونان ... اندرومده ... دختر ...

... پرسه پرسئوس ... ازان ...

... (کلب) فرس ... دو ... اندرومد ...

از انجمن ... کرف با سماک

ستاره راس الغول از کواکب ... است ... که ... پرده

که ... ستاره ...

... پرسیوس ...

دراکون (التنین) ... ستاره ...

... کلب ... است ...

... است ...

در پلیس شرو ...

شکل ... صورت فرس اعظم و مرزم و ... و راس ... راس الغول

صورت ... صورت ... جنوبی ...

در ... شمالی ... ثوابت ...

چنانکه ستاره ... دب اکبر ... جنوب ...

صورت ... جنوبی ... صورت ... جنوبی ...

... جنوب ... قطب ... ستاره ...

... کهکشان ... بعضی ... کهکشان ...

... ثوابت ... ضوء ...

... افلاک ...

... که ... زمین ... ثوابت ...

... ستاره ...

... والله اعلم بالصواب

... ثوابت ...

ثوابت ... زمین ... عظمت ...

ثوابت ... ثوابت ...

... سیر ...

... ثوابت ...

فرسخ طی کند در هشت دقیقه و ۱۸ ثانیه از آفتاب بزمین ... آفتاب

از زمین ... فرسخ ... صد ...

... ثابت ...

از ... زمین ... ثوابت ...

از ... ثوابت ...

... افلاک ... بسیط ...

سیاره ... آفتاب ...

... عدید ... ثوابت ...

خارج ... زمین ...

سیارات ... زمین ...

که ... ثابت ...

اگر ... سیارات ... زمین ...

آفتاب ...

فرق ... سیاره ... ثوابت ... ثوابت ...

... محسوس ...

... سیارات ...

... سیارات ...

عطارد زهره زمین مریخ مشتری زحل اورانوس و نپتون

... مشتری ...

... سیارات ...

زیرا که جلای آن مرتبه‌ای است که کاهی آن را دید و از آن زمین نظر کن
بچشم دیده نشوند و پس از رسیدن آن دو زمین از جهة نهان کشف عظیمه

شکل ۵ اجرام منطقه (۱) شمس (۲) عطارد (۳) زهره (۴) زمین (۵)
زهره (۶) مریخ (۷) عطارد (۸) شکل نظم را ثابت سیاره منظومه شمسیه
سیارات منظومه بعضی از سیارات توابع است که دوران آنها با جمله زمین را
یک طبیعت است و آن قمر است که او زمین را چهار دور از ماه است قمر دور منطقه
اورانوس را چهار قطعه را یک قمر است
ثوابت را با سیارات که حول آن گردش دارند منظومه شمسیه آنها مجموع عالم را
در نسق اقسام با بسیار است
دیگر از تعلقات عالم شمسی ذوات الاذناب است و ذوذنب
(شکل ۲) ستاره‌ای است که از آسمان رو به دنباله نهند رو به وادی که شکل
بیشتر چون کره‌ای از طرف است
مدار ذوات الاذناب در گردش دور آفتاب از مدار سیارات بعضی بلکه مدار است بطول
فوق العاده قمر است چنانچه غالباً ذوات الاذناب بر حسب زیاده شده مرئی
مدتی که قرب جلا شده و در عرض مدار آنچه زمین
زمین یکی از سیارات است شکل کره است که دور خورشید در حرکت است مانند
بشکل کره است که در طرف آن ملک سطح شمالی و جنوبی آن در عرض خط کره خارج
شده از (شکل ۱۶) قطر مرات حساب و قریب فرسخ است قطر ان درجه ۱۶ است

قسط زمین در قطب شمالی در استوا است کرویت
زمین را در جهات از همه معلوم است که
هر گاه زمین سطح مسطح بود کشتی‌ها از دور
دیده شوند و اجزای تمام آن هر گاه بر کنار رفته
محو شود چنین نیست بلکه اجزای آن کشتی
بالا یکی بعد دیگر زیر نهان گردد شکل ۱۵ انحطاط زمین در قطبین
و آنچه از آب دور رود زیر چه کشتی به سبب قوس کرویت زیر آب اجزای انحنای کرویت را نهان می‌کند
که سطح دریا محدب است و چون دریا جزئی از اجزای زمین است پس حکم مذکور صادق در کرویت
کرویت زمین با اصطلاح خط استوا شکل ۱۶
قدما زمین را کروی نمی‌دانستند از آنچه که کره‌ای که حکم آن است و بعضی زمین در جهة استوا
مدور است برآمده در کره ولیکن حس نمی‌شود قطر زمین که عبارت از خط
در عرض شمالی و جنوبی است تقریباً یک هزار و از آن هزار
فرسخ است و دو هزار و پانصد در ربع جاه کره است چنانچه هر گاه قطر یک ربع
در رتبه‌ای کسر برابر ربع حال عالم چنین نسبت باشد قطر کره
ارض معلوم که بر فرض سطح کره ارض از است مانند هموار است
محیط زمین عظیمه که در قطبین کره ۴۴۲ فرسخ است و در فرانسه یک هشتاد کرور
یک از واحد طول قبر از آن و بطریق ربع عبارت از آن است محیط استوائی
موجب تعیین اکثر حالات حرکت وضعی زمین دور محور خود است که از مشرق به مغرب در بیست و چهار
ساعت دارد از حرکت وضعی حاصل می‌شود حرکت زمین از مغرب به مشرق است که دفعه
شکل ۱۷ موجب مواجهه آفتاب و ماه و ثوابت و غیر که بر وقتی از حرکت آن چه پندارم
که اجرام آسمانی از رسم آسمان طی کرده طلوع و غروب می‌کنند
حجت آن است که در کشتی بیشتر دانند که آنچه در حرکت وضعی آن از طرف مشرق به مواجه شده اجرام به آنها

دو حرکت معروف رسیم زمین را دیگری پنجم
شده حرکت و مرکز حرکت در این که دو رسم است که زمین در آن آثار دیگر به طرز گردش این راکد به نظر می‌آید
پیش از شش تبه و در شرح جرم آسمانی هیئت شبه دارد و دیدن ثابت از این قواعد
کلیه دیگر رفع این شبهه شود
روز و شب
به واسطه دو حرکت زمین دور محور
روز و شب پیدا آن حادث می‌شود
زیرا که به توالی شعاع آفتاب
شکل ۱۸ حرکت وضعی ارض از مشرق به مغرب
(شکل ۱۹)
که بر حسب کروی کره زمین است نیم آن را به شعاع نور روشن کرده و نیم دیگر دو نیم آفتاب است آب ج
نیمه دیگر ج د ا تاریک ماند

شکل روز و شب تو این روز و شب
در گردش ۲۴ ساعت زمین هر نقطه از خط استوا تحت دائره آفتاب زمینه روشن و رسیده از برای آن
صبح شود پس از بیرون رفتن درب درست مواجه آفتاب شده از برای آن آغاز گردد وقت حقیقی
وصال آن شده از برای آن شب است و با از جزء به د رسیده و در وسط آن است و قطع دار برای آن نیمه شب
حاصل آید حرکت انتقالی زمین زمین دور آفتاب نیز دوران دارد همچنان از مغرب به مشرق شکل ۲۵
دور ثابت حرکت وضعی این انتقالی گویند و خطی را که سیر کند مدار مدت سیر زمین
مدت سیر زمین مدار خود را سیصد و شصت و پنج روز و شش ساعت است که یک سال شمسی را
سرعت انتقالی زمین از سرعت گلوله توپ اکثر است

شکل سیرو حرکت انتقالی زمین حول آفتاب
از زمینی که سال‌ها دوران گردش نشسته با سرعت هر نقطه بر تمام حرکات
منتقل مدار است سیر انقلاب مدار است تعیین
در فرنگ به نظر رسیده که چنین در شعاع نزدیکی تا بر شعاع عمود و دیگری در حول از شعاع ۲۱
اشعه به زاویه قائمه بر سطح آید شعاع عمود بیشتر به حرکت آید
تا شعاع مایل است حول آنچه
معلوم است حال اگر شکل ۲۲ شعاع
آفتاب است در زمین عمود نیست
ظاهر گردد که شعاع شمسی عمود در تحت (شکل ۲۲) نقطه و شعاع عمود در وقت شعاع عمود
نزدیک به عمود است محیط ما بین ذ و ا و ح و ع که سوم حرارت است است منطقه محترقه

شکل بیست دوم ثابت شعاع آفتاب در نقاط مختلف زمین
دائره د و ع و ح که هر یک ۲۳ درجه و ۲۸ ثانیه از استوا و دو دائره مدار این انقلاب نامند
ع ح را مدار راس السرطان و ذ و را مدار راس الجدی خوانند (شکل ۲۳)

شکل بیست سیم مناطق خمسه و دوائر اصلیه
نسبت محیط ع ح ط ظ محیط و د و ذ ی اشعه آفتاب تمام را رسیده لکن در محیطه
مذکوره قبل از منطقه محترقه الشمالیه و معتدله الجنوبیه از این زمین به از منطقه معتدله
که منطقه از یک طرف بر دائره انقلاب از طرف دیگر به دائره ی ا و ک

سوال

حرارت

انتشار شعاع شمس بر زمین

محدود شوند ... از قطب شمال ... تا قطب جنوب ...

چون از مدار این قطبین ... آفتاب ... [illegible]

... شمالی و جنوبی ... [illegible]

... از خط استوا ... [illegible]

... چنانکه از این ... [illegible]

... زمین نسبت به ... [illegible]

و گاهی ... واقع شود و این اختلاف موجب ... است

۱۱ اختلاف شب و روز ...

۱۲ اختلاف فصول و تغییر ... اصول ...

پنج فصل

از برای سهولت تصور فصول و جهة احداث ... [illegible]

۱۱ زمین حرکت وضعی از مغرب به مشرق ... کند

۱۲ و حرکت ... از مغرب به مشرق دور آفتاب ...

۱۳ آفتاب ... [illegible]

۱۴ ... [illegible]

چون این جمله دانسته شد ... [illegible]

و وضع ... [illegible]

شکل ۲۴ ... [illegible]

... [illegible]

اگر ... [illegible]

... ۲۳ درجه و ۲۸ دقیقه ... [illegible]

چون زمین ... سطح استوای زمین ...

سطح ... [illegible] ... ۲۳ درجه ... [illegible]

... [illegible]

شکل بیست و چهارم مدار زمین و وضع آن نسبت به سطح استوا

چون سطح استوا عمود است بر سطح مدار ... ۲۳ درجه ... معلوم است که در گردش سالیانه زمین چهار حال مختلف ... در زمستان ... با سطح استوا که آفتاب در آن سطح واقع شود (۱) ... سطح است (۲) ... (۳) ... (۱) ...

(۴) اتفاق می‌افتد ... و از این اوضاع مختلفه زمین به موجب احداث حالات متفاوته در روشنایی و حرارت آن شود و تباین فصول نمایان گردد

زمستان چون زمین ... از مدار خود ... کند شکل (۲۴) از طرف شمالی نقطه استوائی مرتفع ... آفتاب از طرف جنوب بر آن تابد و چنانکه در شکل ۲۵ ... شده ... در قطب جنوب ... مقدار ... قطب شمال دور است

شکل بیست و پنجم وضع زمین در زمستان

زمین به جهة ... [illegible] ... نقطه که بر خط استوا واقع است ... سیر کرده (۱۱) ... و این حکم ... خط استوا ثابت ... خارج از این حکم ... نقطه ...

بلکه

... [illegible]

... [illegible]

... [illegible]

... شمالی را ...

... [illegible]

... [illegible]

... [illegible]

... [illegible]

یکی از اسباب ... زمین ... [illegible]

تابستان ... [illegible]

تابستان ... [illegible]

... قطب جنوب ... [illegible]

حال ... [illegible]

شکل بیست و ... وضع زمین در تابستان

... [illegible]

... [illegible]

... استوا ... [illegible]

... [illegible]

... [illegible]

... [illegible]

... [illegible]

... [illegible]

... [illegible]

بهار ... [illegible]

... [illegible]

... [illegible]

شکل بیست و ... وضع زمین در بهار

پائیز زمین در ... (۳) ... به ... عبارت دیگر از ... تابستان ... زمستان

... ربع ۴ ... استوا ... [illegible]

شکل بیست و ششم وضع زمین در پائیز

واقع گردد ... از شب ... [illegible]

... تقویم ... گردش زمین است ... آفتاب ...

... شصت و ... شش ساعت که مقدار ... شمسی است ...

... [illegible]

... [illegible]

... [illegible]

... [illegible]

... [illegible]

... [illegible]

... [illegible]

... [illegible]

... [illegible]

که در ایام آن حجه بسند و بعضی دو ... آب زرد و جدی ادی مجموع که
حرارت و صیحه چهار ... خیر میرسد کرد در تلیع سیم ... ثابت بعضه از ایشان بسمت نعت
شهر همچنین ... میگویند

بیان قمر و آنچه بدان مرتبط است

واحد کلیه قمر کره‌ایست مجوف بجای چهل و نه برابر زمین است و چهار صد برابر از آفتاب
نزدیکتر است بعد آن از زمین ۰۰۰۱۵ فرسخ است قمر جرمیست کثیف غیر مضیء است چون زمین
نوری که شب در آن سطح است از نوری است که از خورشید است از سطح آن شکل ... کرد
قمر دور زمین گردش میکند چنانکه زمین دور آفتاب میگردد و از آن قمر را دوار است
بنقطه زمین میگویند

شکل ... نسبت قمر و زمین

شکل ... ماه در محاق

چنانکه در شکل ۲۱ نموده است در اینوقت ماه ... چون طرف روشن آن بسمت خورشید
و طرف تاریک آن بسمت زمین است نقطه نمی‌آید

بدر چون ماه در سیر خود که از زمین نسبت بآفتاب دورتر در میان ... ارض واقع شود
شکل ۲۲ طرف روشن آن مواجه زمین است و قرص منور را تماماً ... و ماه را در مقابله
و استقبال میبینند

شکل ... ماه در استقبال
و ماه ... بدر ...

تربیعات باید دانست که ماه چهار ... ماه را هلال ... در تربیع اول و بدر در تربیع ثانی
تعبیر ... چون ماه ... در شب اول ... از کنار آن دیده شود
و آن را ... میگویند و بتدریج ... قوت گرفته پس از هفت روز نصف
قرص منور ... از تربیع اول کویند پس از هفت دیگر روشنائی تمام قرص ... آید
آن را بدر مینامند پس در ثانی ... قرص که در هفته سوم ... از قرص
روشن ... از تربیع ثانی ... از ... نقص نور آن ... تا آنکه
دوباره در محاق ... و ... هفته ... هلال ... تربیعات ... ثابت کرده
کسوف ماه و آفتاب کسوف گاهی ماه ما بین آفتاب و زمین حایل گردد

شکل ... ماه ... آفتاب
گردد شکل (۲۳) ... آن را ... قطع کند و ... از قرص خورشید را ... کمی ... آن

خسوف ... قمر در ... ارض ... زمین ... کند ... در ۲۹ روز و نیم
در حرکت ثانی مواجه آفتاب شود چه در ضمن گردش ... زمین ... کرده
... ... روز ... در ... زمین و خورشید در خطی
واحد واقع گردد
شهور قمریه عبارت از مدت حرکت ماه است
محاق ... وقتی است که ماه ما بین زمین و آفتاب واقع گردد

و ... بر ... دور نقطه ثابت از شرق بمغرب دارند آن نقطه ثابت
قطب است و ... قطب ... ... شکل اوضاع ثوابت در آسمان
با ... ... هر یک ... ستاره‌ای ... از ... بهائی ... دیگر
در جای دیگر ... صور فلکی بر سطح آسمان ... علوم ... است ... از
بعضی ... محدود ... ... و ... ... که ... از
از آن ... یونانی و ... صور فلکی تعبیر ... نمایند
افراد ثوابت هر دسته را با اسمی ... از حروف تهجی یونانی
مخصوص ... اند

و ... ثوابت عمده و صور مشهوره تشخیص ... هر یک ... اکبر ...
آنکه ... از ... نقشه ... ثوابت ... ... را
... اوضاع اجرام سماوی را ... فصل ... ... حقیقت ... را ... مقام
فصول درآید

صور دب اکبر و دب اصغر و ستاره قطبی
چون از طرف شمال ... ... بنظر ... که ... را
خواهیم دید که از آن دب اکبر ... و ... اصغر ...
و ... که ... از چهار ستاره ... که در ...
... ... که ... ... عبارت ... از دم
... ... است ... ...
هرگاه جهت دو ستاره ... ... شمالی ... ستاره قطبی
که ... ... از ستارگان دب اصغر است ... ...
... ... دب اکبر ... از ... اوضاع ... ... جمله
جدی ... ستاره ... ... که دب اصغر است ... ...

هر گاه ... ...
هر یک ... ... است

شکل ... ... دب اکبر و دب اصغر و ستاره شمالی یا جدی
و ذات الکرسی
ذات الکرسی ... چون نظر را در جهت شمالی ... ... که ستاره ... دب اکبر ...
... ... را ... ...
جدید ... ... شکل ... ...
... ... شده
... ...
در وسط دریا ... ...

... ... دب اصغر ... ... ستاره ... که ... ...
... ...

از ... شکل ... صورت ... ...
که از جمله ... ... و آن عبارت از ...
ستاره ... ... است که ... ... شکل ۴ و چهار ستاره دیگر
از ... ...
... ...

اگر صفحه به صفحه [illegible] تعریف است که کار های تصحیح اوراق آن اهل اشتیاق فواید گران عاید خواهد آمد سهولت یافت فهرستین بطرز لغت
و [illegible] گردید

بعید نیست که باعث این عمل مهم فرانسه در فنون جغرافی دیگر کار [illegible] آید [illegible] از نقص کار عاری گردند [illegible] اطلاع از اوضاع عالم [illegible]
که خود [illegible] دیگران برتری [illegible] رفع ظلمات و رفع [illegible] طوایف آلمان و امریکا [illegible]
از تجارت و صنعت و فلاحت [illegible] ترتیب [illegible]
[illegible]
غیر [illegible]
در تصحیح [illegible] بالجمله نقشه [illegible] اسامی [illegible] نقشه ها [illegible] الوان [illegible]

جغرافیای عمومی

تصنیف [illegible]

این رساله [illegible] باب اول [illegible] آسمان و زمین [illegible] باب دوم [illegible] فرانسه [illegible] باب سوم [illegible] ممالک اروپ باب چهارم آسیا [illegible]
باب پنجم استرالی [illegible] باب ششم افریقه [illegible] باب هفتم امریکا [illegible] جغرافیای [illegible]

باب اول

اندر بیان ارض و سما و بر و بحر و تفصیل هر یک

فصل اول در ستاره ها و اقسام آن

ستاره ها انواع است که از آنها ثابت و سیار و توابع و ذوذنب
تعبیر میشود
شمس از ثوابت و ارض از سیار است [illegible] قمر تابع زمین [illegible]

ثوابت

از چند [illegible]
آن جمله را که [illegible] ثوابت [illegible]
از [illegible]

کواکب [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

[illegible]

نقشه [illegible] ارتفاع [illegible]
[illegible] نقشه [illegible]
[illegible]
نقشه [illegible]
بصیرت [illegible]

مقیاس

نقشه [illegible] مقیاس [illegible]
[illegible] نقشه [illegible]
مقیاس [illegible]
[illegible] نقشه [illegible]
مقیاس [illegible]
در نقشه [illegible]
[illegible] مقیاس [illegible]

[illegible]

[illegible] نقشه [illegible]
[illegible]
اگر [illegible]
[illegible] نقشه [illegible]
[illegible]
[illegible]
مقیاس [illegible]
[illegible] مقیاس [illegible]
نقشه [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
بلکه [illegible]

[illegible]
[illegible]

هر مداری که سهولت خواهد که خوش شود از تقسیمات مذکوره تمام نماید

قاعده قاعده رسم مخروطات بالفرض که شکل کره‌ای که سطح آن صورت
زمین سطح رسم و قاطع قطب پس سطح در سطح کره دیگر دارد و در دیگری چنان فرض کنیم که
زمین صاحب درجه آنچه بر همه بقایی مینماید بر سطح آخر سطح از نو و بالجمله

شکل یکم رسم مخروطی سطح نصف استوا
رسم مخروطی و [illegible] رسم از طرح نقشه تمام کره بقسمت اعم و سطح شکل دیگر در این رسم قطعه‌ای بر سطح ربع مسکون
مفروض طریقه مخروطی ترجیح دارد و از خیال این است که هر گاه شکل زمین [illegible] که رسم
قطعه‌ها [illegible] از آن مطلوب است مخروطی احاطه نماید بطریقی که [illegible] بنقطه [illegible] که مرکز قطعه
مطلوب است مماس باشد محل طرح در مرکز زمین فرض شود از آنجا محیط [illegible] بر سطح
مخروط مذکور قطعه مخروط را [illegible] باید تا شکل در آن [illegible] و [illegible] بر سطحی گسترده [illegible] شکل
بر سطح مخروط طرح قطعه مطلوب است و از اینجاها که خواهند شکل کنند

شکل یکم رسم کره [illegible]
محیطه [illegible] تجربه [illegible] که این رسم بر خلاف رسم قبل جز این [illegible] طرح
بسیط [illegible]
قاعده دیگر قاعده [illegible] فرض کنیم در شکل [illegible] که زمین باشد [illegible] و سیر
که مرکز محیط و از نقص [illegible] دال مماس باشد [illegible] مذکور سطح رسم است و محل
طرح در مرکز زمین فرض شود بتدریج اطراف کره که غیر صاحب باد و را تصور باید کرد
در نظر قطعه‌ها از سطح استوا [illegible] رسم نماید
و همه بهم نظر بطرف استوا میل دارد
و بالجمله [illegible]
[illegible] رسم کنند
چنین [illegible] اطراف کره بر سطح اسطوانه‌ها
از قطعه بر سطح مستوی گسترند شکل یکم دوم

و از این رسم حدود استوا به قطب طرح شکل یکم دوم رسم [illegible]
لیکن هر قدر بطرف قطبین رویم نقشه‌ها بزرگ می‌شود که از نسبت طبیعی خارج
مع هذا نقشه‌ها [illegible] عده بر کنار تر [illegible] صحیح و مستعمل است [illegible]
در نقشه‌ها [illegible] بهم از مشرق و مغرب [illegible] و عرض [illegible]

شکل یکم چهارم رسم مخروطی

شکل یکم پنجم تسطیح مخروط [illegible] رسم

[illegible]

اول امحلالها والحملية اما ان يكون جزءاها بسيطين كقولنا
الانسان مشاء او في قوة البسيط كقولنا الحيوان الناطق
الماشي مشاء او منتقل ينقل قدميه وانما كان هذا في
قوة البسيط لان المراد به شيء واحد وذاته او معنى يمكن ان
يدل عليه بلفظ واحد ايضا العدول والتحصيل
وربما كان التركيب من حرف سلب مع غيره كمن يقول هو
زيد غير بصير ويعني به غير البصير الاعمى او معنى اعم منه وبالجملة
ان يجعل الغير مع البصير ونحوه كشيء واحد ثم تثبته او تسلبه
فيكون الغير وبالجملة حرف السلب جزءا من المحمول فان اثبت المجموع
كان اثباتا وان سلبته كان سلبا كما تقول زيد غير بصير ويجب
ان يعلم ان حق كل ان نحو كل راضية حملية ان يكون لها مع
معنى المحمول والموضوع معنى الاجتماع بينهما وهو ثالث
معنييهما واذا توخي ان يطابق اللفظ المعنى بعد ذا استحق

هذا الثالث لفظا انا لنا يدل عليه وقد يحذف ذلك
فى لغات كما يحذف تارة فى لغة العرب اصلا كقولنا زيد
كاتب و ن يق زيد هو كاتب وقد لا يمكن حذفه فى
بعض اللغات كما فى الفارسية الاصلية است فى قولنا
زيد دبير است وهذه اللفظة تسمى رابطة فاذا ادخل
حرف السلب على الرابطة فقيل مثلا زيد بصير فقد دخل
النفى على الايجاب اذا دخلت الرابطة على حرف السلب جعلته
جزء من المحمول فكانت القضية ايجابا مثل قولك زيد
هو بصير فكانت الاولى داخلة عليها الرابطة جاعلة
اياها جزء من المحمول والقضية التى محمولها كذا تسمى معدولة
ومتغيرة ومتحصلة وقد يعتبر ذلك فى جانب الموضوع فاما ان
المعدول يدل على عدم المقابل للملكة او على غيره
حتى يكون غير البصير انما يدل على الاعمى فقط او على

كل

فمعناه كل ج فى اى وقت من المستقبل يفرض فيصح ان
يكون حاله ب وان لا يكون ونحن لا نبالى ان نراعى هذه
الاعتبار ايضا وان كان الاول هو المناسب اشارة
الى تحقيق الكلية السالبة فى الجهات انت تعلم على اعتبار ما
سلف لك ان الواجب فى الكلية السالبة المطلقة الاطلاق
العام الذى يقتضيه هذا الضرب من الاطلاق ان يكون السلب
يتناول كل واحد واحد من الموضوعات بالموضوع الوصف
المذكور منا ولا غير مبين الوقت والحال حتى يكون كانك
تقول كل واحد واحد مما هو ج ينفى عنه ب من غير بيان النفى
لكن اللغات التى نعرفها قد خلت فى عاداتها عن استعمال
النفى الكلى على هذه الصورة واستعملت للحصر السالب الكلى
لفظا يدل على زيادة معنى على ما يقتضيه هذا الضرب من الاطلاق
فيقولون بالعربية لا شئ من ج ب ويكون مقتضى ذلك

عندهم انه لا شئ مما هو ج يوصف البتة بانه ب ما دام
موصوفا بانه ج وهو سلب عن كل واحد واحد من الموضوعات
بج ما دامت موضوعة له الان لا يوضع له وكذلك ما
يقال في فصيح لغة الفرس هيچ ج ب نيست وهذا الاستعمال
يشمل الضروري وغيره واحدا من ضروب الاطلاق الذي
شرطه في الموضوع وهذا قد غلط كثير من الناس لض
في جانب الكلي الموجب لكن السلب الكلي واما في الضرورة فلا
بعد اشارة الى تحقيق الجزئيتين في الجهات وانت تعرف
حال الجزئيتين وكذلك في نتيجا السلب اشارة الى تلازم
ذوات الجهة اعلم ان قولنا بالض يكون في قوة قولنا
ممتنع ان لا يكون وهم وتنبيه والسؤال الذي يقول به
قوم وهو ان الواجب ان كان ممكنا ان يكون النهج الخامس
في تناقض القضايا وعكسها كلام كلي في التناقض اعلم

ان

THE IMPERIAL BANK OF PERSIA
Please Return to the Library
TEHERAN

THE IMPERIAL BANK OF PERSIA
STAFF·LIBRARY.
PRESENTED BY
Govt of India
SECTION A
No 198-